

"التنسيقي" و"الصدري" يتقاسمان ساحات بغداد لإطلاق التظاهرات

الموسم الثاني
للانصات المركزي

marsaddaily.com

السنة 28

الاحد

2022/08/14

No. : 7688

المركز

AL-MARSAD

ملح وزاد مائدة الرئيس مام جلال

"لو كان موجودا

لما كان الوضع

على ماهو عليه الآن"

متظاهر عراقي



رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... ههلو ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

في هذا العدد



○ العراق واقليم كردستان

- ملح وزاد مائدة الرئيس مام جلال
- قوباد طالباني: الفرصة متاحة لنصبح مركزاً للإبداع التكنولوجي
- غياب مام جلال ترك فراغاً لم يستطع السياسيون ملأه
- رئيس الجمهورية: الإعلام المهني الحر عامل أساس لتعزيز الديمقراطية
- الكاظمي يدعو الى الحوار الهادف والبذء لمواجهة التحديات
- **تقرير موسع..** "التنسيقي" و"الصديري" يتقاسمان ساحات بغداد لإطلاق التظاهرات

○ رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- دلاور علاء الدين: مغامرة الصديريين: خطوة تحويلية حتى لو لم تنجح
- حارث حسن: هل سيتدخل السيستاني في الأزمة بين الصدر و"الإطار التنسيقي"؟
- غسان شربل: عراق «الأقوياء» والقتيل اللبناني
- كهرباء العراق.. سلاح حيوي في التنافس الإقليمي بين دول الخليج وإيران

○ المرصد التركي و الملف الكردي

- سنجار: نحن على حق ولا يمكن حل المشاكل عبر حجج واهية
- طموحات تركيا التوسعية بين الحلم والواقع

○ المرصد السوري و الملف الكردي

- "قسد" تعلق عملياتها ضد "داعش" بسبب طائرات تركيا المسيرة
- صالح مسلم: ما تحدث عنه وزير الخارجية التركي دليل إفلاس سياسي
- آدار خليل: أردوغان استغل الأزمة السورية لتحقيق مآربه وأجنداته
- فرهاد حمي : لماذا تحتاج الإدارة الذاتية إلى عقد اجتماعي جديد؟

○ المرصد الإيراني

- المقترح الأوروبي يثير تساؤلات حول مستقبل العودة للاتفاق النووي
- محمد صالح صدقيان: ماذا إذا رفضت إيران المسودة النووية الأوروبية؟
- البيت الابيض يحذر ايران من عواقب وخيمة

○ رؤى وقضايا عالمية

- الديمقراطية الشعبية تثير المظهر السياسي للحضارة الإنسانية
- نور الدين العلوي : للديمقراطية ثمن لم يدفعه أحد.. بعد
- جوناثان كامبل جيمس: نجاح الاقتصاد العُماني مبني على المساءلة كما النفط
- ابراهيم أبو عواد : تأثير السلطة المعرفية على الفرد والمجتمع
- فاطمة الأحبابي: دور الشباب في التضامن بين الأجيال



ملح وزاد مائدة الرئيس مام جلال

لقد قال مواطن بصورة عفوية وهو يحمل علم البلد: لو كان مام جلال موجوداً لما كان الوضع على ما هو عليه الآن.

ولأن حديثه لم يكن مخططاً له وكان نابعا من القلب وتقديراً لعراق عهد صمام الأمان. لم يقل جلال طالباني أو الرئيس. لقد قالها كما يقوله أي كوردي: مام جلال.

إنه متظاهر، ومؤيد لأحزاب السلطة، وينتقد بأن له شهادة متروكة في البيت وهو عاطل عن العمل ومحروم من الكهرباء وحاله حال بقية المتظاهرين المحتجين من أدنى مدينة البصرة وحتى أقصى مدينة الصدر ببغداد، ولكون الكلمة إذا خرجت من القلب وقعت في القلب، فقد قال بعد عرض مطالبه وانتقاداته مباشرة: لو كان مام جلال موجوداً لما آلت الأوضاع الى ما هي عليه الآن.

كان حديث المتظاهر موجها للعراق والعراقيين على قناة لاتتبع إعلام حزب مام جلال. كان حسرة عفوية لعصر مام جلال، وهو ليس عن زمن قديم من عمر البلاد المديد، كي نصفه بالـ "نوستاليجيا"، فهو يعود إلى حوالي ١٠ سنوات مضت.

حين كان الشيعة والسنة والكورد هم نفس الشيعة وسنة وكورد الوقت الراهن، لكن كان هناك مام جلال الذي سخر نفسه لمصلحة البلد. كان هناك صمام الأمان الذي تخبرنا عنه صور السنوات العشر المنصرمة أنه كان في النجف تارة، وتارة في بغداد، وتارة أخرى في كركوك.

فهو حيناً كان عند سماحة آية الله السيد السيستاني من أجل التدابير الوطنية، وتراه حيناً آخر يتشاور مع سماحة مقتدى الصدر للتهئية ويقترح عليه المشاركة في العملية السياسية. الشيعة كانوا في ذلك الوقت كذلك أحزاباً وفاقاً وتيارات، لكن جميعهم كانوا يصعدون على متن سفينة نجاة العراق. فهم كانوا أحزاباً دينية ومتدينين ذوي أعلام متنوعة كما هم اليوم، إلا أن البلد كان يسعهم جميعاً.

والسنة كانوا مرهقين ومجروحين، لم يكونوا كما هم اليوم. لكن الشيعة والسنة كان لهم أمل للمستقبل بالرغم من خلافاتهم وكانوا يملكون (مام جلالاً) يجمع سائر قياداتهم على مائدة السلام و(لقمة الصياد) والسّمك المسقوف البغدادي.

العراق كان يعاني وقتها كذلك من مشاكل وخلافات وحروب، فقد أنهكته القاعدة والإرهاب والمقاومة. بالرغم من ذلك كله، كان له أمل في المستقبل، كان يملك رجلاً حريصاً ومؤمناً بأن الأيام الصّعب ستتم لا محالة.

كان في العراق المئات من القوى المسلحة والميليشيات التابعة للدول المختلفة، لكن البلد كان له مام جلال الذي يجمع الشرق والغرب على طاولة حوار واحدة في سبيل العراقيين. الشباب العاطل وقتها وكذلك انعدام الكهرباء وقلة الخدمات، سلمت الى التفاؤل وخارطة طريق المستقبل. فالمواطنون كان لديهم قناعة أنه مهما تعقدت الأمور فهناك رئيس، هناك مام جلال سيفك العقد ويسير بالتوترات والأزمات نحو الهدوء والانحلال. إنهم حاوروا مواطناً بسيطاً يشرح ويعرض حاله كما هو: لو كان مام جلال في الساحة لما حدث ما حدث.

والآن أيضاً، لو أراد العراقيون فإنهم سيجدون سحر الحلول في ثقافة وإرث مام جلال. لقد رحل صمام أمان العراق، لكن خارطة طريق مام جلال موجودة وليس هناك ما هو أسهل من أن يهتدوا بها.

إن التضامن والتوافق والحوار والتصالح وتقدير جميع الأشخاص والأطراف والأشياء، هي إرث عامر من الرئيس مام جلال للعراقيين كافة، فهو تراث ضخم ينادي الجميع من بعيد للتجمع حوله: إنه سر انفراج الأزمات والحد من الخلافات، فطاولة حوار الرئيس مام جلال يسع الجميع. كما إن لقمة الصياد والعسل وجوز هورامان وعشاء على مائدة مام جلال كفيل بالملح والزاد والصداقة والمحبة فيما بين الجميع، فهذا التراث مازال قائماً، والمنزل مازال عامراً.

• عن صحيفة (كوردستاني نوى)



قوباد طالباني: الفرصة متاحة لنصبح مركزاً للإبداع التكنولوجي

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء في إقليم كردستان قوباد طالباني، الخميس، أن النفط والغاز ليسا ثروة أبدية ويحتمل نفادهما في المستقبل، حينها تكون الحاجة ماسة للإبداع التكنولوجي.

وقال طالباني خلال مراسم توزيع الشهادات التقديرية على المشاركين في مهرجان "تيك فيست" برعاية منظمة تطوير الأفكار المتجددة وقسم الشباب في مكتب نائب رئيس الوزراء، إنه "حين نتطرق إلى الإبداع التكنولوجي تذهب بنا المخيلة إلى الدول المتقدمة، إلا أنكم رفضتم هذه الفكرة وأثبتتم أن بوسع شبابنا، أبناء وبنات كردستان الإبداع".

وأضاف أن "الفرصة متاحة أمامنا كي نصبح مركزاً للإبداع التكنولوجي في كردستان والعراق والمنطقة، لأننا نملك مجتمعاً شاباً وقدرات بشرية هائلة، وبإمكاننا على أقل تقدير أن نتحول إلى مركز للإبداع التكنولوجي في الشرق الأوسط". وأكد أن "السوق الكردستانية واسعة وتنتظرها فرصة كبيرة، لأن التكنولوجيا ستؤدي دوراً مهماً في خلق اقتصاد قوي في كردستان"، مخاطباً الشباب بالقول: "سندعمكم في هذا المضمار ونشجع الشركات العملاقة لتدعمكم".

وقال موجهاً حديثه للمشاركين في مهرجان "تيك فيست"، إن "إبداعاتكم ستلعب دوراً كبيراً في تقوية القطاع الخاص وزيادة فرص العمل، لأننا نعلم أن النفط والغاز ليسا ثروة دائمية ومن المحتمل نفادهما في المستقبل، عندها سنحتاج إلى الإبداع التكنولوجي أكثر".

وفيما يخص أهمية التكنولوجيا أشار طالباني إلى تأثي التغير المناخي والبيئة، قال إنه "حين نتحدث عن سعيينا لإعادة إعمار كردستان نجد أنفسنا إزاء تحد كبير، وهو الجفاف، ونعلم أننا لانستطيع تخطي الأمر من خلال سياسات قديمة، بل نحتاج إلى الإبداع في مجال الري وكذلك إلى الأفكار الجديدة المستندة إلى التكنولوجيا".

وختم نائب رئيس الوزراء في إقليم كردستان قوباد طالباني كلمته بالتأكيد على أن "بوسعكم أن تصبحوا روادا في مواجهة التحديات وسد الفراغات الموجودة في الوقت الراهن في الإدارة ونظام الرواتب وتوزيعها"، معرباً عن دعمه للمشاركين بالقول: "أمل أن تزيد إبداعاتكم عاما تلو آخر كي تغدو مشروعاً استراتيجياً للسليمانية وأن يتحول المهرجان إلى مهرجان دولي".



غياب مام جلال ترك فراغا لم يستطع السياسيون ملأه

أكد المحلل السياسي طارق جوهر ضرورة توحيد القوى السياسية الكردستانية مواقفها للحفاظ على مكتسبات الكرد في العراق، مشدداً على ضرورة إعادة تنظيم العلاقة بين الحزبين الرئيسيين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني.

وقال جوهر خلال مشاركته في برنامج شؤون عراقية والذي يبث على شاشة قناة المسرى، إنه "يصعب التنبؤ بما سيحدث في العراق لكن جزء كبير من الخلافات الكبيرة هي انعكاس للخلافات الموجودة في المنطقة، مثل الصراع الإيراني الأمريكي، والإيراني العربي وهذا كله يؤثر على المشهد العراقي وعدم وجود رؤية مشتركة بين القوى السياسية العراقية بشأن هبة الدولة العراقية".

وأضاف جوهر أنه مع نهاية ٢٠١٢ وبغياب الرئيس مام جلال عن المشهد السياسي العراقي والكردستاني ترك فراغا كبيرا ولم يستطع السياسيون الموجودون ملء هذا الفراغ والسير على سياسة مام جلال الذي كان دائما يجمع الفرقاء السياسيين في بيته لحل الخلافات، فهو كان صمام الأمان ولعب دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار بالعراق وكردستان.

الإقليم يشهد تراجعاً في الحريات والديمقراطية

وفيما يتعلق بالمشهد السياسي في إقليم كردستان والخلافات بين القوى الكردستانية، حذر جوهر من أن يكون الإقليم في موقع لا يحسد عليه في حال استمرار الخلافات بين قواه السياسية، مشدداً على أن إقليم كردستان أصبح في موقف ضعيف في العملية السياسية العراقية وحتى على صعيد الإقليم بدأ يشهد تراجعاً في الحريات والديمقراطية.

إدارة إقليم كردستان على أساس الشراكة والتوافق والتوازن

وتابع جوهر أن أي خلاف بين الحزبين الرئيسيين في إقليم كردستان، الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني يؤثر سلباً على الوضع في الإقليم، مشدداً على أنه لا يمكن توقع إدارة إقليم كردستان والمحافظة على حقوق الكرد في بغداد دون أن يكون هناك رؤية مشتركة واتفاق وشراكة وتوازن بين الحزبين، مؤكداً على الحاجة إلى تنظيم العلاقة بين الحزبين وإدارة الإقليم على أسس التوافق والشراكة والتوازن لإخراجه من الأزمة.

الأمم المتحدة تترقب إجراء الانتخابات وشكل حكومة الإقليم المقبلة

وأشار طارق جوهر إلى أن علاقات الأحزاب الكردستانية اليوم ليست كما كانت قبل عقود، فهي تدير جغرافية شاسعة من ٣ عقود والمجتمع الدولي يتابع باهتمام تجربة إقليم كردستان بعد إجراء أول انتخابات فيه قبل نحو ٣ عقود، لافتاً إلى أن الجميع يراهن على أن تكون تجربة الإقليم تجربة ناجحة، لافتاً إلى أن التراجع في إقليم كردستان أثر على ذلك، مضيفاً أن الأمم المتحدة والدول الإقليمية تترقب إجراء الانتخابات في إقليم كردستان، وكيف سيكون شكل حكومته المقبلة.

ولفت طارق جوهر إلى أن المواطن في إقليم كردستان أصيب بخيبة أمل وهناك تراجع كبير في مشاركته بالانتخابات وهذا مؤشر خطير، مشيراً إلى أن عدم حدوث تغيير ملموس بعد كل عملية انتخابية تسبب في ذلك.

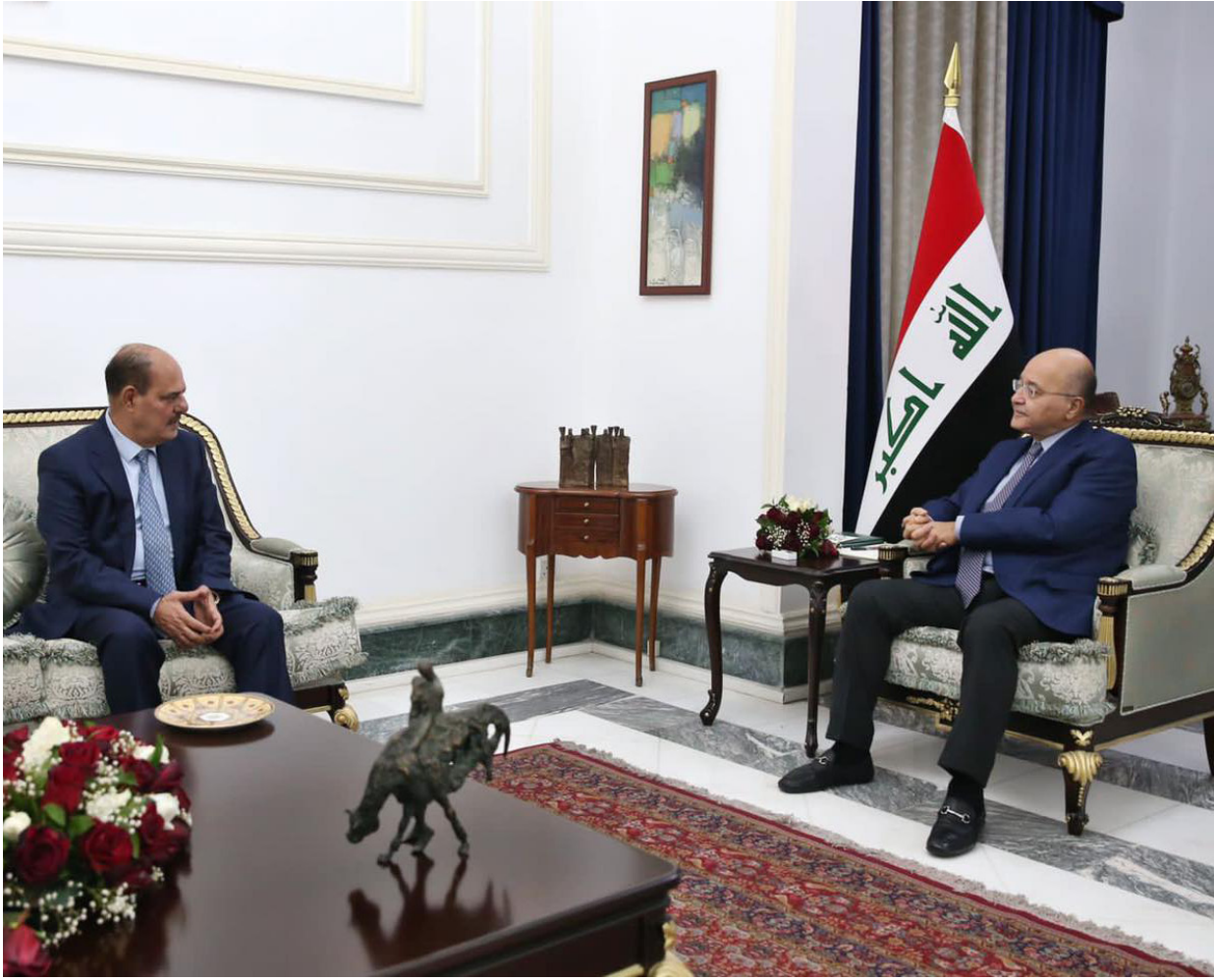
تشريع قانون للانتخابات يحفز الناخبين على التصويت ويضمن تحقيق التغيير

ويرى طارق جوهر ضرورة تشجيع المواطن الكردي على المشاركة في الانتخابات وذلك من خلال تشريع قانون للانتخابات يحفز الناخبين ويضمن تحقيق التغيير من خلال منافسة أوسع ودخول كتل وشخصيات جديدة إلى البرلمان، وتحديث سجلات الناخبين لعدم إفساح المجال للتجاوزات، مشدداً على ضرورة إجراء انتخابات نزيهة بقانون جديد وسجل للناخبين محدث وأن تكون هناك مفوضية للانتخابات مستقلة وأن تجرى بمراقبة أممية وأوروبية.

المنادون بتعديل الدستور يستهدفون مكتسبات الكرد

وفيما يتعلق بالوضع السياسي الراهن في العراق والتحديات التي يواجهها إقليم كردستان شدد طارق جوهر على أن الإقليم يواجه التحديات سواء تم إجراء انتخابات مبكرة أم تم تشكيل حكومة جديدة، لافتاً إلى أن هناك أصوات تطالب بتعديل الدستور وهذا من المشكلات التي تهدد الإقليم، مشيراً إلى أن من ينادون بتعديل الدستور يستهدفون بشكل غير مباشر مكتسبات الكرد وما حققوه في العراق منذ ٢٠٠٣، وذلك من خلال تغيير النظام السياسي والعودة إلى المركزية، وتعديل بعض المواد المتعلقة بحقوق شعب كردستان مثل المادة ١٤٠ من الدستور، مشدداً على أن ذلك يشكل خطراً على الكرد ولا توجد تطمينات لهم، مؤكداً أن من واجب الحزبين الكرديين الرئيسيين نبذ الخلافات وإعادة تنظيم العلاقة بينهما على أساس التوافق والشراكة والتوازن، فالمرحلة الراهنة تتطلب أن تكون هناك رؤية استراتيجية مشتركة بين الحزبين للحفاظ على مكتسبات الكرد وتحقيق مطالبهم.

*المسرى



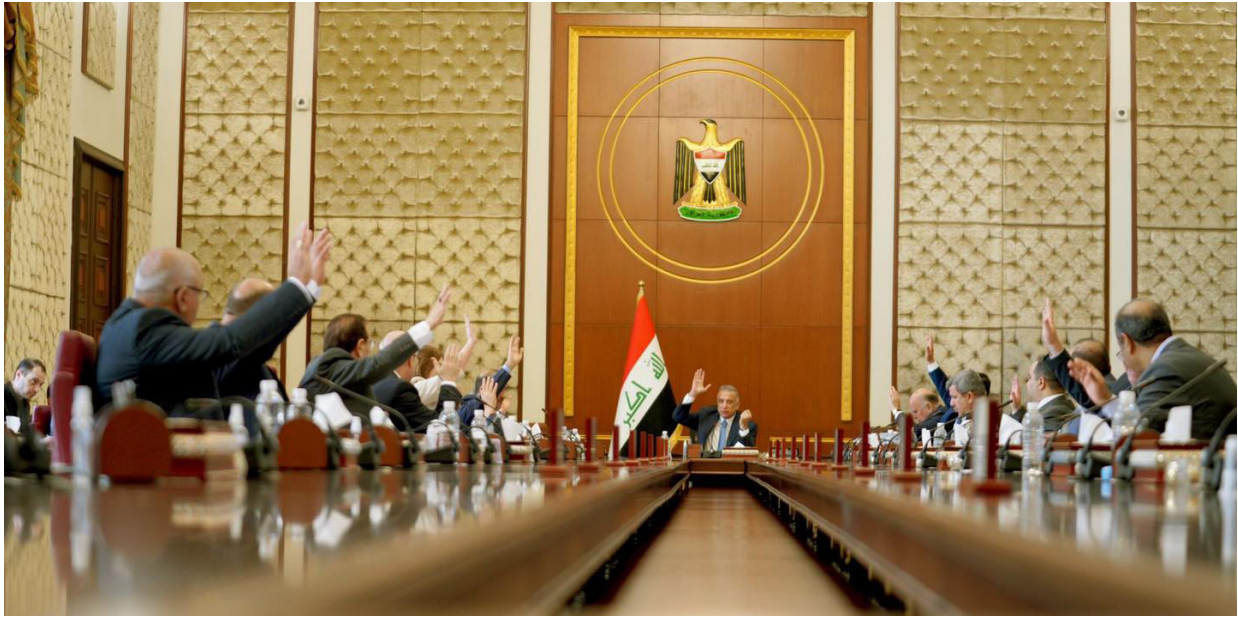
رئيس الجمهورية: الإعلام المهني الحر عامل أساس لتعزيز الديمقراطية

استقبل رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، الخميس ١١ آب ٢٠٢٢ في قصر السلام ببغداد، نقيب الصحفيين العراقيين السيد مؤيد اللامي.

وأكد رئيس الجمهورية ضرورة تعزيز الإعلام المهني والحر باعتباره عاملاً أساسياً في تعزيز مسار الديمقراطية في البلاد، وأهمية توفير بيئة آمنة ومستقرة للعمل الصحفي والإعلامي تحمي الصحفيين وتدعم مهامهم في إطلاع الرأي العام بالمعلومات الدقيقة وتعزز دورهم المهم في تقويم عمل مؤسسات الدولة.

من جانبه، قدم نقيب الصحفيين مؤيد اللامي شرحاً عن عمل النقابة وجهودها في تطوير العمل الإعلامي إلى بعض المسائل التي تواجه العمل الإعلامي، وخطط النقابة للفترة المقبلة لتطوير واقع الصحفيين العراقيين.

*المكتب الاعلامي لرئيس الجمهورية



الكاظمي يدعو الى الحوار الهادف والبناء لمواجهة التحديات

ترأس رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي الخميس، الجلسة الاعتيادية التاسعة والعشرين لمجلس الوزراء، جرى خلالها بحث تطورات الأوضاع السياسية في البلاد، ومناقشة الواقع الخدمي، والملف الاقتصادي، والتداول في الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، وإصدار القرارات بشأنها.

وقدّم الكاظمي في مستهل الجلسة التعازي بمناسبة يوم عاشوراء، ذكرى استشهاد الإمام الحسين (عليه السلام)، التي نستلهم منها قيم التضحية، والعدالة، ومحاربة الظلم.

وجدد الكاظمي دعوته للقوى السياسية كافة إلى الحوار الهادف والبناء لمواجهة التحديات الحالية، التي باتت تنعكس على أداء الحكومة، وجميع مؤسسات الدولة. وأكد أن الحكومة تمكنت من تذليل الكثير من المشاكل، وإحياء العديد من المشاريع المتلكئة التي خطط لها منذ سنوات، ولفت سيادته إلى أن غياب الموازنة قد أثر في أداء الحكومة وخططها في تنفيذ المشاريع الحيوية التي تصب في خدمة المواطن.

واستعرض التطورات الأمنية في البلاد، وجهود القوات الأمنية بمختلف صنوفها في مواجهة فلول عصابات داعش الإرهابية، وأيضاً ملاحقة عصابات الجريمة، وتجارة المخدرات.

واستضاف مجلس الوزراء محافظ البصرة الذي قدّم بدوره شرحاً موسعاً عن الواقع الخدمي للمحافظة، والتحديات الكبيرة التي تواجهها، وأهم الاحتياجات والمتطلبات التي تمكّنها من تحسين البنى التحتية والارتقاء بمستوى الخدمات فيها، وأهم الحلول الموضوعة لمعالجة الإشكاليات الموجودة.

وبعد مناقشة ما تم عرضه، صوّت مجلس الوزراء على تلبية احتياجات محافظة البصرة من المشاريع الخدمية التي قدمت من قبل محافظها.

وفي السياق نفسه، استضاف مجلس الوزراء المخوّل بصلاحيات الوزير لإدارة وزارة الكهرباء، حيث استعرض الواقع الحالي للكهرباء، والإشكاليات التي تواجهها الوزارة، والآليات المعتمدة لتجاوز مشكلات المنظومة الكهربائية، بما يؤمن توفير الطاقة الكهربائية وبالحد الأقصى.

وشهدت الجلسة استعراض التقرير الوبائي، وجهود وزارة الصحة المستمرة في متابعة جائحة كورونا، وتوفير المستلزمات الطبية اللازمة لمواجهتها. وبعد مناقشة مجلس الوزراء للموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، أصدر القرارات اللازمة بشأنها.

أبرز ما جاء في كلمة رئيس مجلس الوزراء خلال افتتاح جلسة مجلس الوزراء

□ أقدم أحرّ التعازي بمناسبة يوم عاشوراء، ذكرى استشهاد الإمام الحسين (عليه السلام)، التي نستلهم منها قيم التضحية، والعدالة، ومحاربة الظلم، ونستلهم منها روح الانتماء للوطن والإنسانية، وأهمية بناء الأمم على أساس العدالة.

□ لقد بدأنا بهذه الحكومة معاً بمواجهة تحديات كبيرة، اقتصادية، وأمنية، وسياسية، وصحية، وقبلنا خوض التحدي، ومنذ سنتين ونصف تقريباً ما زلنا نعمل على تذليل جميع العقبات في ظروف معقدة جداً.

□ إن العراق يواجه مشكلة سياسية حقيقية في مرحلة ما بعد الانتخابات، وهي بحاجة إلى حل، والحل يتطلب الحوار، والحكمة، والتضحية، مثلما ضحّى الإمام الحسين (ع)؛ من أجل العدالة، والقيم، والدين، وكذلك مطلوب من القادة السياسيين تقديم التضحيات من أجل الوطن، ومن أجل أبنائنا.

□ التحديات التي نواجهها تنعكس على أداء الحكومة وكل مؤسسات الدولة العراقية. أمضت هذه الحكومة ٢٨ شهراً، ومن المؤسف أنها خلال هذه المدة كانت هناك موازنة فقط لـ ٦ أشهر، فكيف يمكن أن تعمل الدولة بغياب الموازنة؟ □ نمر في فترة عصيبة، ومع كل هذا عملنا على تذليل الكثير من المشاكل. وكانت هناك مشاريع متلكئة أو فاشلة تم التخطيط لها منذ سنوات طويلة، وعملنا على إحيائها وتحويلها إلى فرص للنجاح، في إعادة بناء المستشفيات المتلكئة ومشاريع أخرى تخص الكهرباء، والنفط، والغاز، والطاقة البديلة؛ ولكن بلا موازنة فإن حياة الناس ستتعرض. □ نحن الآن في الشهر الثامن من عام ٢٠٢٢، ولا وجود للموازنة، والخلل ليس في الحكومة إنما بسبب الوضع السياسي الموجود، فكيف نقوم ببناء المدارس وتعبيد الطرق وبناء المشاريع مع غياب التوافق السياسي على تشكيل الحكومة أو إيجاد حل للانسداد السياسي.

□ موضوع الموازنة أمر خطير للغاية، ولدينا وفرة مالية جيدة ونحتاج إلى استثمارها في إعادة بناء البنى التحتية وتحقيق مطالب شعبنا الكريم، فالعراقيون يستحقون أن يروا بلدهم وهو يحفظ كرامة مواطنيه، والأمنيات بأن يروا أبناءهم في مدارس جيدة وطرق معقولة ومؤسسات حكومية فاعلة.

□ تاخرنا منذ ١٧ عاماً ولدينا فرصة، وهذه الحكومة كانت على مسافة واحدة من الجميع وركزت على الجانب الفني أكثر من الجانب السياسي، ولهذا أقول: نحن نقف في منتصف الطريق، وعلى مسافة واحدة من الجميع؛ وعليه أتمنى من الكتل السياسية أن تدعم هذه الحكومة لإنجاز مهمتها.

□ وفرنا أموالاً لمشاريع الكهرباء والصحة والمشاريع المتلكئة، يجب أن نعمل بكل قوة لمساعدة أبنائنا، والناس تنتظر منا الكثير وهذا من حقها في مطالبة الحكومة.

□ من المؤسف ما يحدث، إذ إن شعبنا لا يستحق هذا الظرف، بل يستحق الأفضل وأن نضحي من أجل الناس والمستقبل. والخلاف السياسي بدأ ينعكس على الواقع الخدمي في الدولة؛ وعليه يجب أن نبحث عن حل وأدعو الجميع إلى الحوار بكل جدية.

□ الحوار هو الحل الوحيد لحل مشاكلنا وليس لدينا غيره، أمّا اللجوء إلى أساليب التصعيد الإعلامي، والسوشيال ميديا، وإشاعة الفوضى، والإحباط لدى الناس، فإن هذا لن يساعد في بناء التجربة الديمقراطية الحديثة. نحن ديمقراطية فنية، ونحتاج إلى التصرف وفق الحكمة والعقل.

□ على المواطنين أن يعرفوا أن في كل يوم يتم التأخر فيه بإيجاد حل للانسداد السياسي، فإنه يتم تقييد الحكومة، وتكون في وضع من الصعوبة فيه القيام بواجباتها.

□ حكومة تصريف الأعمال حسب الدستور عملها من المفترض أن يكون مقروناً بمدة قصيرة وليس البقاء لتسعة أشهر من دون حكومة جديدة، ومن غير المعقول أن تبقى الحكومة مكبلة، وتم تجاوز التوقيتات الدستورية والمطلوب منا أن نبقي حكومة تصريف أعمال؛ وهذا غير ممكن.

□ يجب أن تتعاون الكتل السياسية مع الحكومة لإيجاد حل لموضوع الموازنة، ونحن جاهزون للمساعدة والقيام بدورنا كسلطة تنفيذية وفق القانون.

□ لقد قبلنا التحدي في الماضي ونحن جاهزون الآن أيضاً، فقد عملنا بكل هدوء وتحملنا الظلم والافتراءات، وكل الإشاعات التي حاولت أن تأخذ من عزيمة السادة الوزراء والحكومة؛ من أجل العراق والعراقيين.

□ لقد قبلنا المسؤولية؛ كي نحقق دماء الناس. جئنا في ظروف صعبة ورغم غياب جميع مقومات النجاح، والحمد لله نجحت الحكومة في تقديم إنجاز خلال مدة قصيرة، من تقديم أعمال لم تحققها حكومة إلا في دورتين. ولدينا القدرة على الاستمرار في خدمة شعبنا، لكن يجب أن يتوفر دعم سياسي حقيقي للحكومة بدلاً من الخلافات السياسية. هناك أطراف تحوّل دائماً الصراع تجاه الحكومة، والحكومة لا علاقة لها فإننا لسنا طرفاً في الصراع السياسي.

□ مررنا بمحنة خلال الأسبوعين أو الثلاثة الماضية، والحمد لله تم التعاطي بكل هدوء مع الأزمة، ونجحنا في ألا تكون هناك دماء عراقية تسيل على الأراضي العراقية، وسنستمر بهذا النهج.

□ يخطئ من يظن أن هذه الحكومة تعمل على توتير الأجواء، لقد قلنا منذ اليوم الأول: إننا مستعدون لتسليم السلطة لأي حكومة منتخبة، وفي اللحظة التي تتفق فيها الكتل السياسية نحن جاهزون. وما الحديث بشأن أن الحكومة أو رئيس مجلس الوزراء يعمل على تعطيل تشكيل الحكومة أو الحل إلا هراء؛ فمن هو الذي يقبل بالبقاء في هذه الظروف الصعبة؟

□ القصة ليست قصة منصب، إنما قصة نجاح، إما أن نكون ناجحين ونقبل التحدي، وإما أن الكتل السياسية عليها أن تقبل القيام بدورها لإيجاد حل للانسداد؛ كي ننطلق نحو عراق مشرق وفيه فرصة للأمل، ويجب أن نكون متفائلين، وأن لا حل إلا بالحوار.

□ ذكرت بالأمس، وقبل أسبوع، وأكررها الآن: إن ألف سنة من الحوار أفضل من لحظة واحدة فيها صدام بين العراقيين.

□ الدم العراقي غالٍ، وشعبنا عانى الكثير منذ ٧٠ عاماً، وعليه يجب ألا نكرس ثقافة تدمير أنفسنا بأنفسنا، وتدمير الفرصة التاريخية. إن العراق من الممكن أن يكون اليوم في موقف متقدم، لديه إمكانيات وثروات ووفرة مالية تساعدنا في بناء بلدنا. ونجحنا خلال السنتين بإعادة ترميم علاقاتنا مع كل دول العالم، وأصبح العراق نقطة للقاء والتكامل مع الآخرين؛ من أجل خدمة شعبنا وشعوب المنطقة.

□ قدمنا مبادرة وقد لاقت استحسان أغلب الكتل السياسية، وما زلنا نعمل على تهيئة فرصة للحوار. يجب أن نحافظ على نظامنا الديمقراطي، ويجب أن نصحح إذا كانت هناك مسارات خاطئة أو أن هناك فقرات في الدستور، التصحيح أو التغيير يجب أن يكون هناك توافق عليه من كل أبناء الشعب العراقي.

□ أتمنى أن يمن الله علينا جميعاً بالصبر والحكمة من أجل مستقبل بلدنا، ومن أجل التاريخ، ومن أجل أبنائنا، وأحفادنا.

*المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء



«التنسيقي» و«الصدري» يتقاسمان ساحات بغداد لإطلاق التظاهرات

تقرير موسع : فريق الرصد والمتابعة

خرج مئات آلاف من العراقيين، عصر الجمعة، في ثلاث مظاهرات شعبية في أماكن متفرقة ببغداد وعدد من المحافظات العراقية لأنصار وجماهير أطراف سياسية متضادة، لوضع حد لإنهاء الأزمة السياسية على خلفية نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية التي جرت في أكتوبر ٢٠٢١.

وبدأ مناصرو الإطار التنسيقي، المنافس السياسي للتيار الصدري في العراق اعتصاماً مفتوحاً أمام إحدى بوابات المنطقة الخضراء المحصنة في وسط بغداد، كما جاء في بيان للجنة التنظيمية للتظاهرات، فيما يعتصم مناصرو الصدر في البرلمان داخل المنطقة الخضراء منذ أسبوعين.

ومنذ ساعات الصباح الأولى هرعت حشود من أتباع التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر إلى المنطقة الخضراء من جهة بوابة التشريع، حيث يواصل أنصار الصدر اعتصاماتهم وقاموا بأداء صلاة الجمعة، ثم واصلوا انتشارهم في الشوارع المؤدية لمكان الاعتصام للمشاركة في التجمع الجماهيري الذي دعا إليه التيار الصدري للتأكيد على عدم التراجع والمساومة على تنفيذ مطالبهم بحل البرلمان العراقي وتشكيل حكومة تمهد لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة.

فيما خرج آخرون من أنصار الصدر في تجمعات مماثلة في محافظات بابل والبصرة وميسان والناصرية والديوانية وواسط والمثنى حاملين أعلام العراق، رافعين شعار حل البرلمان العراقي وإجراء انتخابات برلمانية مبكرة.

وعند البوابة الجنوبية للمنطقة الخضراء غطت جموع بشرية كبيرة شوارع حي الجادرية بمنطقة الكرادة بأتباع قوى الإطار التنسيقي الشيعي من بغداد وعدد من المحافظات الأخرى حاملين أعلام العراق والحشد الشعبي وصورا للمرجع

الأعلى الشيعي علي السيستاني وأخرى لرئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان، واهتفوا بشعارات حماية الدولة ومؤسساتها والتمسك بمطالب قوى الإطار التنسيقي الشيعي بتسمية محمد شياع السوداني رئيساً للحكومة العراقية المقبلة ورفض الدعوات لحل البرلمان وعدم المساس بالمؤسسات القضائية والدستورية واحترام هيبة الدولة وعدم التعدي عليها.

وشهدت مناطق التظاهر والمناطق المحيطة بالمنطقة الخضراء الحكومية إجراءات أمنية مشددة وانتشاراً كثيفاً لقوات الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية وجهاز مكافحة الإرهاب وقوات مكافحة الشغب والأجهزة الاستخبارية.

متظاهرو الإطار يطالبون بانتهاء تعليق عمل جلسات البرلمان ويقررون الاعتصام

وطالب الإطار التنسيقي رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي بانتهاء تعليق عمل جلسات البرلمان، مقررًا الاعتصام.

وأصدرت تظاهرات (الشعب يحمي الدولة) بيانها الختامي الجمعة، قررت فيه اعلان الاعتصام المفتوح، مطالبة «الإسراع بتشكيل حكومة خدمية وطنية كاملة الصلاحيات وفق السياقات الدستورية».

فيما يأتي نص البيان الختامي لتظاهرات (الشعب يحمي الدولة):

على بركة الله، اجتمعت حشود الجماهير الغفيرة في هذه التظاهرة الوطنية، والتي نعلن ختامها بإعلان الاعتصام المفتوح من أجل تحقيق مطالبنا العادلة، وهي:

١- الإسراع بتشكيل حكومة خدمية وطنية كاملة الصلاحيات وفق السياقات الدستورية، لإعادة هبة الدولة ومعالجة مشاكل المواطن العراقي.

٢- نطالب القوى السياسية وخصوصاً الكردية منها بالتعجيل في حسم مرشح رئاسة الجمهورية، وتكليف مرشح الكتلة الأكبر لرئاسة الوزراء، وإنهاء كل ما يعيق الإسراع بحسم الموضوع.

٣- نعلن دعمنا التام للقضاء العراقي ومؤسساته ونرفض أي تجاوز عليه، أو إساءة له، فهو الركيزة الأساس التي تقوم عليها الدولة العراقية.

٤- نطالب رئيس مجلس النواب بإنهاء تعليق العمل، والتحرك الفاعل من أجل إخلاء المجلس وتفعيل عمله التشريعي والرقابي، فهو منتخب من الشعب، والشعب له حقوق معطلة، وينتظر من ممثليه أداء واجباتهم بصورة كاملة.

٥- نطالب قواتنا الأمنية البطلة بحماية مؤسسات الدولة والحفاظ على هيبتها، وتمكينها من أداء عملها دون أي معرقلات، لأنها وُجِدَتْ لخدمة المواطن، ولا يمكن السماح لأحد بمنعها وغلقها لأي سبب كان.

٦- نطالب القوى السياسية بالالتفات إلى الشعب، وندعو إلى الالتزام بالقانون والدستور لمواجهة تحديات الغلاء المعيشي وفساد البطاقة التموينية، وشحة الماء،

كما نطالب بإنهاء مأساة الكهرباء في هذا الحر اللاهب، وغيرها من الخدمات الأساس التي يجب على الدولة تقديمها للمواطنين.

٧- ننبّه الجميع إلى أن البلد دون حكومة كاملة الصلاحيات قد وصل إلى مرحلة صعبة، و تعاني الجماهير من هذا الوضع المأساوي أشدّ المعاناة، فاتركوا مصالحكم الشخصية والحزبية والفئوية، واحتكموا الى الدستور والقانون.

٨- من خلال تظاهراتنا هذه واعتصامنا الذي أعلنّا عنه الآن، فإننا نعلن التزامنا التام وطاعتنا لكل ما يصدر من

المرجعية الدينية العليا.

والله هو المستعان على الأمور.

ختاماً، نجدد شكرنا وتقديرنا واحترامنا لكل من تجشّم عناء الحضور، ووقف معنا هذه الوقفة الوطنية المشرفة الكبيرة، في بغداد وبنينوى والبصرة.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المالكي: التظاهرات أوضحت أن الشارع لا يمكن أن تستحوذ عليه جهة دون أخرى

بسم الله الرحمن الرحيم

ان التظاهرة الحاشدة التي دعا لها الاطار التنسيقي، عبرت عن تفاعل جماهيري كبير لمواقف الاطار، وبعثت برسالة واضحة ان الجماهير العراقية بتوجهاتها كلها تفاعلت مع الدفاع عن شرعية الدولة، وحماية المؤسسات الدستورية التشريعية والقضائية، وهي بسلمية فعاليتها بعثت برسالة اخرى الى كل المكونات السياسية؛
ان تعالوا الى كلمة سواء لعبور الازمة التي يخشى منها على المسار السياسي الدستوري، ولاجتناب تعطيل تشكيل الحكومة الجديدة، وتعطيل مجلس النواب المنتخب الذي تشكل وفقاً للقانون والدستور، وعرقلة انعقاد جلساته، في وقت يتطلع العراقيون الى حكومة خدمات، تنهض بمتطلبات الشعب وحاجاته، وترفع عن كاهله المعاناة والفقر...

كما ان التظاهرات اوضحت دون شك، ان الشارع لا يمكن ان تستحوذ عليه جهة دون اخرى،
وانما هو ساحة تفاعل واستجابة لكل ماهو دستوري ومشروع وان العراقيين الذين صنعوا عرس الانتخابات مع ما شابها من اخفاقات تظاهروا اليوم،
وهم يريدون ان يروا مؤسسات الدولة تعمل وتنشط، وتقدم الخدمات والرعاية والاعمار، ولا يريدون ان يروها معطلة دون وجه حق شرعي ولا وطني ولا دستوري.
فحيا الله استجابتهم ومشاركتهم واصواتهم التي رفعوها من أجل العراق.

اخوكم

نوري المالكي

١٢ / آب / ٢٠٢٢

الصدر يدعو إلى «زحف مليوني» نحو العاصمة بغداد.. هذا ندائي الأخير

من جهته دعا صالح محمد العراقي المعروف بـ«وزير الصدر»، السبت، إلى «زحف مليوني» نحو العاصمة بغداد.
وقال العراقي في تدوينة على لسان زعيم التيار مقتدى الصدر «هذا ندائي الأخير.. وقد أبرأت ذمّتي أمام ربّي وأبي وشعبي، بعد أن انقسم الإحتجاج الى فسطاطين.. صار لزاماً عليّ أن أتحرّى أيّ الفسطاطين أكثر عدداً وأوسع تعاطفاً عند الشعب العراقي بغض النظر عن انتماءاتهم».

وأضاف «فبعد التوكّل على الله تعالى وحسن توفيقه، أوّجه خطابي هذا الى الشعب العراقي الحبيب بعشائره وشرائحه وطوائفه ونسائه شبيباً وشباناً وأطفالاً، فإنني اليوم أعوّل عليكم بالمناصرة للعراق من أجل الإصلاح وإنقاذ ما

تبقى منه لكي لا تكونوا لقمة سائغة للفساد والظلم والمليشيات والتبعية وأهواء الأحزاب الفاسدة والمتسلطة». وتابع «نعم، أعول عليكم وأتوسم منكم الشجاعة وعدم الخذلان.. فهي (نهاية الفرصة الأخيرة) وذلك من خلال مظاهرة (سلمية) ((مليونية)) موحدة من جميع محافظات العراق ومناطقه وقراه وأحيائه بل ومن كل أزقته ومنازله للتوجه الى العاصمة بغداد الحبيبة والى ساحة التحرير ثم الى إخوانكم المعتصمين لمؤازرة الإصلاح حباً بالعراق». وأوضح «ذلك بزحف (مليونى) مهيب حاملين أعلام العراق وبيارق الإصلاح ورايات التحرر وبأصواتكم العالية التي تهز عروش الأشقياء.. ثم العودة الى منازلكم سالمين آمنين لنبعث برسالة مليونية شعبية الى العالم كله بأن: العراق مع الإصلاح.. والإصلاح مع العراق ولا مكان للفساد والفاستدين فكلكم راع وكلكم مسؤول عن الإصلاح.. فالقرار قرار الشعب إما الإصلاح وإما فساد لا يزول وتبعية تتجذر لتمحو كل ما تبقى من خيراتكم وكرامتكم. والله المستعان على ما يصفون».

وزاد «فها هو شهر الإمام الحسين الذي قال: هيهات منا الذلة.. فهتوا لطلب الإصلاح في وطنكم كما طلب الإصلاح في أمة جدّه صلوات الله عليه وعلى آله وصحبه الأخيار، فيا أيها الوطنيون الشرفاء أنتم على أعتاب بعث جديد ودكتاتور آخر لعلّه بثوب الدين والعقيدة.. وهما منهم براء.. فالله لا يحب الفساد والله لا يضيع أجر المصلحين والله ناصركم إن ناصرتموه. فانتظروا التوقيت والتعليمات واستعدوا».

ويخاطب جماهير الإطار: أيدينا ممدودة لكم دون قياداتكم

من جهته دعا زعيم التيار الصدر، مقتدى الصدر جماهير الإطار التنسيقي إلى التظاهر السلمي والحفاظ على السلم الأهلي خلال تظاهراتهم، مؤكداً: «أيدينا ممدودة لكم يا جماهير الإطار دون قياداته». وفي تغريدة على تويتر، الجمعة (١٢ آب ٢٠٢٢)، قال الصدر: «حسب فهمي، فإننا وجماهير الإطار لا نختلف على وجود الفساد واستشرائه في البلاد، وإن اختلفنا مع قياداته في ذلك، فإن فسطاط الإصلاح في تظاهراته إنما يتظاهر من أجلكم أيضاً يا جماهير الإطار.. فالعجب كل العجب من عدم مناصرتكم لنا من أجل إنقاذ الوطن الذي وقع أسير الاحتلال والإرهاب والفساد».

وأضاف: «فلتكن مظاهراتكم نصرة للإصلاح لا نصرة لهيبة الدولة والحكومات التي توالى على العراق بلا أي فائدة ترتجى، ألا تريدون كرامتكم وحريتكم وأمنكم ولقمتكم وسلامتكم وصلاحتكم كما نحن نطالب؟ أيعقل ألا تستلهموا من إمامكم الحسين الإصلاح وإسقاط دولة (يزيد) ولم يراع هيبته؟».

وشدد على أنه «إن رفضتم ذلك، فاعلموا أنكم حينما تظاهرتم واعتصمتكم على ما أسميتموه (تزوير الانتخابات)، لم نحاول التظاهر والاعتصام تزامناً معكم على الرغم من قدرتنا على ذلك، فإن قررتم التظاهر تزامناً مع مظاهرات الإصلاح.. فلتكن مظاهراتكم سلمية، ولتحافظوا على السلم الأهلي، فالعراق أهم من كل المسميات وعموماً، فإن أيدينا ممدودة لكم يا جماهير الإطار دون قياداته، لنحاول إصلاح ما فسد، وإن رفضتم فنحن ماضون بالإصلاح طاعة لله وحباً بسيد الإصلاح وحباً بالوطن».

خطيب الصدر: لا تراجع عن مطالب الثورة ولا مساومة عليها

وأكد خطيب صلاة الجمعة الموحدة الصديرة مهند الموسوي، أنه «لا تراجع عن مطالب الثورة ولا مساومة عليها»، عاداً إياها «مطالب الشعب».

وقال الموسوي في خطبة في صلاة الجمعة الموحدة التي دعا إليها زعيم التيار الصدري في المنطقة الخضراء وسط العاصمة بغداد، الجمعة (١٢ آب ٢٠٢٢)، انه «لا تراجع عن مطالب الثورة ولا مساومة عليها لأنها مطالب الشعب»، مبينا ان «المتظاهرين خرجوا لرسم ملامح العراق المقبلة، وهم أخلصوا لوطنهم». وأوضح أن «العراقيين جميعاً في خانة المسؤولية تجاه نصره الثورة»، مردفاً أن «الثورة بمثابة بارقة أمل وفرصة لإنقاذ العراق من الفساد، ولا يوجد تراجع في قاموس الثورة ومطالبها».

الموسوي لفت الى أن «الثوار مستمرون حتى تحقيق المطالب»، داعياً المعتصمين إلى «الاستمرار على اعتصامهم حتى تحقيق المطالب».

الاتحاد الوطني: التفاهم والحوار هو الحل الوحيد للأزمة

بدورها أكدت نائبة عن كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني، أن حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة لن يساعد على شيء، بل إن إعادة الانتخابات سينتج عنها نفس الأحزاب السياسية.

وقالت النائبة عن كتلة الاتحاد الوطني في مجلس النواب سوزان منصور، إن حل البرلمان وإجراء انتخابات لن يساعد على شيء، مبينة أن إعادة الانتخابات سينتج عنها نفس الأحزاب السياسية ولن «نستورد أحزاباً جديدة من الخارج».

واوضحت منصور أن موقف الاتحاد الوطني كان واضحاً في المشهد السياسي ككتلة سياسية، حيث كان على نفس المسافة من الكتل والأحزاب السياسية، ومن البداية حث على ضرورة الجلوس على طاولة واحدة من أجل تفادي الاصطدامات التي وصلت لها العملية السياسية اليوم، مضيفاً أن الحل الوحيد للأزمة السياسية الحاصلة يكون عن طريق التفاهم والحوار بين القوى السياسية.

بارزاني والخنجر: الانتخابات المبكرة خطوة جيدة

الى ذلك أكد مسعود بارزاني ورئيس تحالف السيادة خميس الخنجر، أن «الانتخابات المبكرة خطوة جيدة، شرط أن تلتزم جميع الأطراف بنتائجها».

مسعود بارزاني، استقبل الخميس، في مصيف صلاح الدين، رئيس تحالف السيادة خميس الخنجر، وبحثاً مستجدات العملية السياسية العراقية.

وحسب بيان لمقر بارزاني، فإن الجانبين أكدا «ضرورة التعاون والعمل المشترك لإنهاء الأزمة الحالية، والخروج من الانسداد السياسي الذي يعاني منه العراق». كما شدد الجانبان على ضرورة أن «تكون كافة المبادرات والخطوات الجديدة لحل الأزمة السياسية، باتجاه تعديل مسار الوضع السياسي في العراق وإنهاء الأزمات».

الجانبان أكدا أيضاً على أن «إجراء الانتخابات المبكرة خطوة جيدة شرط أن تلتزم جميع الأطراف بنتائجها».

الديمقراطي: يمكن الاتفاق على انتخابات مبكرة شرط تعهد الجميع بقبول النتائج

يعرب الحزب الديمقراطي الكردستاني عن قلقه البالغ إزاء الازمة السياسية المستفحلة التي يمر بها العراق.

فمنذ إعلان نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في أكتوبر ٢٠٢١ وما أعقبها من تعقيدات وتدخلات للحيلولة دون تشكيل الحكومة وفق السياقات الدستورية المعتمدة في نظامنا السياسي بحيث أوصلت البلاد الى هذا الانسداد الخانق.

وبناء على ذلك نشعر بأنه على جميع القيادات العراقية الإرتقاء الى مستوى المسؤولية لانقاذ الوطن من مخاطر وجودية داهمة. ولذا ندعو جميع الاطراف الى حوار بناء لاتخاذ الخطوات الضرورية لإصلاح الوضع وفق السياقات الدستورية ووفق مخرجات الحوار البناء. ولتحقيق عملية الاصلاح والتغيير يمكن الاتفاق على إجراء انتخابات مبكرة ولكن قبل ذلك يجب أن يتعهد جميع المشاركين فيها بقبول النتائج النهائية كما هي وأن لا تتكرر تجربة الانتخابات الماضية.

المكتب السياسي
للحزب الديمقراطي الكردستاني
٢٠٢٢/٨/١٣

الحكيم يؤكد حاجة العراق لإنهاء الأزمة السياسية وتشكيل حكومة خدمة وطنية

هذا وبحث رئيس تيار الحكمة عمار الحكيم، الخميس، مع سفير الاتحاد الأوروبي فيلة فاريولا، تطورات المشهد السياسي العراقي وتداعيات الأحداث الإقليمية والدولية. الحكيم أكد خلال اللقاء "حاجة العراق لإنهاء الأزمة السياسية وتشكيل حكومة خدمة وطنية قادرة على تقديم الخدمات وتوفير فرص العمل وتحسين الواقع المعيشي". وتطابقت آراء الجانبين بشأن أهمية اعتماد الحوار وتغليب مصالح الشعب لحل الإشكاليات العالقة.

الحكمة : التيار الصدري يرفض الحوار مع الاطار

وقال عضو تيار الحكمة أيسر الجادري، إن "اعتصام الإطار المفتوح ضمن أدواته القانونية والدستورية الذي نعبر من خلاله عن إرادة الشعب في تشكيل حكومة خدمية وطنية والاسراع بتمرير الموازنة وانجاز الخدمات". وتابع الجادري، ان اعتصام الاطار التنسيقي المفتوح يأتي على خلفية دعم الشرعية والإسراع بتشكيل الحكومة والجلوس إلى طاولة الحوار. "لافتا الى ان " الإطار التنسيقي طرح أكثر من مبادرة لإنهاء حالة الانسداد السياسي الذي حاول الطرف الآخر استخدام الشارع لتأزيم الاوضاع وابعاد الكتلة الاكبر عن حقها الدستوري في تشكيل الحكومة". مستدركا، ان التيار الصدري يرفض الحوار مع الإطار وما نتمناه من المعتصمين على أسوار المنطقة الخضراء تحقيق الهدف المنشود بتنفيذ دعم الشرعية الدستورية للوصول الى تشكيل حكومة خدمية وطنية".

«عقد جلسة خارج مبنى مجلس النواب وارد جدا»

وقد كشف القيادي في الاطار التنسيقي تركي العتبي، عن مشاورات غير معلنة بين قوى متعددة حيال طرح فكرة إعادة جلسات مجلس النواب خارج مبناه الحالي الذي يحيط به المتظاهرون منذ ايام. مؤكدا، ان "الامر وارد جدا وربما تمضي به القوى السياسية اذا استمرت الاوضاع دون اي تغييرات".

وقال العتبي، إن "كل القوى السياسية بدون استثناء تدرك بان تعطيل جلسات مجلس النواب لا يخدم المصلحة العامة العراقية في ظل وجود عشرات القوانين التي تحتاج الى تصويت وحسم ومنها قانون الموازنة الذي يشكل

العمود الفقري في البنية المالية للبلاد كما انه يمثل آلية دعم لملايين العراقيين من ناحية ضمان حقوقهم في مؤسسات الدولة. مشدداً على ان " شلل مجلس النواب لا يخدم العملية السياسية ويضر بمصالح ملايين العراقيين كما ان خيارات تغيير او اصلاح لا يمكن بدون وجود مجلس النواب باعتباره صوت الشعب".

عضو بالنصر: ليس من حق الشيعة تغيير الدستور دون الحوار مع السنة والکرد

من جانبه يرى عضو تحالف النصر عقيل الرديني، أنه ليس من حق الشيعة تغيير الدستور دون ان يكون هنالك حوار مع السنة او الكرد، مشيراً الى ان التغييرات المستقبلية يجب ان تلامس القواعد القانونية والدستورية وان لا تبتعد عنه. وقال الرديني لشبكة روداو الاعلامية، ان «ائتلاف النصر تيار وسطي يؤمن بالدول ومؤسساتها، وكانت لدينا مبادرات عديدة في الفترة الماضية للتوصل الى حلول بين التيار الصدري والاطار التنسيقي وباقي الاطراف السياسية»، موضحاً ان «الشارع لا يحسم الموضوع بقدر ما هنالك ضرورة في الجلوس على طاولة الحوار». وأضاف ان «التظاهرات حق مشروع كفله القانون والدستور، واعطيت المساحة الكافية للجماهير للتظاهر»، مردفاً أنه «لا توجد قوة ترغم اي شخص في الخروج للتظاهر وهنالك فسحة مجال للمتظاهرين»، محذراً من أن «استمرار الوضع بهذه الطريقة غير صحيح». «دعونا الى ان تكون هنالك طاولة حوار، ورئيس ائتلاف النصر حيدر العبادي دعا الى ان يكون وسيطاً بين الاطار والتيار للتباحث حول مجمل القضايا»، وفقاً للرديني، الذي أيد ما جاء بمبادرة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي التي دعت الاطراف الى الجلوس على طاولة الحوار، و«لا بديل عن الحوار الا الحوار».

عضو تحالف النصر عقيل الرديني، رأى أن «الحوار يجب ان يكون ضمن الدستور بكل مكونات الشعب العراقي، ولا نريد خرقاً للقانون او الدستور، وكل الاصلاحات تجري بموجب الدستور ومن خلال الدستور نعدل الدستور ولا نقفز عليه، كما ان ليس من حق الشيعة تغيير الدستور دون ان يكون هنالك حوار مع السنة او الكرد، لأن الدستور جاء من كافة المكونات، والتغييرات المستقبلية يجب ان تلامس القواعد القانونية والدستورية وان لا تبتعد عنه».

عضو بالفتح: اعتصام الاطار سيكون مفتوحاً لحين تنفيذ المطالب

وأفاد عضو تحالف الفتح علي الفتلاوي، بأن اعتصام المتظاهرين من أنصار الاطار التنسيقي سيكون مفتوحاً لحين تنفيذ المطالب التي خرجت التظاهرات لأجلها.

وقال الفتلاوي لشبكة روداو الاعلامية ان «الاعتصام سيكون مفتوحاً الى اشعار اخر»، مبيناً ان «الاطار التنسيقي يطالب في كل مرة سواء على صعيد التظاهرات او على صعيد تصريحات قياداته بأن تسير الامور حسب المجرى السياسي والدستوري والقانوني».

ورأى الفتلاوي أن «هذا التعطيل الجاري الان هو تهديم للدولة والحالة الشعبية الموجودة التي تطالب بأن تكون هنالك ديمومة واستمرارية بأداء الحكومة، والتي اصبحت الان شبه متوقفة لاسيما انه وبعد اربعة اشهر سينتهي هذا العام وبعده يحتاج الى موازنة، التي لم تقر الى الان».

عضو تحالف الفتح، اشار الى ان «الاطار التنسيقي يرى أن مصلحة الشعب ومصلحة الجميع هي في عقد جلسة البرلمان، حتى تؤول الى حكومة جديدة تسعى الى استقرار البلد».

المجلس الأعلى: العملية السياسية في خطر

في الأثناء، طالب المتحدث باسم المجلس الأعلى الإسلامي علي الدفاعي التيار الصدري بالجلوس إلى طاولة الحوار، مؤكداً لن العملية السياسية في خطر.

وقال الدفاعي لشبكة روداو الإعلامية، ان «قوى الاطار التنسيقي ومن خلفها من الشعب حريصة على ان تسير العملية السياسية ضمن مسيرها الدستوري»، مضيفاً ان «القواسم المشتركة التي بنيت عليها العملية السياسية معرضة للخطر، ونحن امام صورة مخيفة فالكل يذهب الى المجهول من خلال ممارسات تريد ان تفرض رأي جهة سياسية واحدة». ويعتقد الدفاعي ان «هناك اساساً اسمه الدستور، العرف السياسي، القانون، والاجماع الوطني، لا يمكن ان نذهب بكل القواسم المشتركة من اجل فرض ارادة جهة سياسية على كل الشركاء»، مضيفاً ان «مطلبنا خارطة اصلاح حقيقية تنبع من مجلس النواب، والبرلمان يجب ان يعود ويقوم بالخطوات الاصلاحية المطلوبة».

وشدد المتحدث باسم المجلس الأعلى الإسلامي على انه «لا يمكن ان تخضع القوى السياسية بمجملها الى ارادة واحدة تحاول لي اذرع الآخرين، فالكل مدعو الى الجلوس على طاولة الحوار». وطالب المتحدث باسم المجلس الأعلى الإسلامي علي الدفاعي التيار الصدري بـ«الاستجابة الى الجلوس الى طاولة الحوار»، مؤكداً ان «حل مجلس النواب ليس معضلة كبرى، ممكن ان يحل، لكن ان يتم عبر الطرق الدستورية».

الخزعلي: يجب عقد جلسة البرلمان بأسرع وقت

كما أكد زعيم عصائب أهل الحق، قيس الخزعلي، ضرورة انعقاد جلسة مجلس النواب العراقي بأسرع وقت، ومعالجة موضوع الموازنة.

وقال الخزعلي في كلمة مسجلة وجهها الى متظاهري الاطار التنسيقي الجمعة: «اليوم أدخلتم الفرحة على قلب كل عراقي شريف وعلى قلب الحاج ابي مهدي المهندس، وهو كله فرح وسرور عندما يرى ابنائه بكل شجاعة ووعي وهم يدافعون عن العراق ومصالحه شعبه ويدافعون عن الدولة التي ضحيت من اجلها عسكرياً في جبهات القتال». ولفت الخزعلي الى «اثباتكم بأنكم جمهور شجاع وجمهور الثبات، وارسلتم هذه الرسالة الى الجميع، ويأبى هذا الشعب الموت»، وعاهد الخزعلي انصاره بـ«الاستمرار في طريق بناء الدولة والدفاع عنها والاسراع في تشكيل الحكومة باسرع وقت من اجل ان تقوم بواجباتها في تقديم الخدمات المطلوبة منها».

وحسب الخزعلي انه «يجب الاسراع في انعقاد مجلس النواب في اسرع وقت من اجل القيام بواجبه، ومن اهم واجباته معالجة موضوع الموازنة، اما عن طريق تشكيل الحكومة، وان تقدم قانون الموازنة، واما ان يتم تعديل قانون الموازنة الحالي لانه اذا بقي على حاله فهناك خطر كبير بان لا يمكن لهذه الحكومة بدفع الرواتب السنة القادمة». وشكر الخزعلي المتظاهرين ودعاهم الى العودة الى محافظاتهم قائلاً: «ارسلتم رسالة تفاجأ منها الكثيرون».

علاوي يدعو لتشكيل الحكومة بجلسة برلمانية «في أي مكان بالعراق»

على صعيد ذي صلة، دعا رئيس ائتلاف الوطنية إياد علاوي الجمعة، إلى عقد جلسة برلمانية «في أي مكان بالعراق» لاختيار رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة تمهد لانتخابات مبكرة.

وقال علاوي في بيان «لطالما دعونا إلى الحوار الوطني الذي نرى فيه حلاً للأزمات وتجاوز حالة الفوضى والتعقيد

وكذلك طالبنا ومنذ العام ٢٠١٠، بتشكيل مجلس أعلى للسياسات الاستراتيجية والآل بتشكيل مجلس حكماء ولكن للأسف لم يستجب المتخاصمون لدعواتنا». وتابع «لم يتبقي سوى احترام توقيتات الدستور الذي اختط بأيديهم على الرغم من تحفظاتنا على العديد من فقراته وذلك من خلال عقد جلسة لمجلس النواب في أي مكان في العراق بحضور رئيس مجلس القضاء ورئيس المحكمة الاتحادية لاختيار أو تثبيت رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة تمهد لإجراء انتخابات مبكرة بقانون انتخابي عادل ومفوضية انتخابات نزيهة».

وأضاف أن «بخلاف ذلك ستزداد الأوضاع سوءاً وتتدهور إلى ما لا يحمد عقباه، ولا امتلك غير التنبيه والتحذير من تداعيات وخطورة المرحلة التي يمر بها بلدنا الحبيب».

الصيهور: حكومة جديدة ثم انتخابات مبكرة

بدوره، قال القيادي في تحالف «الإطار التنسيقي»، النائب محمد الصيهور، في حديث مع «العربي الجديد»، إن موقفهم في التحالف «وفقاً لمخرجات الاجتماع الأخير، هو أن الذهاب لإجراء الانتخابات المبكرة، يتطلب أولاً تشكيل حكومة جديدة، تُكلف بهذه المهمة. ولا يمكن القبول بأن تكون حكومة الكاظمي هي المشرفة على العملية الانتخابية من جديد، خصوصاً أنها فشلت سابقاً وكانت النتائج عليها الكثير من الشبهات».

وأضاف الصيهور: «قبل الذهاب لإجراء الانتخابات وحل البرلمان، يجب تعديل قانون الانتخابات، وإجراء تغييرات مهمة في مفوضية الانتخابات الحالية، لأن القانون والمفوضية الحالية كانا سبباً رئيسياً للأزمة الحالية، وهذه الإجراءات تمثل شروطاً لقوى الإطار التنسيقي وقوى أخرى خارجها». وشدد على أنه «من دون تحقيق هذه الشروط لا يمكن الذهاب نحو انتخابات برلمانية مبكرة جديدة، فهذا يعني تكراراً للأزمة وتفاقمها، ولهذا يجب مناقشة هذه الشروط مباشرة مع القوى السياسية كافة، بما في ذلك التيار الصدري، للوصول إلى اتفاق». واعتبر أنه «من دون تحقيق هذه الشروط التي تتفق مع القانون والدستور، لا يمكن إجراء انتخابات من قبل حكومة ناقصة للصلاحيات».

«هناك خطوات تصعيدية في الأيام القادمة»

أما المتحدث السابق للكتلة النيابية للتيار الصدري، قبل استقالة الكتلة من البرلمان، حيدر الحداد الخفاجي، فقد أكد أن مبادرة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، الأخيرة والتي طلب فيها من مجلس القضاء، والمحكمة الاتحادية بحل البرلمان، هو «طلب دستوري وان المحكمة الاتحادية من حقها اجبار اعضاء المجلس بحل البرلمان».

وأوضح الخفاجي: «في حالة عدم استجابة المحكمة الاتحادية لطلب التيار الصدري، نهاية الاسبوع القادم، لحل البرلمان، فان هناك من هو اكبر من المحكمة الاتحادية والبرلمان، واعني الدستور الذي قال في المادة ٥ أن سيادة القانون والشعب هو مصدر السلطات وشرعيتها في حال قرر الشعب تغيير العملية السياسية فلن يكون عاصم لهم لا المحكمة الاتحادية ولا مجلس النواب، مع ان خروقات كثيرة شابت انتخابات ٢٠٢١، منها ان الدستور اعطى لرئيس الجمهورية تحديد موعد الانتخابات لكن من حدد موعدها هو رئيس مجلس الوزراء وهذه مخالفة دستورية، كما ان بقاء رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء حتى الان يعد خرقاً دستورياً واضحاً، ومن لا يحترم الدستور سيكون للشعب حقه في التغيير بأسلوب ضاغط ولكن بطريقة سلمية».

وشدد الخفاجي على ان «هناك اساليب ضاغطة وستتمخض الايام القادمة عن حلول اخرى»، مستبعدا «حدوث اي تصادم او مواجهة مسلحة فالتيار الصدري اكد ويؤكد على سلمية المظاهرات والاعتصامات، والجميع، عراقيا واقليميا وعربيا ودوليا، يتجنب اية مواجهة مسلحة او تصادم من هذا النوع». ونوه الخفاجي الى ان «تشكيل المحكمة الاتحادية غير دستوري، وهناك ثغرات في جميع المؤسسات العراقية، ورضوخا للامر الواقع ينبغي للمحكمة الاتحادية الالتزام بنصوص الدستور وعدم مسايرة الضغوط السياسية باعتبار ان الاولوية للقانون ومن واجب المحكمة الاتحادية فض النزاعات وتفسير نصوص الدستور بصورة موضوعية بعيدا عن الميول السياسية». واستطرد بقوله: «بالتأكيد نحن لا ننتهم القضاء في العراق بالانحياز لكننا نخشى ان يتعرض للضغوط السياسية او الابتزاز السياسي حال بقية المؤسسات وهذا بالتأكيد سوف يقود الامور الى اوضاع سلبية مثلما يحدث اليوم». اما عن عقد جلسة برلمانية في مكان آخر، مثلما اقترح الاطار التنسيقي، فقال: «نحن ليس لدينا مانعاً في اي مكان يعقدون الجلسة سنكون هناك مع جماهيرنا المطالبة بالاصلاح والتغيير من اجل مصالحهم، وهذا الجمهور ليس صدريا فقط بل هو جمهور شعبي يضم شرائح وفئات من جميع مكونات الشعب العراقي».

جمال كوجر: خطوة الصدر باللجوء إلى القضاء «غير دستورية»

وأعلن رئيس كتلة الاتحاد الاسلامي الكردستاني في البرلمان العراقي، جمال كوجر، أن الوضع الحالي في العراق خطير للغاية، ولم يشهد مثيلاً خلال الـ ٢٠ سنة الماضية، مشيراً إلى أن أنصار الأطراف السياسية يزدادون في الشارع كل يوم، وهم أناس من الصعب السيطرة عليهم، وأغلبهم مسلحون. جمال كوجر قال لشبكة روادو الإعلامية، إنه «لم يعد بمقدور أي طرف أن يشكل حكومة بمساندة الأطراف الأخرى، لأن بعض الأطراف السياسية غارقة في الفساد، فيما الناس ممتعضون جداً وفقدوا الأمل بالمستقبل»، محذراً من أن «الوضع الحالي خطير للغاية». وبيّن أن «تشكيل الحكومة من قبل الإطار التنسيقي، بإشراف رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، يعد بالنسبة للصديين بمثابة صب الزيت على النار وزوالهم، ما يشكل معضلة كبيرة»، مشيراً إلى صعوبة تغيير مواقف الطرفين. رئيس كتلة الاتحاد الإسلامي الكردستاني في البرلمان العراقي، وصف خطوة مقتدى الصدر، باللجوء إلى القضاء بـ «غير دستورية». وأوضح أن «المادة ٦٤ من الدستور تنص على حل البرلمان بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه بطريقتين، الأولى بناء على طلب من ثلث أعضائه، والثانية بناء على طلب من رئيس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية». بشأن قدرة الحكومة الحالية على توفير الأموال اللازمة لإجراء الانتخابات، رأى أن لدى الحكومة القدرة على توفير الميزانية المطلوبة لذلك، لأن «الوضع الاقتصادي للعراق أفضل بكثير من السابق». وأوضح أن هناك طريقتين لتوفير الميزانية والاحتياجات الأخرى للانتخابات، هما:

الأولى، بإمكان الحكومة من الناحية القانونية أن تطلب من وزارة المالية منح سلفة إلى مفوضية الانتخابات لتقوم بعملها، ثم تدرج هذه السلفة في موازنة ٢٠٢٣. الثانية، منح البرلمان فرصة إقرار قانون خاص بتوفير جميع مستلزمات الانتخابات، القانونية والمالية.

الصدر يضع القضاء «على المحك»

وتترقب الساحة العراقية تصعيداً جديداً من التيار الصدري حال عدم استجابة مجلس القضاء الأعلى لدعوة التيار بحل مجلس النواب حتى نهاية الأسبوع المقبل. ويرى خبراء تحدثوا لموقع «سكاي نيوز عربية» أنه سيكون «أثقل أسبوع» يمر على المؤسسات والقوى العراقية، وستأهب فيه كل الكتل المتنافسة على السلطة لرد فعل يدفع بالأحداث لصالحها. وبحسب أحمد عبدالحسين، رئيس تحرير جريدة الصباح الرسمية، فإن «الصدر أعطى للقضاء مهلة أسبوع، وهو سيكون أثقل أسبوع يمر على الحكومة والقضاء والكتل السياسية»، مشيراً إلى أن طيلة هذه المدة «ستقدم دعاوى رسمية تطلب تدخل القضاء لحسم الأمر بالنظر إلى الخروق الدستورية، التي تبطل أهلية مجلس النواب». وأضاف عبد الحسين أن «الصدر قال إن القضاء على المحك، والحقيقة أن رئيس القضاء فائق زيدان هو الذي على المحك»، مشيراً إلى عبارة الصدر: «فإني على يقين أن كثيراً من القضاة مع الشعب ومع الإصلاح»، واعتبر أن «هذا التلميح أقوى من التصريح».

من جانبه، رأى عضو تحالف «السيادة»، حسن الجبوري في حديث مع «العربي الجديد»، أن «العملية السياسية وصلت لطريق مغلق تماماً ولا حل لهذه الأزمة إلا بحل البرلمان وتحديد موعد للانتخابات الجديدة، وبخلاف ذلك لا حلول، بل ربما تتعمق الأزمة بشكل أكبر خلال المرحلة المقبلة».

واعتبر أن «إجراء الانتخابات الجديدة، يتطلب الكثير من الإجراءات، منها الاستفسار حول الإمكانية القانونية لإجراء انتخابات كهذه في ظل حكومة تصريف الأعمال، كما تتطلب مخصصات مالية كبيرة يجب أن توفر من خلال تشريع لها من قبل البرلمان حتى تصرفها الحكومة». وكشف الجبوري عن «مساع لإعادة الحوار بين التيار الصدري والإطار التنسيقي، لكن حتى اللحظة لا نتائج لهذه المساعي مع تمسك كل طرف بموقفه».

«لا حل قريباً في المشهد»

في المقابل، توقع المحلل السياسي علي البيدر، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «لا حل قريباً في المشهد، بل إن الأزمة قد تتعمق بسبب انعدام الحلول، التي ترضي أطراف الصراع، ولهذا سيبقى الوضع على ما هو عليه لفترة طويلة». وأشار إلى أن «مساعي إيجاد الحلول والتوافق مستمرة من قبل أطراف داخلية وخارجية، لكن لا حلول على الرغم من كل الوساطات، خصوصاً أن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر مصرّ على موقفه بحل مجلس النواب ورفض أي حوار مع الإطار التنسيقي».

ولفت البيدر إلى أن «حل مجلس النواب والذهاب نحو الانتخابات المبكرة، إجراء لا بد منه لحل الأزمة، لكن هذا

الإجراء لا يمكن أن يقبل به الإطار التنسيق من دون الحوار مع الصدر والاتفاق على الحكومة التي ستدير الانتخابات، خصوصاً أن قوى الإطار تريد إجراء تغييرات في قانون الانتخابات ومفوضية الانتخابات، وهذا قد يكون خلافاً آخر سوف يندلع ما بين الصدر والإطار في المرحلة المقبلة».

هل تتطور الدعوات للتظاهر في العراق إلى مواجهة مسلحة؟

يقول المحلل السياسي موفق الحربي، إن «الخطر الأكبر يكمن في استخدام الشارع من قبل الأطراف المتنازعة للحصول على مطالبهم».

ويضيف الحربي لموقع «الحرّة»، أن «التيار الصدري يمتلك ذراعاً مسلحة قوية وكذلك قوى الإطار التنسيق التي تضم فصائل مسلحة موالية لـطهران»، مشيراً إلى أن «أي رصاصة طائشة تصدر من هذا الطرف أو ذاك معناه أن البلاد ستشهد مواجهات مسلحة وخسائر فادحة لن تنتهي إلا بنهاية أحد الطرفين».

ويرى الحربي أن «الصدر يعد من القادة السياسيين القلائل الذين يصعب ترهيبهم من قبل طهران، وقوته الحقيقية في أنه يمتلك ميليشيا خاصة به وبالتالي لديه القوة لفرض مواجهة حاسمة إذا أراد».

ومع ذلك يعتقد رئيس مركز التفكير السياسي، إحسان الشمري، أنه «من المبكر الحديث عن حصول تصادم مسلح قريب، خاصة وأن الصدر يحاول أن يستنفذ خياراته التي تتوافق مع الدستور والآليات الديمقراطية».

ويضيف الشمري لموقع «الحرّة» أن الصدر «يدفع البرلمان باتجاه إيجاد الحلول، ويحاول الاستعانة بالسلطة القضائية كذلك»، مشيراً إلى أنه «لا يضع إلى الآن الصدام المسلح في حساباته على الرغم من أن الصدام السياسي وصل لأعلى مستوياته».

ويؤكد الشمري أن «الصدام المسلح لن يحصل في الوقت القريب على أقل تقدير على اعتبار أن الأمور لا تزال تمضي باتجاه إمكانية الوصول إلى حل للزمة سواء بحل البرلمان أو تشكيل حكومة من شخصيات مستقلة والاتفاق على خارطة طريق للمرحلة المقبلة».

كذلك يشير الشمري إلى أن هناك نقطة أخرى تجعل خيار الصدام المسلح أمراً مستبعداً وتتمثل في أن طهران لا تريد ذلك، لأنها تعتقد أن أي صدام شيعي-شيعي سيجعلها أكبر الخاسرين، باعتبار أن أجنحتها المسلحة غير قادرة على مواجهة الصدر شعبياً وعسكرياً.

أيضاً يتحدث الشمري عن «كوابح» أخرى تمنع الصراع وعلى رأسها وجود المرجعية الدينية العليا في النجف التي لن «تسمح بحصول صدام».

وتعليقاً على دعوة الصدر لإقامة «تجمعات حاشدة» في المحافظات وتزامنها مع عزم الإطاريين التظاهر في محيط المنطقة الخضراء الجمعة، يعتقد الشمري أن هذه التحركات هي محاولة لإثبات القوة.

ويقول الشمري إن قوى الإطار التنسيق تريد إظهار قوتها جماهيرياً «رغم أنها استخدمت هذا الخيار في السابق، لكنه لم ينجح كثيراً.. مثلما هو الحال مع الصدر الذي نجح في تعطيل عمل البرلمان».

وكجزء من عمليات إثبات القوة لا يستبعد الشمري حصول «احتكاك محدود» بين الطرفين المتنازعين لن يتطور بالضرورة إلى صراع مسلح مفتوح على الأقل في المستقبل القريب.

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



دلاور علاء الدين:

مغامرة الصدرين: خطوة تحويلية حتى لو لم تنجح

الحكم بأكمله، وكشف عن نقاط ضعف الهيكلية الرئيسية، وبذلك قاد الديناميات السياسية إلى طريق مسدود جديد. في هذه العملية، أظهر أنصار التيار الصدري النظام

* مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث (ميري)
دفع مقتدى الصدر العراق إلى محطة جديدة في المرحلة الانتقالية في البلاد. ومرة أخرى، تحدى نظام

ولتحقيق هذه الأهداف، أقام التيار الصدري تحالفا قويا مع تلك الأحزاب السنية والكردية التي فازت بمقاعد الأغلبية في مجلس النواب.

وعلى الرغم من بذل الجهود، وصل التيار إلى طريق مسدود، حيث واجهوا إختيارا صعبا بين المساومة مع منافسيهم أو أن يصبحوا معارضين.

في كلتا الحالتين، يمكن للمرء أن يجادل بأنه كان بإمكانهم تحقيق الكثير. لكن بدلا من ذلك، اختاروا الخروج من نظام الحكم بأكمله ورفضه.

جبل صعب التسلق

يواجه الصديرون الآن "نظامين" معقدين وساحقين غير متحركين، الذين سيهزمان التيار عاجلا أم آجلا. الأول هو النظام السياسي والأمني الداخلي الذي يحكم العراق.

ويشمل ذلك دستور عام ٢٠٠٥، ومؤسسات الدولة، والقوى السياسية

المتفرقة التي لا يمكن التوفيق بينها، وعدد كبير من الجهات الفاعلة المسلحة الحكومية وغير الحكومية. لا يمكن لأي حزب بمفرده أن يقود التغيير ويلغي الدستور ويسيطر على مؤسسات الدولة بمفرده. لقد ولت تلك الأيام. عندما يتعلق الأمر بمراجعة دستور عام ٢٠٠٥ أو إعادة توزيع السلطة، لا توجد ثقة أو اتفاق متبادل بين أي حزبين سياسيين في العراق، حتى داخل أعضاء الائتلاف الواحد. لن يوافق الكورد أبدا على تغيير متسرع وغير مدروس للدستور، والذي قادوه هم والشيعية إلى تبنيه بنجاح.

أما "النظام" الثاني فهو نظام العالم الشيعي الذي له رأي رئيسي في اتجاه السلطة في العراق، والذي يضم الجهات الفاعلة السياسية والعامة الشيعية العراقية،

الديمقراطي الحالي على حقيقته المشوهة وباشروا بإهانة المؤسسة التشريعية للدولة، وأثبتوا أن العراق غير قابل للحكم بموجب "النظام" القائم.

لقد وضعت الديناميكيات السياسية والأمنية الطاحنة في الشرق الأوسط وداخل العراق البلاد على مسار تنازلي لما يقرب من عقدين من الزمن، ولكن العراق وصل الآن إلى معلم آخر ونقطة أخرى لا رجعة فيها.

لم يعد الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ يستحق حبره، ولم يعد مجلس النواب يستحق اسمه، والسلطان التنفيذية والقضائية ليستا أكثر من أدوات بدل أن تكونا مصادر للقوة والسلطة.

فالإنحدار المظطرد قد بدأ من هنا، حتى لو تم التوصل

إلى حل وسط بين الأطراف المتناحرة. وإذا ترك واقع العراق لحاله، فسوف يفشل في النهاية، إن لم يكن قد فشل بالفعل.

التيار الصدري في طريق مسدود

اشتهر الصدر بطموحه في أن يصبح قائد العراق والزعيم الذي لا نظيره. لقد عمل بجد لمدة ١٨ عاما لتحقيق أغلبية برلمانية واضحة، وهو ما فعله في الانتخابات الأخيرة. لكن منذ ذلك الحين، اتخذ سلسلة من القرارات التي أثبتت أنها أخطاء استراتيجية في التقدير.

وينظر منافسوه إلى خطته المفرطة في الطموح على أنها تهديدات استراتيجية. فهو لا يخفي نواياه لاستخدام الدعم الشعبي لتولي زمام الأمور التشريعية والتنفيذية، ولاحقا القضائية.

وبعبارة أخرى، لكي يصبح صاحب السلطة العليا للعراق وإحداث تغيير جذري في نظام الحكم في البلاد والقضاء على منافسيه التاريخيين.

أنصار التيار الصدري باشروا بإهانة المؤسسة التشريعية للدولة

وأتسموا افتقدوا الرؤي حول كيفية إدارة تحديات ما بعد الانتخابات. لقد نجحوا في عرقلة طريق الصديريين لتشكيل حكومة جديدة، لكنهم فشلوا أيضا في الإسراع في تشكيل حكومة توافقية بعد أن ترك الصديريون فراغا. فشل الإطار التنسيقي ليس فقط في التواصل مع الصدر نفسه، ولكن أيضا مع شركائه السنة والكردي الائتلاف وجذبهم إلى صفوفهم.

لقد كانت إيران هادئة وصبورة، واثقة من أنه يمكن احتواء الصديريين في نهاية المطاف.

ومن المعروف أنهم يعتبرون بعض سياسات الصديريين تهديدات استراتيجية لأمنهم القومي. إنهم يعتقدون أن رؤية الصديريين للحكومة وجهودهم المستمرة

من شأنها أن تقسم المجتمع الشيعي العراقي، الذي (حسب تصورهم) لا يمكن إلا أن يخدم مصالح إسرائيل وعرب الخليج والولايات المتحدة. لقد هيمن

الإيرانيون علي العراق

لأكثر من عقد ونصف. من المنطق أن يروا أن عراقا مستقرا ومزدهرا تحت نفوذهم سيكون بمثابة نموذج جيد لما يمكن أن تفعله إيران لحلفائها. لكن بدلا من ذلك، ساهم الإيرانيون في تقويض وإضعاف مؤسسات الدولة العراقية، ولعبوا دورهم في تفتيت الأحزاب الشيعية إلى قوي سياسية أصغر حجما ومجاميع مسلحة حكومية و غير حكومية. وفي هذه العملية، فشل الإيرانيون في إدارة السياسة العراقية أو وقف انزلاقها إلى الفوضى.

إذعان المؤيدين

على الرغم من حقيقة أن الصديريين قد شلوا الآن مجلس النواب وسخروا منه، إلا أن معظم الأحزاب

مرجعيات النجف والقلم ودولة إيران وشيعة لبنان وشيعة العالم أجمع.

لقد كافح هذا "العالم الشيعي" لمدة خمسة قرون للاستيلاء على السلطة في إيران والعراق وتعزيزها. وبالتالي، لن يسمح لمجموعة مغامرة بإضعاف قبضتها أو تعريض حكمها للخطر في أي من هذين البلدين.

الصديريون معروفون بشجاعتهم وثقتهم بالنفس في اتخاذ القرار والشروع بمبادرات مبدعة، تبدو وكأنها مغامرات. ومع ذلك، فمن المعروف أيضا أن قراراتهم مزاجية وشعبوية ومفرطة في رد الفعل.

وهذا انعكاس لأوركسترا مؤلفة من رجل واحد. وحسب اعتراف قادة الصف الثاني من التيار الصدري، غالبا ما تتسبب قرارات التيار

في إلحاق أضرار جسيمة بأنفسهم وبشريعة مؤسسات الدولة العراقية. وفي خطوتهم الأخيرة، رفض التيار الدستور المعتمد ديمقراطيا ولم يحترموا مجلس النواب الذي هو طريقهم الوحيد

للعودة إلى الشرعية. وستتطلب مطالبهم، بالتعجيل بمراجعة الدستور أو إجراء انتخابات جديدة، إعادة تنشيط مجلس النواب الذي خرجوا منه الآن ورفضوه. بالنسبة لهم، يشبه الأمر ابتلاع شفرة حلاقة (بلاع الموس)، فإن أي تحرك لأعلى أو لأسفل سيكون ضارا أو محرجا بنفس القدر بالنسبة لهم.

فشل المنافسين

السرو وراء إصرار الصديريين على مشارهم يتعلق إلى حد كبير بالفشل الجماعي للجهات الفاعلة الوطنية والدولية الأخرى في التحرك.

ويفتقر المنافسون للدودون للصديريين إلى القيادة

مقاعدهم ال ٧٣ في مجلس النواب (حيث توجد إرادة، توجد طريقة) أو إبرام صفقة سياسية حيث يتفقون على خارطة طريق جديدة لإجراء انتخابات مبكرة أخرى أو حتى مراجعة الدستور. كل هذه الحلول ستشمل بلا شك إعادة تفعيل مجلس النواب المعلق الآن، والذي يجب أن يكون مصحوبا بعروض تحفظ ماء الوجه عند الصديريين.

وستلعب إيران في نهاية المطاف دورا رئيسيا في التوفيق بين جميع الأطراف وإقناعها بالتوصل إلى حل وسط. لقد تحلوا بالصبر حتى الآن، ولكن عندما يحين الوقت، يكونون في وضع جيد لفرض التقدم. إيران مؤهلة للعب دور الوسيط، على الرغم من أنها منحازة في الصراع من خلال معارضة الصدر ودعم الإطار التنسيقي. لديهم العديد من الروافع

السياسية والقضائية والمالية والأمنية داخل العراق لتهديد الأطراف العنيدة من كلا الجانبين. لديهم القدرة على إجبار الإطار التنسيقي على تقديم

تنازلات، وتهميش بعض قادة الإطار التنسيقي والوعد بالتغيير أو تقديم الإغراءات للصديريين.

أما بالنسبة للصديريين، فقد أقدموا على المقامرة بكل ما يملكون، مدركين جيدا بأنه من غير المرجح أن يفوزوا بشكل كامل. ومع ذلك، فقد غيروا العراق بالفعل إلى الأبد. ولا تزال عقليتهم الحالية قائمة على التصميم ورفض التفاوض، ولكن من المعروف أنهم سياسيون براغماتيون أيضا. لقد تنازلوا في الماضي، وتراجعوا وغيروا مسارهم عند الضرورة.

هذا لا يعني أنهم سيتخلون عن طموحاتهم في الاستيلاء على نظام الحكم الذي هم على استعداد لدفع ثمنه، ولكن هذا للمستقبل، وليس في هذه الجولة.

العراقية غير الشيعية أو أعضاء مجلس النواب تسامحوا مع هذه الخطوة، ناهيك عن إدانتها. لقد دعوا فقط إلى الحوار، معتقدين أنهم بذلك لن ينجحوا إلى أي طرف. ومما زاد الطين بلة، جمد رئيس مجلس النواب أنشطة المؤسسة التشريعية، بدلا من التعبير عن غضبه المطلق. وعلى النقيض من المتظاهرين المؤيدين للرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، الذين اقتحموا مبنى الكونغرس في أوائل العام الماضي، رضخت الولايات المتحدة وبقية شركاء التحالف الدولي لاحتلال الصديريين لمجلس النواب وفشلوا في انتقاد هذه الخطوة. لطالما استثمر المجتمع الدولي، الغرب وعرب الخليج على وجه الخصوص، في تعزيز مؤسسات الدولة العراقية لجعل البلاد أكثر

استقرارا وأفضل حكما. لقد عارضوا منذ فترة طويلة نفوذ إيران في العراق ودعمها لحلفائها داخل الإطار التنسيقي أو وكلائها، بما في ذلك الجهات الفاعلة المسلحة

الغير حكومية. لقد فضل الغرب وعرب الخليج، ودعموا ضمنا، خطط الصدر لمواجهة الإطار التنسيقي على أمل أن تمكن العراق في نهاية المطاف من الوقوف في وجه إيران.

الحلول والنتائج

ومن المحتمل أن تنتهي الأزمة الحالية، بالعنف أو بدونه. ويجري تجنب العنف والحرب بين الشيعة، ولكن من السهل إشعالها إذا سمح للصراع بالتصاعد. وبطريقة أو بأخرى، سيتعين على الصديريين الموافقة على تقديم تنازلات وتبني نفس النظام السياسي القديم للمضي قدما نحو حل. على سبيل المثال، يمكنهم استعادة

يواجه الصديريون الآن ”نظامين“ معقدين وساحقين غير متحركين



حارث حسن:

هل سيتدخل السيستاني في الأزمة بين الصدر و«الإطار التنسيقي»؟

✳مركز الامارات للسياسات

الكتلة البرلمانية الأكبر.

غير ان نجاح الصدر بتعطيل انعقاد البرلمان عبر تظاهرات واعتصامات أنصاره، عمّق من المأزق السياسي، حيث لم يعد الأمر يتعلق بلغة الأرقام والآليات البرلمانية والقانونية، بل ان الصراع انتقل الى مساحة أقل خضوعاً للضبط وقابلية للتنبؤ، عبر استعراض الحشود في الشارع. وبينما يسعى الصدر بهذه الطريقة الى منع «الإطار» من المضي بتشكيل حكومته بعد اختياره محمد شيع السوداني مرشحاً لرئاستها، يرفض «الإطار» التراجع خشيةً من أن يكون ذلك بمثابة اعلان اذعان لشروط الصدر ولقدرته على استخدام الشارع، وبدلاً من ذلك، التثبت بـ

أحد الأسئلة الأساسية التي أثارها الأزمة السياسية الراهنة في العراق هو ما إذا كانت السلطة الدينية العليا في النجف، متمثلة بمرجعية علي السيستاني، سوف تتدخل؟

الدعاءات المطالبة بتدخل السيستاني تكررت في الفترة الماضية، وجاء أوضحها على لسان هادي العامري، زعيم تحالف «الفتح» والقيادي في «الإطار التنسيقي». لكنها دعوات سبقت انسحاب الكتلة الصدرية من البرلمان، حيث قاد هذا الانسحاب بعض قيادات «الإطار» الى التعويل على نهاية للانسداد السياسي بعد ان صار «الإطار» يمتلك

لا تبدو مرجعية السيستاني متحمسة لحراك مقتدى الصدر

اضطر الصدر لاتخاذ خطوات أخرى أكثر جذرية في حالة عدم الاستجابة لمطالبه او عدم تبلور تسوية يراها طرف ثالث.

هنا تحديداً تبرز أهمية السؤال عن دور مرجعية السيستاني. على الأرجح، سيميل السيستاني ومكتبه الى عدم التدخل المباشر والصريح طالما ظلت المواجهة تحت سقف الصراع العنيف.

لايعني ذلك تمنع مكتب السيستاني، وبشكل خاص ابنه النافذ محمد رضا والشبكات المرتبطة به، عن لعب أدوار غير معلنة او تشجيع أطراف على التدخل، بما في ذلك الإيرانيين. لكن الانتقال الى مرحلة التدخل الصريح لا يبدو وارداً مادامت الامور لم تتدهور الى حد تهديد السلم المجتمعي الذي يعد الحفاظ عليه أحد المهام التي يعتبر السيستاني ان المرجعية مسؤولة عنها.

لا تبدو مرجعية السيستاني متحمسة لحراك مقتدى الصدر، وبحسب المعلومات المتوفرة فإن أوساط الحوزة التقليدية المقربة من المرجعية تشعر بشيء من التهديد من محاولة الصدر فرض ارادته ومن مشروعه المستقبلي وطموحه للسيطرة على مفاصل السلطة السياسية ولعب دور أساسي في ترتيب أوضاع الحوزة النجفية بعد وفاة السيستاني. بعبارة أخرى، ان طموحات الصدر أعادت اثارة بعض

«الآليات والمؤسسات الدستورية» بحسب بيانات «الإطار».

ولكن مع تعطيل السلطة التشريعية، ووضع الصدر السلطة القضائية ورئيسها - المتهم بمحاباة «الإطار» - في موضع صعب، يأمهاله مدة زمنية قصيرة لاستصدار قرار من المحكمة الاتحادية العليا بحل البرلمان، تحاول بعض أطراف «الإطار»، وبشكل خاص جناح نوري المالكي-قيس الخزعلي «المتشدد»، والذي اقترب منه مؤخراً عمار الحكيم، زعيم «تيار الحكمة»، إخراج تظاهرات لأنصارهم للبرهنة على ان الصدر لا يحتكر الشارع، وأن «الإطار» قادر على مباراته في هذه المساحة أيضاً.

يخلق هذا التحشيد المتبادل للجمهور خشيةً من أن تخرج الامور عن السيطرة وتتطور الى عنف متبادل بين طرفين لديهما ميليشيات مسلحة، وهو السيناريو الذي يجري التحذير منه باستمرار بوصفه حرباً شيعية-شيعية ستسبب بخسارة الجميع. حتى الآن، يحرص الطرفان على السيطرة على حركة التظاهرات وضبطها بشكل كبير، ولايوجد ما يوحي أن أيّاً منهما يريد الذهاب الى مواجهة عسكرية، بل ان استخدام «الشارع» يجري بطريقة أداتية وفي إطار استعراض القوة والتفاوض غير المباشر. مع ذلك، فإن احتمال التصعيد يظل قائماً، خصوصاً إن

أوساط الحوزة تشعر بشيء من التهديد من محاولة الصدر فرض ارادته

البرلمان، أو الوصول الى تسوية ما بين «التيار» و«الإطار». لكن قد يتغير هذا الموقف إن وصل التصعيد الى مستوى اندلاع اشتباكات مسلحة او انهيار النظام العام، حينها يكون مبرراً من «الناحية الشرعية»، لكن اختيار توقيته سيكون حاسماً لأن التأخر قد يفقد هذا التدخل جزءاً من تأثيره. مثل هذا التدخل سيعيد تأكيد دور مرجعية السيستاني كسلطة فوق - دستورية وحكم نهائي، وقد يناسب ذلك الشبكات المقربة منها الساعية الى حماية نفسها والحفاظ على مواقع التأثير في مرحلة ما بعد السيستاني. لكن هذا التدخل - إن حصل - سيتجه الى مخارج توفيقية، وربما خريطة طريق «اصلاحية» تسمح بمخرج للطرفين. ولكن المشكلة هنا ان مرجعية السيستاني ستضطر لاعادة انتاج موقفها المعتاد، أي الحفاظ على النظام مع اصلاحه من الداخل. هذه المرة قد تضطر لأخذ خطوة أبعد في تطبيق فكرة الاصلاح، لأن «الحفاظ على النظام» وحده سيستهلك المزيد من رصيدها على المدى الطويل، حتى لو ربحت على المدى القصير.

ولهذا السبب تحديداً، أي مشكلة مواجهة الجواب على سؤال كيف تصلح نظاماً ليست في داخله قوى اصلاحية ملتزمة ولا مقومات جدية للاصلاح، ستميل مرجعية السيستاني الى تجنب التدخل العلني، وتأخير قدر الامكان، حتى لا يعود ذلك الخيار متاحاً.

الهواجس التي كانت قد اثيرت إبان صعود مرجعية والده في التسعينيات، خصوصاً في أوساط بعض العوائل الحوزوية التقليدية التي لاتزال تلعب أدواراً مؤثرة في الوسط الديني النجفي كعائلة الحكيم وعائلة الخوئي.

وبينما لعب تدخل بيت السيستاني بالتوافق مع الجنرال قاسم سليماني دوراً حاسماً في تسمية عادل عبد المهدي رئيساً للحكومة عام ٢٠١٨، فإن الجانب الايراني المتأثر من جهة بغياب سليماني، ومن جهة أخرى بتعقيد المشهد الشيعي العراقي وتعدد لاعبيه وصعوبة ضبط ايقاعهم، يجد صعوبة في الوصول الى تسوية مشابهة، خصوصاً أن الهدف النهائي للصدر هو اقضاء خصمه الرئيس نوري المالكي واعادة تشكيل التوازنات داخل الفضاء السياسي الشيعي لصالحه.

بنفس الوقت، لدى مرجعية السيستاني تحفظاتها على أطراف في «الإطار التنسيقي»، إمّا لأنها جزء من طبقة سياسية تعتبرها المرجعية متورطة بالفساد وبخافقات الأعوام الماضية، أو لأنها مرتبطة بالحرس الثوري الايراني وتدين بالولاء للمرشد الايراني الأعلى. بعبارة أخرى، ليس لدى مرجعية السيستاني مصلحة في انتصار اي من الجانبين في هذه المواجهة، كما انها ليست محفزة للتدخل العلني في هذه المرحلة. لذلك، لايحتمل ان يحصل التدخل «العلني» في حالة استجابة القضاء لضغوطات الصدر بحل



غسان شربل:

عراق «الأقوياء» والقَتيل اللبناني

*صحيفة «الشرق الاوسط» اللندنية

ولا يرفُّ للسياسيين جفنٌ؟ وهل يعتبر غريباً أن تنشر أرقام البطالة والجوع ومآسي القافزين إلى «قوارب الموت»، ولا يرفُّ للاعبين جفنٌ، أو تدهمهم يقظةٌ ضمير، وإن متأخرة؟ لا يحقُّ للبناني ذلك بالتأكيد، فقد أصيبت بلاده بمرض نقص المناعة الوطنية والمؤسساتية، ما ضاعف يأس أبنائها منها، ويأس العالم منهم. لقد تعرّض لبنان لعملية تجريف مذهلة وممنهجة، ضربت مؤسساته وروحه ومعناه ودوره.

وكان يؤمل أن يكون الخراب الهائل لهذا البلد العربي درساً رادعاً لكل الدول التي تتلمّس طريقها بين إرث صعب وحاضر بالغ التعقيد.

كان السياسي العراقي متعلقاً بالأمل. يراهن على الشباب الذين نزلوا إلى الساحات لتعرية الفاسدين والفاشليين.

هل يحقُّ للبناني أن يستهجنَ عدم احترام المهل الدستورية، وأن يستغربَ عدم انتخاب رئيس للبلاد في نهاية عهد شاغل القصر، وأن يستفطعَ انتقال نتائج الانتخابات من فرصة حل إلى مشروع مشكلة جديدة، وأن يتحوّل تشكيل الحكومة إلى اختبار قوة يوقظ كل أنواع العصبية والمحاصصات، مع ما يرافق ذلك من ضرب تحت الحزام؟ وهل يحقُّ للبناني أن يستغربَ فشل المؤسسات القائمة في تأدية دورها حفاظاً على مصالح البلاد والعباد، ورؤية الحلول تفرض من خارجها بقوة الشارع أو السلاح؟

وهل من حقّه أن يشعرَ بالمفاجأة إذا رأى السياسيين يقدمون مصالحهم وكيدياتهم على حساب المواطنين؟ وهل يستهول أن يتدهور الاقتصاد، ومعه سمعة البلاد،

لا حل أمام العراق غير العودة إلى تحصين مؤسساته والاحتكام إليها

أنغام عازف وحيد، وإلا فالخيار الآخر هو الغرق في
الخوف والمرايطة على حدود الدم بانتظار شيء
يشبه الحرب الأهلية.

والتجارب صارخة. كان عبد السلام عارف
شريكاً كاملاً في الثورة إلى جانب عبد الكريم
قاسم.

لم يدم الودُّ طويلاً، فالسلطة قاتلة الصداقات
والمودات. لم يتردد الزعيم في تهميش عارف
وتحجيمه وإذلاله. وفي ١٩٦٣ وفي دار الإذاعة
التي اقتيد قاسم إليها، لم يوافق عارف على سفر
الزعيم الخاسر إلى الخارج، ولم يوافق على بقاءه
حياً، لتسقط البلاد مجدداً في يد العازف الوحيد.
جرب العراق جمهورية الرجل القوي في غياب
أي مؤسسات ترسم الحدود والحقوق والصلاحيات.
كان الرعب هو الشريك الوحيد للقوي الممسك
بالمصائر والخيوط.

وكان رئيس البلاد خائفاً بدوره من الرجل
القوي ولقبه السيد النائب صدام حسين.

روى لي الوزير حامد الجبوري أنه غضب ذات
يوم وقصد مكتب الرئيس أحمد حسن البكر
وأبلغه نيته تقديم استقالته. وكان ردُّ البكر غريباً،
إذ قال: «وأنا من يقبل استقالتي؟». واستنتج
الجبوري أن عليه صرف النظر عن الاستقالة ما دام
السيد الرئيس لا يجرؤ على خطوة من هذا النوع.

شممت هذه المرة رنةً يأس في كلامه. قال:
«يشددون على أن روسيا لا يمكن أن يحكمها إلا
رجلٌ قوي. يبدو أن العراق يشبهها. لكننا جربنا
جمهورية الرجل القوي فأخذنا إلى الدمار الكامل.
اليوم لم يعد لدينا رجلٌ قوي في الحكم. الأقوياء
يقيمون خارج المكاتب وخارج منطق المؤسسات،
ما يساهم في إضعاف الدولة في الداخل وأمام
التدخلات الخارجية معاً.

ليتنا مثل روسيا. لقد رتب الرجل القوي هناك
ديمقراطية على قياسه وبأزياء مدروسة. لكن ها
هو أرسل جيشه إلى أوكرانيا في مغامرة أخطر من
قيام صدام حسين بإرسال الجيش إلى الكويت». وعبّر
عن قلقه الشديد من الأيام المقبلة،
محذراً من صراع بلا حدود بين نوري المالكي
ومقتدى الصدر، ولا سيما أن العراق لا يتسع
لرجلين قويين؛ خصوصاً في غياب ثقافة احترام
المؤسسات وهيمنة عقلية الشطب والإلغاء.

هل صحيح أننا لا نتعلم من تاريخنا ومن
الأثمان الباهظة التي دفعتها بلداننا؟

وهل صحيح أننا نتظاهر بالاعتاظ، ثم نكرر
المآسي تحت عناوين مختلفة وعلى يد أسماء
جديدة؟

العراق لا يتسع لرجلين قويين. يقولها أكثر
من سياسي، وكأن العراق محكومٌ بالعيش على

جرب العراق جمهورية الرجل القوي في غياب أي مؤسسات ترسم الحدود والحقوق

لنترك الماضي ودروسه.

ليس بسيطاً على الإطلاق أن يعجز العراق، وبعد ١٠ أشهر من الانتخابات التشريعية، عن انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة.

هذه العودة إلى تعطيل المؤسسات وإضعافها تأتي في ظرف شديد الصعوبة دولياً وإقليمياً وداخلياً. تكفي الإشارة إلى العناوين. الحرب الروسية في أوكرانيا، وانتكاس هيبة القانون الدولي، وعودة لغة القوة كوسيلة تخاطب بين الدول. والملف الإيراني المفتوح على طاولتي الاتفاق النووي وزعزعة الاستقرار.

ومشكلات العراق الكثيرة والمتراكمة. البطالة والفقر وأسعار الغذاء والتصحر والجفاف وتعثر جهود التنمية بفعل المبارزات بين الأقوياء، وبفعل التدخلات، وكلها تعيد التوتر إلى مفاصل التركيبة العراقية، وتوقظ شبح أزمة مكونات.

لا حل أمام العراق غير العودة إلى تحصين مؤسساته والاحتكام إليها والعمل في ظلها. لا مصلحة للعراق في تزييب المؤسسات في بحر الميليشيات والصواريخ الجواله والمسيرات.

عراق المؤسسات هو الحل. السباحة في الفوضى لن تنجب إلا مزيداً من اليأس والدم. ليت القوى العراقية تقرأ بعمق قصة القتل اللبناني.

*رئيس تحرير الصحيفة

هل كانت تركيا لتهاجم أهدافاً على الأرض العراقية لو سُمح للمؤسسات العراقية باستكمال حصانتها، وسُمح للقرار العراقي بأن يُصنع حيث يجب أن يكون؟ الجواب معروف. والأزمة الحالية بين بغداد وأنقرة تعيد التذكير بالقدر الجغرافي، ومفاده أن العراق هو الضلع الأضعف في المثلث العراقي - التركي - الإيراني. طبعاً مع الالتفات إلى أن طهران لم تعش تجربة العجز عن تشكيل الحكومة، والأمر نفسه بالنسبة إلى أنقرة.

أرسل العراق في السنتين الأخيرتين إشارات تعدد بالخروج من زمن الفشل والعنف والضياع. أعطت حكومة مصطفى الكاظمي انطباعاً أنها استمعت إلى صراخ الشبان المطالبين بمكافحة الفساد والفقر والبطالة، وبالخروج من زمن الميليشيات والمسيرات إلى زمن القانون والمؤسسات.

تمكّنت الحكومة من اختراع دور يؤهل البلاد لتكون لاعباً، بدل أن تبقى ملعباً. استضافت بغداد جملة اتصالات إقليمية، كان أبرزها الحوار السعودي - الإيراني. سار الكاظمي طويلاً على الحبل المشدود في التوازنات الداخلية والملفات الإقليمية والدولية.

لكن الرياح التي هبّت في أعقاب الانتخابات تنذر بإضاعة المكاسب التي تحققت في الداخل والخارج معاً.



كهرباء العراق.. سلاح حيوي في التنافس الإقليمي بين دول الخليج وإيران

*منتدى الخليج الدولي

تحاول الولايات المتحدة وشركاؤها في الشرق الأوسط زيادة نفوذهم في العراق وتقليص نفوذ إيران من خلال تزويد العراق بالكهرباء. ومع ذلك، فإن نجاح هذه المناورة غير مؤكد.

وحتى قبل الغزو الأمريكي، أدت العقوبات الدولية المفروضة على نظام «صدام حسين» إلى شل شبكة الكهرباء العراقية، ما منع توفر الكهرباء على مدار الساعة. وفشلت الحكومات التي خلفت «صدام حسين» في معالجة هذه المشكلة. وبالرغم أن التفاوت بين العرض والطلب آخذ في الاتساع بسبب الزيادة السكانية، يظل الفساد أكبر عقبة أمام شبكة كهرباء موثوقة.

وتشير التقديرات إلى أن الطلب على الكهرباء داخل العراق سيزيد بنحو ١٠٠٠ ميجاواط سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠، بينما اعترف رئيس الوزراء الحالي «مصطفى

مصعب الألوسي: منذ الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، أصبح العراق ساحة للتنافس الجيوسياسي. ودفعت اعتبارات الأمن القومي إيران للتركيز على العراق حتى امتلكت نفوذا كبيرا على مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي. وبالنظر إلى أن الحكومات العراقية المتعاقبة فشلت على مدى العقدين الماضيين في إعادة الكهرباء إلى طاقتها الكاملة، قامت إيران بملء الفراغ جزئياً، وربطت شبكتها الكهربائية بالعراق، ووفرت الغاز الطبيعي اللازم لمحطات الطاقة المحلية في العراق.

ولم تستفد طهران فقط من العملة الصعبة التي تجنيها من بيع الكهرباء والغاز إلى بغداد، لكن هذه الأداة زادت من نفوذها الإقليمي ووفرت ورقة أخرى للضغط على الحكومات العراقية المتعاقبة. ولمواجهة هذا النفوذ،

يحتاج العراق إلى نحو 13 ألف ميغاواط على مدار 24 ساعة

هذا الوضع فرصة لخصوم إيران لتقليل اعتماد العراق على إيران.

ولتخفيف الضغط على العراق وتنويع مصادر الكهرباء، وقّع العراق وهيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي اتفاقية خلال القمة الأخيرة في جدة. وتم التوقيع على الإطار المبدئي للاتفاقية في عام ٢٠١٩؛ وكانت تهدف في البداية إلى إمداد العراق بالكهرباء بحلول عام ٢٠٢٠، ولكن تم تأجيل الموعد المستهدف لاحقاً حتى عام ٢٠٢٤.

وكان الغرض المعلن من الاتفاقية هو «إنشاء خطوط ربط كهربائية من محطات في الكويت إلى محطة الفاو جنوبي العراق لتوفير حوالي ٥٠٠ ميغاواط من الطاقة من دول مجلس التعاون الخليجي»، مع إمكانية زيادة النقل إلى ١٨٠٠ ميغاواط بمرور الوقت.

ولم تكن صفقة دول مجلس التعاون الخليجي هي الأولى التي يطلب فيها العراق الكهرباء من دول أخرى غير إيران. على سبيل المثال، وقّع الأردن بالفعل صفقة مع العراق لربط شبكتي الكهرباء في البلدين، وهو مشروع من المتوقع أن يكتمل بحلول نهاية عام ٢٠٢٢. علاوة على ذلك، يخطط العراق لشراء ٥٠٠ ميغاواط من تركيا لتخفيف من أزمة الكهرباء وقد وقّعت بغداد بالفعل صفقة ربط من شمال السعودية بطاقة ١٠٠٠ ميغاواط.

وبالنسبة للولايات المتحدة والسعودية، فإن فطم العراق عن الغاز والكهرباء الإيرانية يخدم غرضين: تقليص

الكاظمي» بأن الدولة أنفقت ٦٢ مليار دولار منذ عام ٢٠٠٣ دون استعادة الكهرباء بشكل كامل. ومع فشل الحكومة العراقية في إعادة تأهيل قطاع الكهرباء، سعت إلى شراء الكهرباء من دول أخرى من أجل الحفاظ على إمداد مستقر.

ويبلغ الإنتاج المحلي من الكهرباء في العراق ما يقرب من ٢٢ ألف ميغاواط، لكن هذه الكمية غير كافية لتلبية الطلب البالغ ٣٥ ألف ميغاواط، والذي يصل إلى ذروته في أشهر الصيف الحارقة في البلاد. ولسد هذه الفجوة، توفر إيران ما يقرب من ١٢٠٠ ميغاواط مباشرة في الشبكة الكهربائية و٤٠ مليون متر مكعب من الغاز للمولدات العراقية.

لكن استيراد الغاز والكهرباء الإيراني يتسبب في بعض المشاكل السياسية واللوجستية. على سبيل المثال، ففي كل مرة يسعى فيها العراق لتجديد عقد الاستيراد، يجب أن يحصل على استثناء من الولايات المتحدة يسمح له بالتعامل مع طهران، بسبب العقوبات الدولية المفروضة على إيران.

بالإضافة إلى ذلك، فإن النقص المتزايد في الكهرباء المحلية في إيران يثير شكوك حول استمرار تصدير الكهرباء إلى العراق على المدى الطويل. ويعد مستقبل الإمدادات الإيرانية غير مضمون بأي حال من الأحوال. وقد قطعت طهران الكهرباء عن العراق بسبب تأخر المدفوعات في ٢٠١٨، ما أثار احتجاجات شعبية. وخلق

لا تنبع أهمية إيران من كمية الكهرباء بل تأتي أيضا من الغاز الطبيعي

السعودية قد ولد ميثاً وأن ٥٠٠ ميجاواط التي سيحصل عليها العراق لن تكون كافية لتزويد حي واحد ببغداد بالطاقة.

علاوة على ذلك، فإن تكلفة تحديث قطاع الكهرباء في العراق وربطه بدول مجلس التعاون الخليجي سيتطلب استثماراً مكلفاً من قبل بغداد التي يغرقها الفساد بالفعل، ناهيك عن الخطر المستمر الذي يمثله النشاط العسكري، حيث ستكون الشبكات هدفاً للهجمات الإرهابية. وأخيراً، تؤدي «الاختلافات الفولتية» بين تردد الكهرباء في العراق والسعودية إلى تعقيد ربط الشبكات.

ويعني تزويد العراق بالكهرباء أن دولاً أخرى غير إيران قد يكون لها نفوذ يمكن أن يساعد في تحقيق التوازن في السياسة الخارجية للعراق. ومع ذلك، فإن هذه الاتفاقات لن تحد بالضرورة من نفوذ إيران، حيث إن تعاون العراق مع إيران في قطاع الكهرباء ما هو إلا أداة واحدة من أدوات عديدة يمكن لإيران التأثير من خلالها على العراق. علاوة على ذلك، يعتمد تأثير التعاون الخليجي-العراقي أيضاً على متغيرات أخرى، مثل الانفراج المحتمل مع إيران، والسياسة الداخلية العراقية، والطلب المستقبلي على توريد الكهرباء.

*ترجمة وتحرير الخليج الجديد

النفوذ الإيراني على الحكومة العراقية خاصة بعد الجمود في إحياء الاتفاق النووي، وحرمان طهران من الحصول على العملة الصعبة التي تتلقاها من العراق. لكن هل ستنجح هذه الخطط؟

وبالرغم أن التعاون الدولي مع العراق بشكل عام، وفي مجال الكهرباء تحديداً، يعد خطوة إيجابية نحو إزاحة النفوذ الإيراني واستعادة السيادة العراقية، لكن الطريق لا يزال طويلاً. وتعد إحدى العقبات الحاسمة هي حجم العجز في الكهرباء في العراق.

ويحتاج العراق إلى نحو ١٣ ألف ميجاواط من أجل الحفاظ على الكهرباء على مدار ٢٤ ساعة وهي فجوة أخفقت الصفقات الإقليمية في سدها حتى الآن.

ثانياً، لا تنبع أهمية إيران في قطاع الكهرباء العراقي من كمية الكهرباء التي توفرها فحسب، بل تأتي أيضاً من الغاز الطبيعي الذي يشغل ما يقرب من نصف إنتاج الكهرباء المحلي في العراق. وكما صرح وزير الكهرباء العراقي «عادل كريم»، فإن قطاع الغاز العراقي يعاني من مشاكل كثيرة لذلك ستظل بغداد بحاجة إلى الغاز الإيراني لسنوات قادمة.

وأخيراً، هناك عوامل عراقية داخلية قد تعيق تنفيذ المشروع حيث يعرب وكلاء إيران في العراق بالفعل عن معارضتهم للتعاون مع مجلس التعاون الخليجي. على سبيل المثال، ادعى «عدي الخضران»، القيادي في «تحالف الفتح» الموالي لإيران، أن توصيل الكهرباء مع

المرصد التركي و الملف الكردي



الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي:

نحن على حق ولا يمكن حل المشاكل عبر حجج واهية

التقى الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي (HDP) مدحت سنجار مع المواطنين في منطقة جيهان بيلي التابعة لقونيا وقال: «لا يمكن حل المشكلة عبر حجج لا أساس لها، بل يمكن حلها عبر التفاهم مع المواطنين. ولدينا الإرادة والتصميم على إدخال هذا في حياتنا».

أدلى الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي (HDP) مدحت سنجار ببيان، أمام مبنى حزب الشعوب الديمقراطي في منطقة جيهان بيلي في قونيا.

واستذكر سنجار في بداية حديثه زيارته لكولو، وذكر بأن مشاكل الحرفيين والمزارعين كثيرة، وأن يوم واحد لا يكفي

للاستماع لها. وأشار سنجار إلى أن حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) يعمل على حل المشاكل، وقال: «نحن نعلم هذه الأشياء، لكن معرفتها لا تكفي. نحن القوة لحل المشاكل في هذا البلد، ولدينا القوة لحل المشاكل». وأبلغ سنجار أن الحكومة لديها نظام ضريبي غير عادل وقال: «نحن نقوم بدفع ضرائب الطرق التي لا نعبرها والمطارات والكهرباء التي لا نستخدمها، حيث يحصل الأشخاص السلطويين على هذه الضرائب، لهذا السبب نطلق على هذه الحكومة صفة اللص. ونريد حلاً لهذا. كما تواصل هذه الحكومة سياسات الاستغلال والنهب، وان خبزنا ومستقبلنا يتعرض للسرقة. علينا أن نقول كفى لهذا، ونوعد بحلها».

«المواطنون هم أنفسهم قوة الخلاص»

تحدث سنجار في خطابه عن العمليات التي تقيم خارج الحدود والسياسات المتعلقة بالعلويين، وصرح أن القوة الوحيدة للخلاص هو الشعب نفسه، وقال: «إن الحكومة تقوم بعمليات خارج الحدود من أجل أن تنسى الأزمة الاقتصادية الحالية وحكمها الغير العادل». إنهم يحاولون حل مشكلة العلويين عبر الزيارات والمواقف المتعجرفة، حيث لا يمكن حل هذه المشكلة بهذه الطريقة. وان شعارنا هو حماية المواطنة المتساوية.

«الحل موجود لدينا»

أعلن سنجار بأنهم الحل وأنهى حديثه بهذه الكلمات: «نؤمن بحقنا، وان طريقنا هو طريق الحرية والديمقراطية. القوة الوحيدة للخلاص هو الشعب نفسه. نحن الحل، الحل يكمن في النضال المشترك والعمل الجماعي. وإن قوة الشعب على الاتحاد والنمو ستضع حداً لهذا السفالة. ونتعهد بأننا سنكون قادة هذه القوة، ونتعهد بأن نسير حتى النهاية. نحن على حق، نحن أقوىاء وسنفوز».

تركيا ترفض إطلاق سراح توغلوک

الى ذلك ورغم المطالبات الحقوقية والشعبية الواسعة، ردت المحكمة الدستورية التركية الجمعة طلب إطلاق سراح معارضة كردية مصابة بالخرف. ورفضت المحكمة إطلاق سراح المعارضة الكردية أيسل توغلوک وإجراء تنفيذ العقوبة الصادرة بحق النائبة السابقة لرئيس «حزب الشعوب الديمقراطي» المصابة بالخرف منذ العام ٢٠٢١. لكن المحكمة أقرت تدبيراً طارئاً يتيح لتوغلوک البالغة ٥٧ عاماً تلقي العلاج واستشارة طبيب أعصاب وطبيب نفسي في المستشفى. وقالت المحكمة إن «تطور حالتها المرضية يتطلب متابعة»، مشيرة إلى «وجوب إجراء تقييم دوري» لها. وأوقفت توغلوک في العام ٢٠١٦ وحُكم عليها في العام ٢٠١٨ بالسجن ١٠ سنوات بتهمة «الانتماء إلى منظمة إرهابية». ودينّت بالضلوع في أنشطة «مؤتمر المجتمع الديمقراطي»، وهي منظمة تعتبرها السلطات التركية مرتبطة بحزب العمال الكردستاني الذي تصنفه أنقرة وحلفاؤها الغربيون حركة «إرهابية». في جلسة في مطلع أغسطس قالت «لا أعرف لماذا أحاكم أو ماذا حدث وأين ومتى»، على ما أوردت وسائل إعلام تركية. توفيت والدتها في العام ٢٠١٧، وسُمح لها بحضور الجنازة لكن المراسم ألغيت بسبب تهديدات أطلقتها مجموعات قومية. ويقول مقربون منها إن هذه المعاناة أدت إلى إصابتها بالخرف. وقال محاميها سردار شلبي إن «السلطات تعتبر أن السيدة توغلوک تتلقى العلاج لأنها تحصل على أدوية. لكن مرضها يزداد سوءاً أثناء الاحتجاز».

في قرار المحكمة الدستورية بشأن أيسل توغلوک، تم الإشارة إلى أنه «.. في تقييمات معهد الطب الشرعي من خلال فحص الوثائق والسجلات الطبية الخاصة بمقدم الطلب، تم التأكيد باستمرار على أن المذكور يمكن أن يعيش حياته بمفرده و لم تكن هناك حاجة لتأجيل الحكم بسبب مرضه».



طموحات تركيا التوسعية بين الحلم والواقع

* مركز أسبينا الدولي للتحليل والتعليق

استعادة المساحة الجيوسياسية للإمبراطورية العثمانية وتحقيق التوازن بين الطموحات والوسائل هما الخط الذي قاد السياسة الخارجية لتركيا منذ تأسيسها في عام ١٩٢٣ وإلى الآن، بينما بقيت الأيديولوجيا والإسلام والعلمانية مجرد أدوات في خدمة الأمة التركية.

رافق الانتقال من الإمبراطورية العثمانية إلى الجمهورية التركية التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك خسارة جميع الأراضي في الشرق الأوسط والبلقان، باستثناء تراقيا الشرقية. وبعكس الإمبراطورية العثمانية الإسلامية والمتعددة الجنسيات، تم بناء الجمهورية الكمالية على العلمانية والقومية العرقية التركية والموقف المؤيد للغرب.

أدرك أتاتورك أنه لتوطيد أركان الجمهورية الجديدة، من الضروري بما كان وضع التنمية البشرية قبل التوسع الإقليمي حيث ترجم ذلك المنظور إلى شعاره "سلام في المنزل، سلام في العالم". ومع ذلك، لم يمنعه من ترك وصية تنقيحية، وهي التي تمثلت بوجوب ضم كردستان العراق وسوريا وقبرص وجزر بحر إيجه وتراقيا الغربية. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن الكمالية لم تتبع صراحة فكرة القومية التركية، والتي هي عقيدة سياسية تهدف إلى توحيد الدول التركوفونية من القوقاز إلى آسيا الوسطى، إلا أنها لم تعارض المثل الأعلى التركي.

بعد موقف الحياد الذي اتخذته في الحرب العالمية الثانية، استمرت تركيا بسياستها الخارجية في الاستلها من

الموقف المؤيد للغرب. ففي عام ١٩٥٢، انضمت إلى الناتو وبدأت في تلقي المساعدة من الولايات المتحدة. الأمر الذي سمح لأنقرة ببناء ثاني أكبر جيش في الناتو. وفي عام ١٩٦٣، دخلت في اتفاقية شراكة مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية آنذاك.

جعل نظام الحرب الباردة ثنائي القطب على أنقرة استحالة تجاوز وظيفتها الجيوسياسية المتمثلة في احتواء الاتحاد السوفيتي في البحر الأسود. ومع ذلك، لم تفوت تركيا الفرص النادرة لتحدي الوضع الراهن في شرق البحر الأبيض المتوسط، كما حدث في الأزمات اليونانية التركية في عامي ١٩٦٤ و ١٩٩٦ وفوق كل ذلك عام ١٩٧٤، عندما تدخلت في قبرص وأنشأت جمهورية شمال قبرص التركية.

وفي نهاية الثمانينيات، أرسى حدثان كبيران الدعائم الصلبة لإعادة توجيه سياسة أنقرة الخارجية. أولهما تمثل في رفع الحظر عن التعبير الحزبي عن حركة Milli Gorus (الرؤية الوطنية)، وهي حركة مناصرة للإسلام السياسي، في تفكيك النظام الكمالي واعتماد سياسة خارجية أكثر استقلالية عن الغرب.

اما الحدث الثاني فكان سقوط جدار برلين الذي أدى إلى خلق الظروف المواتية لتغيير مسار الدفة التركية. ومع ذلك، في التسعينيات، كانت أنقرة لا تزال تنتهج سياسة التوافق الكامل مع الغرب، كما يتضح من طلبها الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٨٧ وافتتاح اتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٦.

طموحات أردوغان التوسعية

أدى صعود رجب طيب أردوغان إلى السلطة في عام ٢٠٠٢، وهو لاعب سياسي بارع كان قد عمل تحت لواء حزب Milli Gorus، وفي حزبه الإسلامي والمحافظ تحت مسمى العدالة والتنمية (AKP) إلى تسليط الضوء على عملية إعادة التوجيه القومي الإسلامي. منقسمين من جهة القيم، توحد أتاتورك وأردوغان بنفس الرؤية القومية المتحمسة. الافتراض الأساسي للسياسة الخارجية التركية، الذي تبناه أحمد داود أوغلو، وزير الخارجية في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤، هو أن الأناضول هي جسر بين أوروبا وإفريقيا وآسيا، وبالتالي يجب متابعة مصالح أنقرة الجيوسياسية من خلال عمق استراتيجي يمتد إلى القارات الثلاث.

مما عني وجوب متابعة أمن الأناضول في منطقة كبيرة تمتد من سراييفو وطرابلس عبر ميكولايف وبغداد إلى كابل ومقديشو منتهيا بكراتشي.

وعلى الرغم من ذلك، في العقد الأول من القرن الحالي، تم تطبيق مبدأ العمق الاستراتيجي من خلال التكامل الاقتصادي الدولي والقوة الناعمة وبناء سياق السلام كما عبر عنه شعار "صفر مشاكل". حيث كان الهدف من العثمانية الجديدة لداود أوغلو في نسخته الليبرالية جعل تركيا زعيمة الشرق الأوسط واكتساب أوراق اعتماد لدخولها الاتحاد الأوروبي. في الواقع، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تلقت الجهود الرامية إلى اعتبار تركيا نموذجًا للإسلام المعتدل دعمًا من واشنطن والعواصم الأوروبية.

تساهم القوة الناعمة التي تمارس من خلال المدارس التركية ونجاح المسلسلات التلفزيونية التركية في خلق بيئة ثقافية مواتية لتغلغل أنقرة في المشهد الجيوسياسي. وبالمثل، فإن العقود مع الشركات التركية في الخارج والاتفاقيات التجارية هي ركيزة أخرى لسياسة أنقرة الخارجية.

يتم تعزيز القومية التركية من خلال المجلس التركي، الذي يعزز التعاون بين الدول الناطقة باللغة التركية، فهدف

أنقرة على سبيل المثال لا الحصر، هو توسيع الروابط بين تركيا وأذربيجان، التي توحدتهما معاهدة دفاع مشتركة، وصولاً إلى آسيا الوسطى بأكملها بما في ذلك الحليف الوثيق باكستان وأفغانستان.

البلقان هي الأخرى تستفيد فيها تركيا من وجودها التاريخي وتهدف إلى فتح طريقها إلى أوروبا عبر الممر الإسلامي مقدونيا - ألبانيا - كوسوفو - نوفي بازار - البوسنة. حيث يقوم أردوغان بالتدخل علانية في الحملات الانتخابية لدول المنطقة من خلال دعم المرشحين المواليين لتركيا.

الابتعاد عن الغرب

أدت أحداث العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى إعادة تموضع تركيا. أقنع الدعم الغربي للانقلاب الذي أطاح بنظام محمد مرسي في مصر، والاحتجاجات المناهضة لأردوغان في حديقة جيزي، وكرد سوريا والعراق، وكذلك محاولة الانقلاب في عام ٢٠١٦، الزعيم التركي بأن الغرب ليس مستعداً لدعم سياساته.

أدت هذه الأحداث إلى ثلاثة تطورات رئيسية:

أولاً.

منح الانقلاب الفاشل أردوغان الفرصة لتحجيم المعارضة وبالتالي تهميشها والترويج لاستفتاء دستوري يركز السلطة على الرئيس.

ثانياً،

تبنى أردوغان مبدأ الوحدة الثمينة، مما يعني تعزيز مصالح تركيا دون التزامات الولاء للحلفاء التقليديين. بعبارة أخرى، تحقيق التوازن بين عضوية الناتو من جهة والتعاون مع روسيا والصين وإيران ودول أخرى لديها حساسية من النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة. كانت الآثار الفورية هي قرار شراء نظام الدفاع الجوي الروسي S-٤٠٠ وإطلاق عملية أستانا مع موسكو وطهران على سوريا.

ثالثاً،

استكملت أنقرة العمق الاستراتيجي بعقيدة الوطن الأزرق، الذي أعلن بعد اعتراف الاتحاد الأوروبي بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص (EEZ). تم إنشاء هذا المبدأ لتوفير أساس قانوني لمطالبات تركيا بشأن ما تعتبره مساحة مائية حيوية. ومع ذلك، فإنها تصور طموحات تركيا غرباً إلى مضيق جبل طارق وغرب إفريقيا، وشرقاً عبر قناة السويس والبحر الأحمر والساحل الصومالي والمحيط الهندي، حتى تنضم مجدداً إلى العالم الطوراني عبر باكستان. والنتيجة الطبيعية الجوهرية هي تطوير سلاح البحرية حتى يصبح ملائماً لتنفيذ هذه المهمة.

كانت الآثار المباشرة لاعتماد العقيدة الأخيرة هي تدهور العلاقات مع إسرائيل، وفشل محادثات كرانس مونتانا حول مستقبل قبرص، وإنشاء منتدى غاز شرق المتوسط، وهو كونسورتيوم لمنتجي الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط بدون أنقرة، مع الدور القيادي الذي لعبته إيطاليا.

لكن تركيا استغلت الأزمة الليبية لكسر الحصار. ففي نوفمبر ٢٠١٩، طلبت أنقرة من حكومة الوفاق الوطني في طرابلس إبرام اتفاقية لترسيم حدود المناطق الاقتصادية الخالصة الخاصة بكل من البلدين. تحدد هذه الاتفاقية حدودًا مشتركة بين تركيا والمنطقة الاقتصادية الخالصة من جهة برقة، مما يسمح للمياه التركية بالتدرج بين القبارصة اليونانيين والوصول إلى البحر الأبيض المتوسط المفتوح.

بعد شهر من ذلك، طلبت حكومة الوفاق الوطني، المهددة بتقدم الجيش الوطني الليبي المدعوم من روسيا، مساعدة عسكرية من تركيا، التي ردت بشكل إيجابي شريطة ألا تعتبر طرابلس الاتفاق التركي الليبي لاغياً في حال توحدت ليبيا يوماً ما.

ليبيا هي أيضاً المحطة التي ينطلق منها العمق الاستراتيجي في إفريقيا. حيث يصل خط التوسع الغربي إلى ساحل المحيط الأطلسي عبر الجزائر ومالي والنيجر والسنغال وغامبيا. ويصل طريق شرق إفريقيا إلى المحيط الهندي عبر السودان وإثيوبيا والصومال وكل هذه الدول مرتبطة بتركيا بعلاقات وثيقة.

سمحت الحرب الأذربيجانية الأرمنية الثانية على ناغورني كاراباخ لتركيا بإعادة الوضع الراهن في القوقاز. فلم يكن الدعم العسكري لأنقرة حاسماً في انتصار باكو فحسب، بل سمح أيضاً لتركيا بتأمين ارتباط مباشر مع آسيا الوسطى. لكن في عام ٢٠٢١ أدركت أنقرة مجدداً أنها معزولة.

الأزمة الأوكرانية وآفاق مستقبلية

ومع ذلك، بالنسبة لتركيا، تعتبر الوساطة خياراً إلزامياً حتى لا يتم طردها نهائياً من الجمهورية السوفيتية السابقة. علاوة على ذلك، مع قطع إمدادات الطاقة الروسية على طول الممر الشمالي، يسمح التعاون مع بوتين لأردوغان بالاستفادة القصوى من ممر الأناضول. لهذا السبب أيضاً، لم يوافق الأخير على العقوبات ضد موسكو.

ربما الأهم من ذلك، على الرغم من أن تركيا هي خصم روسيا في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وإفريقيا، إلا أنها بحاجة إلى تعزيز التعاون مع موسكو حتى تتمكن من رفع سعر ولائها لأمريكا. بالنسبة لأردوغان، التحالف مع الولايات المتحدة وظيفي "لأعمال تركيا". التعويذة السحرية هنا هي الاستفادة من إلهاء أمريكا لملء الفراغ الذي تركته القوة العظمى أو حتى اللعب بين واشنطن وبكين وموسكو لتحقيق أقصى استفادة منها جميعاً.

أدى نجاح أردوغان في الحد من نفوذ روسيا في سوريا وليبيا والقوقاز وآسيا الوسطى إلى أن تكون الولايات المتحدة متساهلة مع السلطان الجديد كما يتضح من سحب واشنطن دعمها لمشروع خط أنابيب إيست ميد.

لكن طموحات أردوغان الإمبريالية تتعارض مع الواقع الاقتصادي، إذ يعاني أردوغان من تضخم بنسبة ٨٠٪ وتخفيض لقيمة الليرة التركية بنسبة ٥٠٪، ولم يحقق أي فوائد حتى الآن.

الانتخابات ستجرى العام المقبل. الإجماع لحزب العدالة والتنمية أقل من ٣٠٪، وهي نتيجة من شأنها أن تتحدى سلطة أردوغان. لذلك لا يمكن تفسير إصراره على المسرح الدولي إلا على أنه تحويل لصرف انتباه مواطنيه عن المشاكل الاقتصادية. ولن تختفي طموحات تركيا على الأرجح بتغيير القيادة. ويجب ألا يخفى أن عدم التوازن بين الطموحات والوسائل سيكون أفضل ضمانة ضد توسع تركيا.

*الترجمة: نورث بريس

المرصد السوري و الملف الكردي



«قسد» تعلق عملياتها ضد «داعش» بسبب طائرات تركيا المسييرة

علقت قوات سوريا الديمقراطية «قسد»، العمليات المشتركة مع قوات التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة منذ ستة أيام، اعتراضا على المسيرات التركية التي تستهدفها في مناطقها. ولم يصدر تعليق رسمي بعد من التحالف الدولي على هذه الخطوة من قوات سوريا الديمقراطية، التي اعتاد مدحها في الحرب على تنظيم الدولة. ومؤخرا، استهدفت المسيرات التركية قيادات عسكرية لقوات «قسد» منذ مطلع آب/ أغسطس الجاري. وبحسب ما أعلنته أنقرة، فقد نفذت مسيرات تركية ٥١ استهدافا على مناطق نفوذ «قسد» شمال شرق سوريا،

منذ مطلع العام ٢٠٢٢.

وتهدد تركيا كذلك بشن عملية عسكرية في الشمال السوري ضد قسد، دون تحديد موعد بدئها. وتعد تركيا واحدة من دول التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن في سوريا والعراق ضد تنظيم الدولة. وتقدم القوات الأمريكية من خلال التحالف الدولي دعماً مستمراً منذ سنوات لقوات سوريا الديمقراطية، وسط غضب تركي، لا سيما أن أنقرة تصنفها كأحد أذرع حزب العمال الكردستاني الذي تصنفه منظمة إرهابية.

٣ عمليات نوعية رداً على الهجمات التركية

إلى ذلك أصدر المركز الإعلامي لقوات سوريا الديمقراطية، يوم الخميس، بياناً كتابياً إلى الرأي العام، أكدت فيه تنفيذها ٣ عمليات نوعية مؤثرة في إطار حقها المشروع، رداً على الهجمات التي تشنها تركيا على شمال وشرق سوريا.

جاء في مستهل نص البيان: "صعد الاحتلال التركي خلال الفترة الماضية من هجماته الإرهابية على مناطق شمال وشرق سوريا، وذلك من خلال القصف المدفعي المكثف وكذلك الطيران المسيّر، حيث أدت تلك الهجمات إلى استشهاد عدد من المدنيين وكذلك رفاقنا العسكريين. منذ بداية شهر آب الجاري فقط، أدت الهجمات التركية إلى استشهاد سبعة مدنيين بينهم طفلين، وإصابة ١٧ مدنياً بجروح بينهم عشرة أطفال وثلاث نساء".

أكدت قوات سوريا الديمقراطية أنه "وفي إطار حق الدفاع المشروع وانتقاماً لدماء شهدائنا الطاهرة، نفذت قواتنا بتاريخ الثامن من آب الجاري ثلاث عمليات نوعية ومؤثرة استهدفت تحركات جيش الاحتلال التركي على الحدود الملاصقة لمدينة ماردين، وكذلك دباباته وآلياته التي قصفت المناطق الآهلة بالمدنيين في شمال وشرق سوريا". تلك العمليات بحسب البيان على الشكل التالي:

"العملية الأولى: استهدفت عربة مصفحة للجيش التركي المحتل. وأسفرت عن مقتل ٧ جنود من جيش الاحتلال التركي وإصابة جنديين بجروح، وتدمير السيارة المدرعة.

في العملية الثانية، تم استهداف مدرعة للجيش التركي المحتل. وأسفر عن مقتل ١٠ جنود من جيش الاحتلال التركي، وتدمير المدرعة.

في العملية الثالثة، تم استهداف مدرعة للجيش التركي المحتل. وأسفرت هذه العملية عن مقتل ٦ جنود من جيش الاحتلال التركي وتدمير المدرعة".

خلصت قوات سوريا الديمقراطية في بيانها إلى أنه "في هذه العمليات الثلاثة التي نفذتها قواتنا، قُتل ما مجموعه ٢٣ جندياً من الجيش التركي المحتل، وأصيب جنديان على الأقل".

واختتمت بيانها بالقول: "نحن في قوات سوريا الديمقراطية، نعاهد شعبنا وشهدائنا مجدداً بأن لا يبقى أي هجوم أو اعتداء للمحتل التركي بدون رد".

وتأتي رد قوات سوريا الديمقراطية في إطار حقها بالدفاع المشروع عن مناطقها وعن شعبها بعد تصاعد الهجمات العدائية للاحتلال التركي على مناطق شمال وشرق سوريا.

وفي السياق ذاته قال مسؤول المركز الإعلامي لقوات سوريا الديمقراطية فرهاد شامي، خلال تصريح له لوكالة هوار أن "جميع عملياتنا تجري في سياق الدفاع المشروع".

ANHA *



صالح مسلم: ما تحدث عنه وزير الخارجية التركي دليل إفلاس سياسي

رأى "صالح مسلم" الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD في حديث مع المرصد السوري، أنّ وزير الخارجية التركي جاويش أوغلو تحدّث عن حدث قديم.

واعتبر مسلم طرح أوغلو في هذه المرحلة إنّما يدلّ على إفلاس السياسة التركية، حيث لم يعد لها أصدقاء وتحاول تركيا إيجاد غطاء للأوامر التي صدرت إليها من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وفي سؤال المرصد السوري عن موقف المعارضة، ردّ "صالح مسلم" قائلاً: أيّ معارضة تلك التي تُقيم في اسطنبول؟

وتوقع "مسلم" صدور أوامر للنظام السوري بهذا الصدد، لافتاً إلى أنّ أية مصالح ستكون ظاهرة ولا تعبر عن رأي طرف سوري. "المصالحة غير ممكنة اليوم مهما طرحتها القوى المتدخلة في سورية".

مضيفاً: ابتعاد أنقرة عن الغرب هو الأساس في المرحلة الحالية لدى موسكو. موضحاً أنّ تركيا تتأرجح بين حبلي الناتو وروسيا، لكن بوتين أرغمها على الانحياز الذي ستكون له عديد النتائج.

وبخصوص موقف الإدارة الذاتية أفاد "صالح مسلم" بأن نهجها ثابت، معتبراً أنّ المصالحة مصطلح فضفاض.

وكان وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو قد صرح يوم الخميس، إنه أجرى محادثات قصيرة مع نظيره السوري فيصل المقداد قبل فترة.

وخلال مؤتمر صحفي عقد على هامش المؤتمر الثالث عشر للسفراء الأتراك أشار جاويش أوغلو، إلى أنه أجرى

محادثات مع نظيره السوري فيصل المقداد خلال اجتماع دول عدم الانحياز في العاصمة الصربية بيلغراد، الذي حضره الأخير في الحادي عشر من تشرين الأول/أكتوبر العام الماضي.

ونفى الوزير صحة الأنباء عن احتمال إجراء اتصال هاتفي بين الرئيسين التركي والسوري في وقت لاحق، حسب ما أفادت وسائل إعلام تركية.

وجدد تأكيده على أن الاتصالات بين البلدين تقتصر على المستوى أجهزة الاستخبارات، الأمر الذي قاله أردوغان الأسبوع الماضي.

ورأى جاويش أوغلو أنه من الضروري تحقيق المصالحة بين حكومة دمشق والمعارضة، لتحقيق السلام الدائم، على حد تعبيره.

وقال: "يجب أن تكون هناك إدارة قوية يمكنها أن تبسط سيطرتها على كل أراضيها لمنع انقسام سوريا، لن يتحقق إلا من خلال الوحدة والتضامن".

ولفت إلى أن روسيا ومنذ مدة تصر على ضرورة فتح قنوات اتصال بين البلدين.

تركيا ساومت على المعارضة السورية ذات الرهان الفاشل

الى ذلك شدد عضو الهيئة الرئاسية لحزب الاتحاد الديمقراطي، أدار خليل، السبت، على أن المعارضة السورية "كانت وما زالت وسيلة لتحقيق الأجندات التركية، رغم تبني مدى فشل رهانها".

تصريحات القيادي الكردي، جاءت بعد موجة احتجاجات شهدتها مناطق سيطرة المعارضة الموالية لتركيا في الشمال السوري، رداً على تصريحات وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو.

وقال خليل إن "تركيا استخدمت فصائل المعارضة السورية عندما احتلت مناطق من سوريا كإدلب وجرابلس والباب وإعزاز وعفرين وتل أبيض وسري كانيه (رأس العين)، بحسب ما نقله الموقع الرسمي لحزب الاتحاد الديمقراطي.

ورداً على سؤال يتعلق بمصير المعارضة في حال حصل اتفاق بين أردوغان والأسد، قال خليل أن تركيا ستسغني عن "المعارضة" وأن أهميتها تتدنى بالنسبة لأردوغان بعد أن يحصل على كل ما يريد، مشيراً إلى أنهم الآن باتوا ورقة مساومة بيد تركيا.

وأشار عضو الهيئة الرئاسية لحزب الاتحاد الديمقراطي إلى أن "الإدارة الذاتية نبهت المعارضة بأن تعاونهم مع تركيا يضعهم في خانة الارتزاق. ولكنهم ادعوا وما زالوا بأنهم معارضة وطنية".

وأوضح القيادي الكردي أن أردوغان استغل "المعارضة" للضغط على دمشق بغية الحصول على الكثير من التنازلات من روسيا وتركيا، فضلاً عن كونها "خلقت تنظيم داعش وساعدت على تطور جبهة النصرة، ودعمت الإخوان المسلمين، وما زالت تدعم المجموعات المرتزقة لتعميق الأزمة السورية".

كما شدد خليل على أن التدخل التركي في الشأن السوري وفي الثورة السورية كان السبب إطالة أمد الأزمة السورية وعدم الوصول إلى حل لها لغاية اليوم.

* نورث برس



آلدار خليل:

أردوغان استغل الأزمة السورية لتحقيق مآربه وأجنداته

PYD*

تتوارد الأنباء منذ أيام عن بؤادر اتفاق ومصالحة بين أردوغان وبشار الأسد بعد عقدٍ من العداء والجفاء، حيث لمحت تصريحات أردوغان ووزير خارجيته بعد كل من قمة طهران وسوتشي إلى حصول اتفاقات ومصالحة بين الحكومتين، ولكن وزير خارجية النظام السوري اشترط قبل أي لقاء أو اتفاق على انسحاب الجيش التركي من الأراضي السورية التي يحتلها.

من المعلوم أن تركيا هي الداعم والآمر لما تسمى بالمعارضة السورية والائتلاف المعارضة السورية الذي مقره في تركيا، وهي تدير مجموعات المعارضة المسلحة، فماذا سيكون مصير المعارضة السورية في حال حصل هكذا اتفاق بين أردوغان والأسد.

حول هذا الأمر أجرى موقع حزب الاتحاد الديمقراطي PYD لقاءً مع عضو الهيئة الرئاسية لحزب الاتحاد الديمقراطي

(آلدار خليل)، الذي بدأ حديثه بالقول:

-بغض النظر عن حصول مصالحة أو اتفاق بين أردوغان وبشار الأسد أو عدم حصول ذلك، لا بد أن نعلم أن الدولة التركية منذ نشوئها وإلى اليوم تعمل على الاستفادة من الصراعات والحروب وهي بنفسها تقوم بخلق هذه الصراعات، وتستغل الظروف المحيطة بها لخدمة مآربها وأجنداتها، فمثلاً عندما بدأت الثورة السورية التي نادت بالحرية والكرامة بادر نظام أردوغان بالتدخل في هذه الثورة، وكان السبب في تغيير مسار الثورة، وبسبب أردوغان لم تتمكن المعارضة

السورية الديمقراطية من تحقيق مطالبها وأهدافها في بناء سوريا ديمقراطية حرة، ولذلك فالتدخل التركي في الشأن السوري وفي الثورة السورية تسبب في إطالة أمد الأزمة السورية وعدم الوصول إلى حل لها لغاية اليوم.

ما تسمي نفسها بالمعارضة السورية كانت وما زالت وسيلة لتحقيق الأجندات التركية

وحول أسباب احتضان أردوغان للمعارضة السورية أضاف (آدار خليل) موضحاً:

من يدعون أنفسهم بالمعارضة السورية المرتهنون لتركيا لا ولم يريدوا إدراك أن تركيا تستغلهم وتستغل مأساة الشعب السوري خدمة لأجنداتها ومآربها، فهي استخدمتهم عندما هاجمت واحتلت مناطق من سوريا كإدلب وجرابلس والباب وإعزاز وعفرين وتل أبيض وسري كانيه (رأس العين)، مستفيدة ممن يسمون أنفسهم معارضة سورية، على الرغم من أننا في الإدارة الذاتية نبهناهم مراراً وتكراراً، وأعلننا أن تعاونهم مع تركيا يضعهم في خانة المرتزقة، مرتزقة يخدمون الأجندات التركية، ولكنهم ادعوا وما زالوا بأنهم معارضة وطنية، وتبين الآن مدى فشل رهانهم هذا، حيث تجلّى أن أردوغان استغلهم كي يستفيد من وجودهم إلى جانبه، حيث احتل مناطق من شمال وشمال وشرق سوريا بفضل تعاون هؤلاء معه، ولولاهم لما تمكن من احتلال أية منطقة، واستخدم هؤلاء في الضغط على دمشق وحصل على الكثير من التنازلات من روسيا ونظام الأسد، وعبرهم تمكن من ممارسة الضغط على إيران أيضاً، وتركيا استفادت من الأزمة السورية كثيراً، وهي التي خلقت تنظيم داعش الإرهابي وساعدت على تطور جبهة النصرة، ودعمت الإخوان المسلمين، وما زالت تدعم المجموعات المرتزقة لتعميق الأزمة السورية.

تركيا دائماً تستغل آلام وأزمات الشعوب لخدمة مصالحها وأجنداتها ومخططاتها

وعن مصير المعارضة السورية المرتهنة لتركيا في حال حصل اتفاق بين أردوغان والأسد، قال (آدار خليل):

تمكنت تركيا من الحصول على تنازلات من دمشق وروسيا وإيران، ونجحت في تقوية موقفها في الحلف الناتو عبر الأزمة السورية ومن خلال احتضانها لما تسمى بالمعارضة السورية وعبر ورقة اللاجئين، وبعد أن تحصل على كل ما تريد سوف تستغني عن من يسمون أنفسهم بالمعارضة السورية وستطردهم، ويبدو الآن أن أهميتهم بالنسبة لأردوغان قد تدنت كثيراً، وفي الوقت الحالي لا يبدو أن أردوغان سيقوم بطردهم، فهو يساوم عليهم مع دمشق ومع دول وقوى أخرى.

وأضاف:

قد يتأخر موضوع التنسيق المباشر بين أردوغان وبشار الأسد، وهناك تنسيق مخابراتي بين الطرفين ولكن لم يصل بعد إلى مستوى التنسيق السياسي المباشر، ولكن يبدو أن أردوغان يحاول استغلال ضعف النظام السوري ومؤسساته من أجل أن يساوم على ما تسمى بالمعارضة لإكمال مخططاته العدوانية على سوريا، وبالمحصلة فإن حقيقة تركيا ظهرت للعلن، تلك الحقيقة التي كنا نذكرها ونحذر منها، فتركيا دائماً تستغل آلام وأزمات الشعوب لخدمة مصالحها وأجنداتها ومخططاتها.



*فرهاد حمي

لماذا تحتاج الإدارة الذاتية إلى عقد اجتماعي جديد؟

*المركز الكردي للدراسات:

الاجتماعي والفردى المبني على المبادئ الحياتية. ومن هنا تأتي أهمية سن «عقد اجتماعي جديد» في شمال شرق سوريا ينقلها من حالة عدم الاستقرار (كما ترغب الأطراف المعادية) إلى نظام مدني يصون الحقوق والواجبات، استناداً إلى الشرائع الدولية وتماشياً مع الظروف المحلية (كما تنشد الحالة الاجتماعية المحلية). يكشف المفكر الفرنسي آلان باديو، في لفتة بارعة، في كتابه الشهير «شرنا يأتي مما هو أبعد» سياق تفكيك بلدان العالم الثالث أو المجتمعات الأطراف. وتبعاً لباديو، لم يعد الأمر يشبه انهيار سيادة الامبراطوريات التقليدية، مثل الامبراطورية العثمانية، ومن ثم تأسيس دول قومية على أنقاضها. فالصراعات الدولية التي تخوضها القوى الكبرى في الوقت الراهن تدفع إلى تفكيك الدول القومية وسيادتها، مثلما يجري في سوريا وليبيا واليمن وغيرها، وتركها بلا سيادة وعرضة لحروب أهلية طويلة الأمد، مسنودة من الجهات الاقليمية والدولية، وجعلها بعد ذلك حقلاً لتجفيف الموارد وممارسة شتى الأعمال غير المشروعة في السوق السوداء. تظهر مؤشرات هذه العملية من خلال مبادرات مثل خفض التصعيد، وهُدن مؤقتة،

يشكل تقويض الاستقرار الاجتماعي والسياسي والقانوني للإدارة الذاتية الناشئة، وفرض ضغط نفسي هائل على السكان المحليين، عاملاً مهماً وراء التهديدات التركية العسكرية المستمرة والهجوم بالطائرات المسيّرة على شمال شرق سوريا؛ الهادفة إلى إضعاف إرادة المواطنين، وإحداث شرخ بين المؤسسات والواقع الاجتماعي، وتبديد الآمال المعقودة على بناء نموذج إداري يخالف في مبادئه النظرية والعملية صيغة «الدول القومية المتطرفة». والنتيجة - حسب المراهنة التركية- ستكون الخلل الذاتي واللامبالاة والفساد، بفعل الحط من المعنويات وحالة الإرباك في الرؤية السياسية والأخلاقية والمؤسساتية. وتكمن المفارقة في حقيقة أن النظام السوري، وحلفائه في الإقليم، يطيب لهم هذا السيناريو بطريقة أو بأخرى.

بالضد من هذه الاستراتيجية التي تعرف بـ«الحرب النفسية» الموازية مع الحرب الفعلية، ينبغي منطقياً أن ينصب العمل السياسي والمجتمعي في شمال شرق سوريا على فعل مقاوم عكسي، من خلال تعزيز التضامن

الإطار النظري

لكن كيف تظهر فكرة الرابطة المشتركة « العقد الاجتماعي » إلى الوجود؟ من المؤكد أنها لا تظهر من المقولات الفلسفية والقانونية السورية، بل من الصراعات الأهلية والطبقية وحروب السلطة بين القوى داخل المجتمعات، مثلما يشدد عليه ميشيل فوكو في معرض تحليله لنظرية السيادة لدى هوبز في كتابه «يجب الدفاع عن المجتمع». فالميثاق الاجتماعي الرمزي يعكس معركة النضال السياسي الاجتماعي في نهاية المطاف، وتالياً إظهار ملامح السيادة والشرعية في شكل عقد اجتماعي على أنقاض الأنظمة البائدة. ولأن شمال شرق سوريا بكل مكوناتها

تحارب الإرهاب منذ سنوات، وترفض العودة إلى الحياة السياسية ما قبل عام ٢٠١١، وتقاوم الغزوات التركية بشكل يومي، فإن العقد الاجتماعي الحالي يفترض أن يكون انعكاساً

لهذه الإرادة بكل مكوناتها الاجتماعية، ويستمد شرعيته من هذا النضال السياسي في المقام الأول.

يخبرنا روسو في كتابه الشهير عن العقد الاجتماعي بأن «الإرادة العامة لا تبالي إلا بما هو مشترك وعمومي». وفكرة الرابطة العمومية المشتركة تتعارض، وفق روسو، مع فكرة الإرادة الخاصة. فمثلاً، الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية، التي تزعم أنها تعمل من أجل الخير العام، قد تحمي المصالح الخاصة لأفرادها فحسب. ولتجاوز هذه المعضلة، يقترح روسو بوجوب الاكثار من مشاركة الجمعيات والنقابات والمؤسسات المدنية قدر المستطاع، لتكون مرآة للإرادة العامة وحماية المجتمع من الضلال والحيل. ولعل هذا ما يفسر تمسك روسو

ومفاوضات سياسية عقيمة، وخرق تفاهات متبادلة، واللامبالاة حيال الوضع الإنساني المتدهور، وتجاهل سياسة التغيير الديمغرافي. هذه السياسة يمكن إدراجها تحت مسمى سياسة «إطالة الأزمة» من قبل المجتمع الدولي، بخلاف إضفاء حلول سيادية مبنية على قواعد قانونية وأخلاقية مستندة.

تجنباً لهذه المخاطر الوجودية التي تسري على سوريا عموماً، وشمال شرق سوريا على وجه الخصوص، تسعى الإدارة الذاتية، من خلال طرح مسودة العقد الاجتماعي بنسخها الثلاث على الرأي العام، إلى إعادة ترتيب الحياة السياسية والأخلاقية والثقافية والاقتصادية والدفاعية. في ضوء ذلك، يمكن اعتبار العقد الاجتماعي بوصفه حامي مصير المجتمع من الاندثار والفوضى العارمة.

تعتبر الثقة والواجب المتبادل والتضامن الاجتماعي بمثابة لب ماهية العقد الاجتماعي

الإطار الاصطلاحي

بخلاف منظري العقد الاجتماعي التقليديين- توماس هوبز وجان لوك وجاك جان رسو- يقدم الفيلسوف الألماني هيغل مصطلح (Sittlichkeit)

مفتاحاً محورياً لاستيعاب مفهوم العقد الاجتماعي. فهو يعني بذلك إنشاء رابطة أخلاقية وقانونية مشتركة تجمع الأفراد والمجتمعات على قواعد حياتية جوهرية من خلال هيئة سياسية (Police). وبذلك، تظهر فكرة المجتمع السياسي إلى الوجود. فالنقد الذي وجهه هيغل بحق منظري العقد الاجتماعي يتمثل في أخذ إرادة الأفراد فقط كمصدر لتشريع السيادة. بينما يعتبر هيغل مصدر السيادة نابعاً من أخلاقيات الأفراد والجماعات من خلال هيئة سياسية عليا. هذه المقاربة تتماهى نسبياً مع مفهوم العقد الاجتماعي في شمال شرق سوريا، التي تسعى إلى تكريس فكرة المواطنة مع احترام حقوق الجماعات بالتوازي. ويخالف ذلك في مضمونه النزعة العنصرية لدى كل من النظام السوري والكيانات المعارضة، التي تميل إلى الإقصاء في تكوين الهوية الاجتماعية والسياسية.

وبذلك يتغلب منطق القوة واحتكار النفوذ على الوفاق العقلاني والسلمي. وهذه المعضلة تقف حجرة عثرة أمام تطبيق فكرة العقد الاجتماعي نسبياً.

ما أشير إليه من تلك العوامل المذكورة آنفاً، ليس مبرراً للنزعة التشاؤمية. فالعقد الاجتماعي أساساً هو الانتقال من أهواء حرة بلا قيد إلى العقل الذي يفرض القيد على الجميع بإسم الصالح العام. فالذي يخسر الإنسان من تبني الحالة المدنية هو حقه الطبيعي المطلق في كل ما يحاول أن يحصل عليه أو يكسبه دون قيد من الثروة الاجتماعية. فالحرية، كما يقول روسو، هي إطاعة الإرادة العامة. والميثاق الاجتماعي وحده ما يمنح القوة للآخرين. يحيل هيغل بدوره هذه الإرادة العامة إلى دائرة سياسية عليا (الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا)، والتي من المسلم بها، وبحكم طبيعتها العقلية، أن تتجاوز الأهواء العائلية والعصبية الضيقة والمصالح المادية للفئات الاجتماعية النافذة. فالقيد الأخلاقي والقانوني، وفق هيغل، يجسد فكرة الحرية التي تحمي الأفراد والجماعات من النزعات المتطرفة واللاهثة وراء المنافع الخاصة غير المحدودة.

أذعن للقوة أو العدمية السياسية

على مستوى التاريخ السياسي، لم يشهد المجتمع السوري أي شكل من العقود الاجتماعية التشاورية الجادة. بل تشكلت الدولة السورية الحديثة، منذ دستور عام ١٩٢٠، عبر إرادة المستعمر مع مجموعات نخبية ضيقة. تارة عبر عمل عسكري مفروض من الأعلى، وأخرى من خلال مؤامرات وانقلابات عسكرية داخلية. غالباً ما كان يواجه التنوع السوري بعبارة "أذعن للقوة". فقد حوّل قانون الطوارئ الدساتير والمنظومة الحقوقية إلى حالة صورية بلا معنى. بينما كان التنوع السوري يُهرس دوماً تحت

بفكرة الديمقراطية المباشرة بجوار الديمقراطية التمثيلية والتوافقية، وهي فكرة أُدرجت في متن مسودة العقد الاجتماعي في شمال شرق سوريا من خلال بنودها العامة أيضاً.

عراقيل التطبيق

ومع ذلك، يبقى الحكم النهائي منطاً بمدى تجانس الظروف العملية مع وثيقة العقد. ومن أجل ذلك على وجه الخصوص، يستوجب إبراز التحديات والصعوبات بصورة حاسمة ودقيقة لكي لا ينتهي العقد إلى قصاصة ورق فحسب. ومن أبرز تلك التحديات، التي تعاني منها شمال شرق سوريا، انعدام الأمن والاستقرار نتيجة التهديدات المستمرة من قبل كل من تركيا والنظام السوري، إضافة إلى عمليات تنظيم داعش الإرهابية، وتضارب المصالح الجيوسياسية بين روسيا والتحالف الدولي. معطوفاً على ذلك، حالة الحصار وتدهور الوضع الاقتصادي وانتشار الفقر والبطالة ونزيف الهجرة الجماعية، واحتدام المصالح السياسية بين الفرقاء على الأرض، والتفاوت الاجتماعي جراء فساد ثلة من ضعاف النفوس، سواء من خلال الاستهتار بالمال العام، أو من خلال تسخير المنظمات غير الحكومية وعقلية السمسرة التي تفرضها القوى الخارجية مع البؤر الطفيلية المستفيدة من الإدارة العامة. ناهيك عن انتشار المحسوبيات على حساب سيادة القانون، والقضايا الخاصة بالتدهور البيئي والأمن الغذائي.

تسفر هذه الأسباب عن حالة نفسية مضطربة وسط العاملين في الشأن العام، الذين يجنحون ضمناً إلى عدم قبول سلطة قانونية وأخلاقية تفوق مصالحهم الخاصة، وكأننا أمام أهواء حرة بلا رقيب ولا حسيب.

**ينبغي مناقشة مسودة العقد
وفق مفهوم المداولة أو ما
يسمى بديمقراطية الحوار**

الحجة المذكورة أعلاه تعتاش بصورة واضحة على رؤية بلا سند واقعي وعقلاني. وتكمن المفارقة بأن هذه المقاربة تطرح صيغة عدمية تشير إلى الفكرة التالية: لطالما هذه الشروط غائبة في الوقت الراهن، فكل الحلول السياسية المقترحة ستكون هدراً للوقت والطاقات. وهي بذلك تطلق رصاصة الرحمة على الإرادة السياسية والقدرة الذاتية، وبالنتيجة، تسليم قدر المجتمع إلى ما يسمى بـ "السياسة التشاؤمية".

ميثاق اجتماعي واجب

يقيناً أن شمال شرق سوريا، من خلال مسودة العقد الاجتماعي، لا تطرح ميول بمنأى عن السيادة السورية مستقبلاً، لكنها تشترط وجوب تحقيق العدالة الانتقالية وفق صيغة الصفح والتعهد، وإنجاز دستور ديمقراطي يحترم إرادة جميع الأطراف الفاعلة. وريثما يتحقق هذا الشرط، ستسعى الإدارة الذاتية إلى رسم منظومتها الأخلاقية والحقوقية كضرورة

ملحة، سيما أن نوعية القضايا التي تواجه المجتمع لا يمكن علاجها من خلال مقارنة "إنقاذ اليوم"، أي عبر مراسيم وقوانين طارئة وأنظمة داخلية للمؤسسات فحسب، بل تتطلب أيضاً شيء من العقد الاجتماعي الذي يوفق بين القوى المدنية والسياسية بغية التصدي للقضايا البنيوية واحترام المبادئ الحقوقية العامة. وهو أمر يشترط بالضرورة تنشيط الحقل السياسي وتفعيل خاصية الإيمان بالقدرة الذاتية لدى المجتمع، مع الضغط على الجهات الدولية المعنية لتقديم الدعم والمساعدة اللازمتين، مشروطاً مع طبيعة المجتمع وأهدافه المصيرية.

وعليه، تبدو أهداف العقد الاجتماعي في شمال شرق سوريا بمثابة بذرة ترصف الأرضية لفكرة عقد اجتماعي

قبضة الأجهزة الأمنية كوسيلة للحرب والابتزاز والنهب، ويُحرم من ممارسة الحق القانوني من خلال آلة العنف والحرب الداخلية، بينما لم يستطع التمرد الاجتماعي الأخير في البلاد اختراق بنية هذا النظام وإحداث القطيعة معها. نتيجة لذلك، تلاشت فكرة العمومية المشتركة التي تجمع الأفراد والجماعات. فدلالة مفردات مثل: الخير العام، السيادة، الحق، الواجب، لبست كلها الزي البعثي، وسُحرت لخدمة فئة محددة داخل البلاد. في حين استنسخ الطرف المعارض هذه الخاصية كردة فعل معكوس، بما أخرجت من جوفها تنظيمات إرهابية متطرفة لم تأبه يوماً للخير العام والمصير المشترك لعموم المواطنين والجماعات، وكأن مقولة هوبز الشهيرة "حرب الكل ضد الكل" باتت لسان الحال البلاد. وما تبقى من شكل الدولة،

بات كياناً مفتتاً يقوم على العنف وفرض الأمن بشكل قسري على نطاق جغرافيا محددة، وإن تجاهر عبثاً حتى هذه اللحظة، بطريقة دونكيشوتية، التشبث بالسيادة التقليدية.

مما لا شك فيه، هو فشل كل من الأطياف

المعارضة والنظام المركزي بدمشق في إنتاج حلول جذرية لتراجيديا السوريين وخلق شروط للعدالة الانتقالية. إذ ظلّ خطاب كل منهما حيال العقد الاجتماعي والدستور حبيس جلسات تفاوضية عقيمة، وصالونات حوارية فارغة، وكتابات نظرية مجردة، في وقت تستنزف البلاد بشرياً ومادياً وتسبح في دائرة الفوضى والتشطي على كافة الأصعدة. لم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقط، بل أصبحت النخب السورية، التي احتكرت الشأن العام، تروج لخدعة إيديولوجية مفادها: دعنا ننتظر القوى الدولية والإقليمية لتحسم خلافاتها الجيوسياسية في البلاد، ومن ثم، وبقدرة العصا السحرية، ستحل كافة القضايا من تلقاء نفسها، وفي مقدمتها، قضية العقد الاجتماعي الجديد والهوية الوطنية والدستور وشروط المرحلة الانتقالية.

من خلال مسودة العقد الاجتماعي، لا تطرح ميول بمنأى عن السيادة السورية مستقبلاً

تقر فقط في طبيعتها بالحقوق، بل بالواجبات أيضاً. إذ أن العقد لا يشير إلى احتياجات الآخرين وحقوقهم فحسب، بل أيضاً إلى استدامة الروابط مع الآخرين على مدى الزمن. ذلك أن حقوق المرأة على سبيل المثال تُحدد عادة في استقلال هويتها الذاتية، وليس في التزاماتها تجاه الآخرين. ويشمل هذا أيضاً علاقة القوميات والأديان حيال بعضها البعض. فالواجب يعني ضمناً التعهد بالتضامن الاجتماعي مع الآخر في لحظة الحاضر والمستقبل، خاصة أن الحالة السورية برهنت على انقلاب التفاهات اللحظية بسبب الجنوح نحو المصالح الذاتية الأنانية.

إجرائياً، ينبغي مناقشة مسودة العقد وفق مفهوم المداولة أو ما يسمى بـ "ديمقراطية الحوار" كأفضل أسلوب لخلق تضامن اجتماعي حول القضايا المصيرية. ما يعني التأكيد على الطريقة التي يجري بها الحوار الصريح ليشمل جميع وجهات النظر، والاستماع إليها لضمان شرعية النتيجة حين يظهر للمتحاورين أنها تعكس حوارهم فيما مضى، كما يقول المفكر البريطاني الشهير، أنطوني غيدنز. على

نفس المسار، يجدر التحاور مع مؤسسات الإدارة الذاتية والمجالس والكومينات والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الجادة. فلم يعد كافياً اليوم أن يستفتي الناس بقضايا تخص مصيرهم من خلال ورقة التصويت. فالحوار مع الآخر يخلق ثقة نشطة لتنظيم العلاقات الاجتماعية في الزمان والمكان، ويسمح للأفراد والجماعات أن ينعموا بحياتهم مع وجودهم في علاقة اجتماعية مع الآخر، خاصة إذا كان هذا الحوار يعبر عن مصيرهم من خلال عقد اجتماعي.

محصلة القول، تُعتبر الثقة والواجب المتبادل والتضامن الاجتماعي المبني على الاختلاف والتميز الموجه لتقييم الوحدة التكاملية، بمثابة لب ماهية العقد الاجتماعي المنشود في شمال شرق سوريا، وترصف بنيان المقاومة الوجودية ضد سياسات الجهات المعادية.

جامع للسوريين عموماً، وتلزم إعادة صياغة الكثير من القضايا البنيوية مثل توحيد الإرادة العامة للمواطنين عبر إشراك كافة شرائح المجتمع في عملية الحوار والبناء والاعتراف بالتنوع الديني والقومي ضمن هوية وطنية جامعة وحل كافة القضايا المتراكمة خلال أكثر من مئة عام. فالعقد الاجتماعي في شمال شرق سوريا، قد يؤسس لحل وتوافق تاريخي بين السوريين في نهاية المطاف، ويشكل مدخلاً لتحقيق السلام الدائم والمشرف، بعد ما شهدت المنطقة الكثير من الحروب وصراعات محلية مدمرة.

يُحسب لمسودة مبادئ العقد، إنها استطاعت، ولو بصورة غير مقصودة، إلى تضمين مبادئ الأجيال الأربعة من منظومة حقوق الإنسان في النص. تشمل هذه المبادئ الأربعة: الحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والحقوق الجماعية والفردية، وحقوق البيئة. وهي بذلك تقدمت على غالبية أطروحات المعارضة والنظام، التي عادة تقتصر على الجيل الأول "الحقوق

السياسية والمدنية" والجيل الثاني "الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية". ناهيك على أن نوعية القضايا المتفجرة في المنطقة تفرض بالضرورة صيغة "الأجيال الأربعة من حقوق الإنسان".

بناء على ما سبق، يبدو أنه من المُلح أن يتعامل العقد مع مفاهيم الأمة والهوية والوطن المشترك والنظام الإداري المزمع إنشاؤه والدستور والحقوق الفردية والجماعية وحماية المرأة والبيئة وقضية الدفاع ومبادئ العدالة الانتقالية، بعقلية مرنة تستوعب صيغة "الوحدة في الاختلاف"، على قاعدة الاعتراف المتبادل، وذهنية مشتركة قائمة على مبادئ رئيسية تُغلب الأهداف العامة على نزعات هوياتية ومناطقية ضيقة، مع احترام وقبول الخصوصيات الفردية والجماعية في آن معاً.

ثمة ملاحظة أخرى بخصوص ماهية العقد، على أنها لا

تبدو أهداف العقد الاجتماعي بمثابة بذرة ترصف الأرضية لفكرة عقد اجتماعي جامع

المرصد الإيراني



المقترح الأوروبي يثير تساؤلات حول مستقبل العودة لاتفاق النووي

✽ فريق الرصد والمتابعة

في خطوة ربما تقرب من ولادة اتفاق نووي جديد مع طهران، اقترح الاتحاد الأوروبي تقليل الضغط على الحرس الثوري الإيراني عبر السماح لمواطنين غير الأمريكيين بالتعامل مع الشركات التي لديها معاملات تجارية مع الحرس. ووفقاً لصحيفة «بولتيكو» فإن مسودة المقترح الذي اطلعت عليه، تضمنت أيضاً تخفيض عمليات التدقيق في المواقع النووية الإيرانية المشتبه بها، مضيئة أن مضامين المسودة تشير إلى أن إدارة الرئيس الأمريكي، جو بايدن، مستعدة لتقديم تنازلات أكبر مما كان متوقعا لتأمين الصفقة.

ومع ذلك تنقل الصحيفة عن المبعوث الأمريكي الخاص إلى إيران، روبرت مالي، القول تعليقاً على ما ورد من معلومات إن الولايات المتحدة لن تغير معاييرها أو قواعدها عندما يتعلق الأمر بفرض العقوبات على طهران. وقال مالي للصحيفة مغرداً أيضاً بتصريح مشابه: «لنكن واضحين: لم ننخرط في أي مفاوضات حول تغيير معايير الامتثال للعقوبات الأمريكية التي ستظل خاضعة للعودة المتبادلة إلى التنفيذ الكامل للاتفاق النووي».

طهران «تراجع» المقترحات الواردة في «النص النهائي

بالمقابل قال دبلوماسي إيراني في تصريحات لوكالة إرنا الرسمية إن بلاده «تراجع» المقترحات الواردة في «النص النهائي» الذي طرحه الاتحاد الأوروبي في مباحثات إحياء الاتفاق النووي لـ «ضمان تلبية مطالبها». وأضاف أن «مقترحات أوروبا يمكن قبولها فيما إذا وفرت لإيران الطمأنينة في مختلف القضايا، بما في ذلك الادعاءات السياسية المتعلقة بقضايا الضمانات ورفع جميع أنواع الحظر وضمان عدم خرق الاتفاق».

جوانب سياسية واقتصادية متداخلة

وفي هذا الإطار يرى الباحث في مركز الأهرام للدراسات السياسية، سامح راشد، أن «المفاوضات النووية الجارية ليست محكومة باعتبارات تقنية (نووية) فقط.. فالجوانب السياسية والاقتصادية متداخلة معها بشكل جذري». وأضاف راشد لموقع «الحرّة» أن «حسابات الطرفين تتأثر بالأوضاع السياسية الداخلية والخارجية، مثلاً كل من إدارة بايدن وطهران من صالحهما التوصل إلى اتفاق قبل انتخابات التجديد النصفي للكونغرس». ويعتقد راشد أن «إيران بصفة خاصة، تمارس لعبة الصبر (عض الأصابع) لتعظيم مكاسبها التفاوضية إلى أقصى حد، حيث تراهن على رغبة إدارة بايدن في إنجاز الاتفاق مستغلة في ذلك امتلاكها أوراقاً قوية، خصوصاً أنها قطعت بالفعل أشواطاً مهمة في برنامجها النووي.. ومرور الوقت يعني اقترابها أكثر وأكثر من امتلاك سلاح نووي». بالتالي توقع راشد أن «احتمالات التوصل إلى اتفاق قوية، خصوصاً إذا قبلت واشنطن تقديم مزيد من التنازلات لطهران التي تدير المفاوضات بتأن وثقة»، مضيفاً أن طهران «تبدي موافقة مبدئية ثم تحاول انتزاع مطالب إضافية». ويرى راشد أن «العالم يبحث عن منع الانتشار النووي، ورغم أن الاتفاق السابق لم يقدم حلاً جذرياً لمشكلة النووي الإيراني، إلا أن انسحاب واشنطن منه سمح لإيران باستئناف أنشطتها النووية والاقتراب فعلياً من حيازة قدرات غير سلمية».

ويضيف راشد أن «عدم التوصل إلى اتفاق جديد يعني وصول طهران لوضع الدولة النووية في فترة قصيرة، إلا إذا تعرضت لضربة عسكرية متعددة الأهداف ومحددة بدقة وهو أمر مستبعد».

بالتالي يخلص راشد إلى أن «اتفاقاً جيداً وقوياً، خصوصاً من النواحي التقنية، ربما يكون الوسيلة الأكثر عملية وواقعية للتعامل مع أنشطة إيران النووية، في المدى المتوسط».

ومع ذلك يشير المحلل إلى أن «التزام إيران بالاتفاق النووي ممكن وقابل للتحقق بواسطة إجراءات التفتيش الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكن المشكلة في أنشطة وقدرات إيران غير النووية، وتحديدًا في مجال الصواريخ الباليستية والطائرات المسييرة».

وإضافة لذلك يعتقد راشد أن هناك مشكلة أيضاً تتعلق «بتحركات طهران السياسية وتدخلاتها المستمرة في دول المنطقة»، مبيناً أن «هذه المسائل لن يوقفها الاتفاق النووي ولا أي اتفاق».

ويختتم راشد بالقول إن «معادلة القوة وحسابات المكسب والخسارة وفقاً لقدرات الأطراف الأخرى على مواجهتها

والضغط عليها هي التي ستجبر إيران أو ستسمح لها بالاستمرار، بل وربما التماذي في تحركاتها الإقليمية المثيرة للاضطراب وعدم الاستقرار».

واشنطن: مستعدون للعودة للاتفاق النووي وعلى طهران التخلي عن مطالبها!

وأكدت الخارجية الأمريكية، «أننا مستعدون للعودة الفورية للاتفاق النووي مع إيران الذي تم التفاوض عليه في فيينا، لكن على إيران التخلي عن المطالب التي تتجاوز ما اتفق عليه والأمر يعود إليها بشأن العودة للاتفاق»، مبينة «أننا لن نبرم أي اتفاق مع إيران إلا إذا كان يصب في مصلحة أمننا القومي».

إيران: نقلنا رسالتنا حول المفاوضات الى امريكا عن طريق اوروبا

من جهته قال وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان حول مفاوضات رفع الحظر: اننا نقلنا رسالتنا إلى امريكا من خلال الأوروبيين ونأمل أن يمهد الجانب الأمريكي برؤية واقعية وعملية وقبول مطالب إيران المشروعة والقانونية الطريق لاتفاق بشأن النص النهائي. جاء ذلك في اتصال هاتفي مع نظيره التركي مولود جاويش أوغلو حيث تبادلوا التعازي بمناسبة أيام محرم وعاشوراء الحسين .
و أعرب وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، عن أمله في أن تنتهي المفاوضات الجارية في فيينا قريباً بضمان حقوق الشعب الإيراني وتحقيق المصالح المشتركة لجميع الأطراف.

كيهان تهاجم المقترحات الغربية بشأن النووي

الى ذلك وصف مدير تحرير صحيفة «كيهان»، حسين شريعتمداري، المقترحات الغربية الجديدة حول إحياء الاتفاق النووي بـ«الكارثية»، مؤكداً أن القبول بها هو نوع من الخنوع والاستسلام وليس توافقا.
وذكر شريعتمداري في مقال الأربعاء، أن الاتفاق النووي لم تكن له أي نتائج لصالح إيران، كما أن المفاوضات النووية لم تصل إلى نتائج تضمن مصالح طهران.
كما اتهم الكاتب، المقرب من المرشد الإيراني علي خامنئي، الإصلاحيين وكل من يطالب بإحياء الاتفاق النووي في داخل إيران بـ«بائعي الوطن».
وهاجم شريعتمداري الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واعتبر مفتشي الوكالة بأنهم «جواسيس» لأمريكا وإسرائيل، وشدد على ضرورة عدم السماح لهم بالوصول إلى المواقع العسكرية والنووية لإيران.

موسكو: لا خلافات غير قابلة للحل في مفاوضات فيينا

الى ذلك أعرب نائب مدير الإعلام وقسم الصحافة في وزارة الخارجية الروسية، إيفان نيتشايف، يوم الخميس عن اعتقاده بإمكانية التوصل الى نتيجة ايجابية في مفاوضات فيينا (مفاوضات رفع الحظر عن ايران والعودة للاتفاق النووي)، مؤكداً عدم وجود اي طرح بديل لحياء الاتفاق النووي لان ذلك يتعارض مع قرارات مجلس الامن الدولي.
وأشار إيفان نيتشايف، في تصريح صحفي إلى أن جولة أخرى من المفاوضات بشأن العودة لخطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي) عقدت في فيينا منذ أيام، مشدداً على أن استئناف الاتفاقات الخاصة بالملف النووي الإيراني هي «الطريقة الوحيدة المعقولة والفعالة، والتي ستعيد التوازن وتمنع تصعيد التوتر» فيما يخص برنامج طهران النووي.
وأضاف نيتشايف أن الاتفاقات الخاصة بخطة العمل الشاملة المشتركة مدعومة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم

٢٢٣١، الذي لا يزال ساري المفعول، وقال: «إن الالتزامات القانونية المنصوص عليها في هذا القرار ليست محل نقاش، وأي انحرافات أو ما يسميه البعض بـ (الخطط البديلة Plan B)، ليست سوى تكهنات تتعارض مع قرارات مجلس الأمن التوافقية».

وأضاف، معلقاً على تصريحات الطرفين، عقب نتائج الجولة الأخيرة من المفاوضات في فيينا: «لقد أعلن الجانب الروسي أن لغة الإنذارات النهائية في مثل هذه المسألة الحساسة والمسؤولة، مثل استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة، لن تنجح».

ما خطة العمل الشاملة المشتركة ؟

وضعت خطة العمل الشاملة المشتركة التي وقعت عليها إيران وعديد من القوى الدولية، بما في ذلك الولايات المتحدة عام ٢٠١٥، قيوداً على برنامج طهران النووي في مقابل تخفيف العقوبات، وسحب الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترمب الولايات المتحدة من الاتفاق في ٢٠١٨، مدعياً أنه (الاتفاق) فشل في تقليص برنامج إيران الصاروخي ونفوذها الإقليمي، ثم بدأت إيران في تجاهل القيود المفروضة على برنامجها النووي بعد عام. وفي حين قالت واشنطن وطهران إنهما ستعودان إلى الاتفاق الأصلي إلا أنهما اختلفتا بشأن الخطوات اللازمة للوصول إليه، مما استغرق نحو عام كامل، فجرى في النهر مياه كثيرة، وأصبح يثور التساؤل حول جدوى الاتفاق. في البداية، فإن الاتفاق النووي الإيراني المعروف رسمياً باسم خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، هو اتفاق تاريخي جرى التوصل إليه بين إيران وعديد من القوى الدولية، هي الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وألمانيا، المعروفون مجتمعين باسم P٥ + ١، كما شارك الاتحاد الأوروبي.

وافقت إيران على تفكيك جزء من البرنامج النووي وفتح منشآته لمزيد من عمليات التفتيش الدولية، في مقابل تخفيف العقوبات باسترداد مليارات الدولارات، أرادت مجموعة ٥ + ١ حل برنامج إيران النووي، لدرجة أنه إذا قررت طهران امتلاك سلاح نووي فسيستغرق الأمر عاماً واحداً مما يمنح القوى الدولية وقتاً للرد. مع اقتراب مفاوضات خطة العمل الشاملة المشتركة، قدر مسؤولو الاستخبارات الأمريكية أنه في حال عدم وجود اتفاق، يمكن لإيران إنتاج ما يكفي من المواد النووية لصنع سلاح في غضون بضعة أشهر، خشيت الدول المتفاوضة من أن تحركات إيران لتصبح دولة نووية تخاطر بدفع المنطقة إلى أزمة جديدة، واتخذت إسرائيل إجراءات عسكرية استباقية ضد المنشآت النووية المشتبه فيها في العراق وفي داخل إيران ذاتها.

قبل خطة العمل المشتركة الشاملة (JCPOA) كانت مجموعة ٥ + ١ تتفاوض مع إيران منذ سنوات، وتقدم للحكومة الإيرانية حوافز متنوعة لوقف تخصيب اليورانيوم، وبعد انتخاب الرئيس حسن روحاني عام ٢٠١٣ الذي كان يُنظر إليه على أنه إصلاح، توصل الطرفان إلى اتفاق مبدئي لتوجيه المفاوضات نحو صفقة شاملة.

كان يفترض أن يحد الاتفاق من عدد وأنواع أجهزة الطرد المركزي التي يمكن لإيران تشغيلها ومستوى تخصيبها، وكذلك حجم مخزونها من اليورانيوم المخصب، يحتوي اليورانيوم المستخرج على أقل من واحد في المئة من نظير اليورانيوم ٢٣٥ المستخدم في تفاعلات الانشطار، وتزيد أجهزة الطرد المركزي من نشاط إيران النووي الحالي.

رداً على انسحاب ترمب من الاتفاق والتراخي الأوروبي، سعت طهران إلى انتهاك الاتفاق، إذ بدأت في تجاوز الحدود المتفق عليها لمخزونها من اليورانيوم منخفض التخصيب في عام ٢٠١٩، وبدأت في التخصيب إلى تركيزات أعلى، كما بدأت في تطوير أجهزة طرد مركزي جديدة لتسريع تخصيب اليورانيوم، واستئناف إنتاج الماء الثقيل في منشأة أراك وتخصيب اليورانيوم.



محمد صالح صدقيان:

ماذا إذا رفضت إيران المسودة النووية الأوروبية؟

هذه ملاحظة منهجية؛ أما في ما يخص أصل الموضوع، فما جاء في المسودة لن يرضي طهران.

وعلى الرغم من عدم صدور موقف رسمي إيراني حيال المسودة في انتظار ما ستؤول إليه نتائج اجتماع مجلس الأمن القومي الإيراني الذي سيقدر الموقف الرسمي النهائي؛ إلا أن ثمة معلومات تتحدث عن "عدم تحقيق مفاوضات فيينا الأهداف التي دخلت على أساسها إيران إلى المفاوضات منذ نيسان/أبريل ٢٠٢١".

من أين يتأتى هذا الإنطباع؟ تتحدث المصادر الإيرانية عن أربع قضايا عالقة لم تعالجها المسودة، وهي الآتية: الأولى؛ عدم تطرق المسودة للمزاعم التي تطرحها الوكالة

انتهت أحدث جولة من المفاوضات النووية بين إيران والولايات المتحدة يوم الإثنين الماضي بتنظيم "مسودة اتفاق" اشترك في صياغتها الإتحاد الأوروبي والجانب الأمريكي وسُلمت للجانب الإيراني مع توصية وجهها المتحدث باسم الإتحاد الأوروبي بيتر ستانو بوجوب الإجابة عليها بـ "نعم" أو "لا".

قبل أن أبدأ بتحليل ما تضمنته هذه المسودة التي نقلها مصدر خاص؛ يبدو أن السيد ستانو أساء التعبير إما لجهله بالية التعامل مع الجانب الإيراني أو أنه أخطأ الحسابات في معرفة السلوك الإيراني التفاوضي الذي لم يعتد على الإجابة بنعم أو لا، ذلك أنها غير موجودة أصلاً في ثقافته التفاوضية.

إما أن يقبل الاوروبي مناقشة هذه القضايا مع طهران او يتم الاعلان عن موت الاتفاق

بتأجيل فتح منصة التبادل المالي "سويفت" مع البنوك الإيرانية؛ وهو يعني أن إيران يحق لها تصدير النفط والغاز لكنها لا تستطيع استلام أموالها إلا بعد حين وهي عملية غير مضمونة النتائج.

هنا يبرز السؤال الملح الذي ينتظر إجابته كثيرون؛ ما هي الخطوة اللاحقة؟ إما أن يقبل الاتحاد الأوروبي مناقشة هذه القضايا مع طهران حتى يخرج الدخان الأبيض من مدخنة مطبخ القرار الإيراني؛ وإما أن يتم الاعلان عن موت الاتفاق النووي المسجى سريراً في غرفة العناية المركزة في قصر كوبورغ في فيينا؛ أما السيناريو الثالث فيتمثل في قيام الدول الأوروبية بتنفيذ الاتفاق النووي بعيداً عن الجانب الأمريكي وهذا الأمر غير ممكن في ظروف أوروبا الراهنة.. وكذلك إستناداً إلى تجربة تعامل الأوروبيين مع إيران بعد خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في العام ٢٠١٨.

هناك خشية أن تكون إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن غير راغبة بتسوية الملف الإيراني قبل الانتخابات النصفية في تشرين الثاني/نوفمبر القادم؛ وان بايدن يعمل على

الدولية للطاقة الذرية بشأن وجود "مواقع سرية" إيرانية تجري فيها أنشطة نووية خارج رقابة هذه الوكالة؛ حيث تقول إيران إن هذه المزاعم سياسية وليست فنية وهي مستقاة من تقارير استخبارية ولذلك فهي بحاجة إلى قرار سياسي للتراجع عنها نهائياً.

الثانية؛ لا تذكر المسودة ازالة جميع العقوبات التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بعد انسحابه من الإتفاق النووي عام ٢٠١٨ والتي يجب ازلتها كشرط لعودة الجانب الإيراني إلى طاولة ١+٥.

هذه العودة تستبطن وضعاً قانونياً يتحلى به الجانب الأمريكي إذا عاد للاتفاق، لكن بالنسبة لإيران يجب تسوية كافة القضايا العالقة حتى لا تكون ذريعة لعودة العقوبات مرة ثانية.

الثالثة؛ لا تشير المسودة بوضوح إلى الضمانات التي تطالب بها إيران بعدم تكرار انسحاب الولايات المتحدة من الإتفاق كما حصل عام ٢٠١٨.

الرابعة؛ تتضمن مسودة القرار رفع عقوبات بشكل تدريجي يتناسب مع الخطوات التي تنفذها إيران لخفض التصعيد في برنامجها النووي، وهذا ما ترفضه طهران لأنه يرتبط

لا تشير المسودة بوضوح إلى الضمانات التي تطالب بها إيران

باتت أفضل بكثير عما كانت عليه عندما دخلت المفاوضات في نيسان/أبريل ٢٠٢١. فهي الآن تتعامل مع روسيا بحرية اقتصادية أكبر وفق معاهدة استراتيجية سيتم توقيعها خلال اسابيع؛ ومع الصين وفقاً لبرنامج عمل مشترك لمدة ٢٥ عاماً في الوقت الذي قُبلت عضويتها في "منظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي" وتتطلع للانضمام قريباً إلى مجموعة "بريكس" الواعدة؛ ناهيك أنها تتهيأ للعمل بـ"السويفت" الروسي إضافة إلى شروعاتها بعمليات الاستيراد والتصدير عبر العملات المشفرة والرقمية.

هذا لا يعني ان الاقتصاد الإيراني بخير أو أنه بالمستوى الذي يجب ان يكون عليه، لكن الإيراني يعتقد ان كلفة الخضوع للمقاسات الأمريكية والغربية أكبر بكثير من الكلفة الاقتصادية التي يمكن أن يجنيها، وهو يفكر بمقاسات تجعله لاعباً ليس على المستوى الإقليمي وإنما على المستوى الدولي أيضاً.

*محمد صالح صدقيان أكاديمي وباحث
في الشؤون السياسية
*المركز العربي الإيراني للحوار

تجميع الأوراق الراحبة في سياسته الخارجية من أجل تقليل خسائره في هذه الانتخابات المصرية للديموقراطيين والمصرية أيضاً لانتخابات ٢٠٢٤.

وبذلك فان الادارة تريد ان تلعب بالورقة الإيرانية ليس لحلها وإنما لادارة ايقاع السلوك الإيراني واستهلاكه من اجل التفاهم معه في ظروف أفضل وشروط أحسن لواشنطن.. مستقبلاً! صاحب القرار الإيراني غير بعيد عن هذه التصورات خصوصاً أن بلاده ألمحت إلى بلوغها العتبة النووية إضافة إلى إستمرارها بالتمسك بأوراقها الاقليمية والدولية وهي مصدر قوة لها لا العكس.

اقتصادياً؛ وهي الورقة الأكثر ضعفاً في الموقف الإيراني؛ فان العارفين في الاوضاع الاقتصادية الإيرانية يتحدثون عن وضع البترودولار في صندوق الاحتياطي النقدي وان مفتاح الصندوق حصراً بيد القيادة التي تشرف على صرف مبالغه في إطار آلية تتسم بالتعقيد ولكن بأولوية تحسين المستوى الاقتصادي للمواطنين وتلبية الحاجات الاساسية الاستراتيجية لإيران، وهذا الصندوق فيه ما يكفي لمواجهة التحديات المحدقة بإيران. زد على ذلك أن علاقات إيران الاقتصادية



البيت الأبيض يحذر إيران من عواقب وخيمة

بيان من مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان

البيت الأبيض - ١٠ آب / أغسطس ٢٠٢٢

وإذا ما هاجمت إيران أيًا من مواطنينا، بمن فيهم من يعمل حاليا في خدمة الولايات المتحدة أو أولئك الذين خدموا سابقا، فستجد إيران نفسها أمام عواقب وخيمة. وسوف نستمر في استخدام كلّ الإمكانيات الخاصة بحكومة الولايات المتحدة لحماية الأمريكيين.

إننا نشيد بوزارة العدل ومكتب التحقيقات الفيدرالي على اجتهدتهما وحرفيتهما في هذا الأمر.

كشفت وزارة العدل اليوم عن التهم الموجهة إلى أحد أفراد الحرس الثوري الإسلامي الإيراني. وحددت وثيقة الاتهام محاولات إيران المستمرة لتنفيذ اغتيال مستشار الأمن القومي السابق جون بولتون على الأراضي الأمريكية.

قلنا هذا سابقا وسنعيده من جديد: إن إدارة بايدن لن تتأخر عن حماية جميع الأمريكيين والدفاع عنهم ضدّ تهديدات العنف والإرهاب.

رؤى و قضايا عالمية



الديمقراطية الشعبية تثير المظهر السياسي للحضارة الإنسانية

افتتاحية صحيفة «الشعب» اليومية الصينية - أونلاين

الثالثة المحدودة، كان عملها في البداية كتابة عريضة حول آراء ركاب الحافلة، وفي وقت لاحق، باتت تستلم اقتراحات الركاب مباشرة، ليتحول «مقصورة الحافلة» إلى صندوق البريد الصوتي للناس. «ومن وجهة نظر المراسل الأجنبي، فإن قصة وانغ

منذ وقت ليس ببعيد، سرد مراسل أجنبي عاش في الصين لمدة ١٥ عامًا قصة عن الديمقراطية الصينية في أحد البرامج التلفزيونية قائلا: «وانغ يان، عضوة في المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، هي سائقة في الأسطول رقم ٨ التابع لشركة تيانجين لنقل الركاب

إختيار النماذج المختلفة للديمقراطية يعود إلى إختلاف تواريخ وثقافات الدول المختلفة

يمثلون ما يقرب من خمس سكان العالم ، حقا سادة البلاد ويتمتعون بحقوق وحريات واسعة ، مما عزز ثقة البلدان النامية في تطوير الديمقراطية.

يكن مفتاح الحكم على شكل من أشكال الديمقراطية في معرفة ما إذا كانت تتكيف مع تاريخ وثقافة البلد ، وما إذا كانت تتوافق مع الظروف الوطنية الفعلية للبلد، وما إذا كانت يمكن أن تحقق الاستقرار السياسي، والتقدم الاجتماعي ، وتحسين معيشة الشعب، وما إذا كان يمكن أن تكسب دعم الشعب و تدعم الشعب ، وما إذا كان يمكن أن تقدم مساهمات في تقدم البشرية.

تدمج العملية الديمقراطية الشعبية في الصين الانتخابات الديمقراطية، والتشاور الديمقراطي، وصنع القرار الديمقراطي، والإدارة الديمقراطية، والإشراف الديمقراطي، وتعبئ بحماس لكل من الديمقراطية الانتخابية والديمقراطية التشاورية ، بحيث يمكن للشعب الصيني أن يكون كاملاً وفعالاً، ويعتبر بعمق عن المصلحة الذاتية والمطالب، والمشاركة في الحياة السياسية للبلاد، من الضروريات الصغيرة إلى الأساسية للحياة ، إلى الإصلاح والتنمية، ويمكن أن تنعكس إرادة الشعب بالكامل.

ولا يتمتع الشعب الصيني اليوم بالحق في

يان تعكس الوضع الراهن للنظام الديمقراطي في الصين، وهو نظاماً سياسياً ديمقراطياً يناسب ظروف الصين الوطنية الأساسية.

تطور الصين الديمقراطية الشعبية في العملية برمتها بناءً على ظروفها الوطنية، والتي لا تتمتع بخصائص صينية مميزة فحسب ، ولكنها تعكس أيضاً السعي المشترك لتحقيق الديمقراطية للبشرية جمعاء.

ولا تعزز تنمية الصين وتجديد الأمة الصينية فحسب، ولكنها تثري المظهر السياسي للحضارة الإنسانية أيضاً.

الديمقراطية هي نموذج سياسي شكله المجتمع البشري بعد آلاف السنين من الاستكشاف ، ولكن لا يوجد نموذج ثابت للديمقراطية في العالم، حيث أن إختيار النماذج المختلفة للديمقراطية يعود إلى إختلاف تواريخ وثقافات الدول المختلفة وظروفها الوطنية الفعلية.

كما لم تعمل الصين على تحديث المسار الغربي القديم، لكنها خلقت مساراً على النمط الصيني، وأوجدت ديمقراطية تناسب نمطها، بدلاً من نسخ النموذج الديمقراطي الغربي.

وقد أصبح أكثر من ١/٤ مليار صيني ، والذين

تطور الصين الديمقراطية الشعبية في العملية برمتها بناءً على ظروفها الوطنية

المتحدة بقوة في لعب دور أكبر في الشؤون الدولية، ومن التعزيز إلى البناء المشترك للتنمية عالية الجودة لـ «الحزام والطريق»، إلى تعزيز بناء اقتصاد عالمي مفتوح ... أمام التغييرات غير المرئية منذ قرن، وضعت الصين دائماً مستقبل البشرية ومصيرها كأولوية لها، وروجت بقوة لروح الديمقراطية في التبادلات بين الدول، وأصررت على الترويج المستمر لإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية.

«لا يمكن فعل أي شيء في العالم إلا من خلال التشاور بين الحكومات والشعوب في مختلف البلدان». هذا هو المبدأ الديمقراطي للتعامل مع الشؤون الدولية، وهو أيضاً تنوير الممارسة الديمقراطية الصينية للعالم.

يعود سبب روعة وتعدد المظاهر السياسية للحضارة الإنسانية على وجه التحديد إلى أن الحضارات المختلفة لها خصائصها الخاصة.

وإن الشعب الصيني واثق من ديمقراطيته، وفي نفس الوقت يحترم تماماً ديمقراطية البلدان الأخرى. وفي مواجهة المستقبل، ستستمر الصين في تطوير وتحسين ديمقراطيتها، وتدافع بثبات عن مبدأ إضفاء الديمقراطية على العلاقات الدولية، وستعمل مع الدول الأخرى لخلق غد أفضل للبشرية!

الانتخاب والتصويت فحسب ، بل يتمتعون بالحق في المشاركة على نطاق واسع أيضاً.

ولا يمكنهم التعبير عن إرادتهم فحسب، ولكن يمكنهم تحقيق ذلك بشكل فعال أيضاً.

ولا يمكنهم فقط تعزيز التنمية الوطنية، ولكن تقاسم ثمار التنمية أيضاً، وهي الأسباب المهمة التي تجعل الصين تصر على أن تكون الديمقراطية الصينية من تصميمها وتطويرها ووفقاً لخصائصها وواقعها، وتتبع بثبات طريق التطور الديمقراطي الذي يناسب الظروف الوطنية.

إن الديمقراطية ليست طريقة للحكم المحلي فحسب ، بل هي مبدأ للحكومة العالمية أيضاً.

وإن الصين مخلصه في الدعوة إلى الديمقراطية، ولا تكتفي بالترويج النشط والممارسة المثالية للديمقراطية الشعبية فحسب، بل تعمل بقوة على تعزيز إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية على الصعيد الدولي أيضاً.

ومن اقتراح مفهوم بناء مجتمع ذي مصير مشترك للبشرية ، إلى تعزيز بناء نوع جديد من العلاقات الدولية التي تتميز بالاحترام المتبادل والإنصاف والعدالة والتعاون المريح للجانبين، ومن اقتراح مبادرة التنمية العالمية والمبادرة الأمنية العالمية ، إلى دعم الأمم



*نور الدين العلوي

لديمقراطية ثمن لم يدفعه أحد.. بعد

كفاءة المعارض تتلاشى في الحكم

يتبين لنا بعد التجربة أن خطاب المعارض سهل وممتع، وذلك لأنه لا يكلف المناضل شيئاً من الجهد العملي غير ترتيب الجمل القوية والحاسمة، والقادرة على تأليب الجمهور ضد السلطة.. خطاب أفلح دوماً في تصيد أخطاء من في الحكم من نافذة خارجية وإبراز السلطة في عرائها وفقرها، وغالباً يكون الخطاب منسجماً مع نفسه خالٍ من التناقضات، خاصة وهو يقع في أذن جمهور متواطئ مع الخطاب المعارض ولا يسأله حجة على قوله.

السلطة الحاكمة في بلدان الربيع العربي كانت كلها (على ألسنة من يعارضها من كل الاتجاهات الأيديولوجية والسياسية) صنيعة الاستعمار وتخدم

قد نكون محكومين هنا بصورة مثالية عن المناضل الإيثاري أو المجاهد الذي يؤثر على نفسه ولو كانت به خاصية، وربما توقعنا في فورة الثورة أن نجد أمثلة من أبطال حلمنا بهم يقودوننا في معارك كبيرة لبناء دول كبيرة تحقق أحلاماً عظيمة لشعوب عظيمة. ربما ما زلنا نكتب تحت تأثير عبقریات العقاد.. يقول لنا علم الاجتماع إنه لا وجود لهذه العبقریات في كل الأزمنة السياسية، لذلك نشعر بالخذلان، ولذلك نعود إلى الأرض ونتعسف على أصدقاء نرى أنفسنا في صفهم، وقد سبق أن صنفناهم ديمقراطيين عرباً.. وقد وجدنا أن كثيراً منهم لا يختلف في ما قام به سياسياً منذ الثورة عن قيادات المنظومات التي فرحنا معا بسقوطها واحتفلنا.

٢٠١٩). الرواتب البرلمانية ورواتب الهيئات الدستورية وكثير من المناصب التي استحدثت بعد الثورة خلقت تنافسا محمومًا على نيل المواقع والرواتب، وغالبا دون كفاءة وقدرة على الإقناع.. كانت مغرية، وقد رأينا نوابا برلمانيين تحولوا بسرعة غير متوقعة إلى تجار نفوذ وظهرت عليهم ثروات مريبة.

النخب التي استوزرت في أكثر من عشر حكومات متتابعة كشفت خواء فكريا وإداريا مفزعا (إلا استثناءات تؤكد قاعدة)، وقدرة على تبرير الإبقاء على منظومة الإدارة القديمة والعمل معها إلى حد الوقوع تحت برائتها وإعادة إنتاج سلوكها البيروقراطي المريض والممرض. وأظن أن تحالف هذه النخب مع النقابات كان أمرا غير متوقع من أي معارض سابق دأب على سماع تذرير نخب الإدارة من النقابات.

نخب الإدارة والجامعة وغيرها في مواقع التأثير كانت كلها

تشارك في نقد السلطة ما قبل الربيع، وإن لم تتآلف في أحزاب، لكن حالة عدم الرضا كانت عامة وكان المتوقع أن تتشارك كل هذه الفئات الفرع بالتغيير وتدفعه إلى أقصى مدى ممكن. لكن قراءتنا في حركة الإضرابات التي شلت البلد والإدارة وخربت الموازنة لصالحها الفتوي (النخبوي) ضد الفقراء الذين قاموا بالثورة؛ كشفت الروح الغنائمية لهذه الفئات من النخب (المصنفة نظريا كنخب قائدة).

النتيجة الوحيدة الحاصلة هي أن البعض أثرى وتمتع بالامتيازات والأجور المنتفخة، وضئع مسار التغيير الجذري الذي كان يقتضي مرحلة من التضحية

مصالحة الاقتصادية والسياسية، وفوق ذلك هي عميلة للكيان الصهيوني. مثل هذا التوصيف كان يجلب كل الجمهور الغاضب وراء الخطيب المعارض دون تمحيص صدقه وقدرته على تحقيق التحرير والتحرر.. كان المطلوب فقط إيصال المعارض إلى سدة الحكم، وقد كان فانكشف المستور.

استحقاقات الحكم ليست شعارات المعارضة

ما سميناه في المقال السابق في هذا الموقع قدرة المنظومات على المناورة والبقاء؛ له اسم آخر هو عجز الحكام الجدد عن الابتكار والتجاوز، وهذا العجز يتسع ليشمل طيفا واسعا من النخبة التي كانت تشاطر المعارضة القديمة شعاراتها، لكن الصندوق الانتخابي لم يسعها بأية مكاسب في عملية توزيع مواقع السلطة بشكل ديمقراطي.

وفي الحالة التونسية تعتبر النقابة جزءا من النخبة التي خسرت بالصندوق، فانهازت ضد السلطة الجديدة وخذلت كل شعاراتها السابقة، ليتبين أن مطالبها كانت مغنم فتوية وشخصية؛ لا خطة عمل ثوري تتطلب توضيحات وإيثارا سياسيا (وكنا قد قرأنا عن تاريخ النقابات التي تنخرط في معارك الحرية وتقودها أحيانا قصصا جميلة).

نخب الأحزاب والجمعيات المتخفية وراء حجاب مدني غالبا كشفت تكالبها على السلطة بفرط الترشح دون هدف جماعي (على غرار الترشح للرئاسيات في ٢٠١٤

من يسعون إلى السلطة
المغنم لا يمكنهم السعي
إلى الديمقراطية

النخب نفسها فتقطع عنها امتيازاتها الكسولة. فالأزمة الاقتصادية تحس في الطبقة الوسطى أكثر مما تحس في طبقة الفقراء المعتادين على فقرهم.

كيف ستتصرف هذه النخب (بكل اختلافاتها وفي كل مواقعها) مع النتائج الكارثية للشعبوية المزهوة حتى الآن؛ وهي ترى مداخيلها تتقلص وآفاق مكاسبها تغلق، والنقابة التي كانت أسداً يصلح يتحول إلى فأر مذعور فلا يفتح فمه بجملة اعتراضية على ما يجري؟

سيظل عندنا سؤال سوسيولوجي بلا إجابة: لماذا تصرف النخب بهذه الطريقة وخلا سلوكها من أية رغبة في التضحية من أجل بناء ديمقراطية دائمة؟ هل هي المدرسة ونظام التعليم الفردي والتشئة الاجتماعية الفردانية؟ هذه بعض الإجابة وليست كلها.

هل نحتاج أن نتخلى عن التصورات المثالية التي حكمت تقييمنا وانتظارنا لنقبل أن بناء

الديمقراطية سيتم رغم الفشل الآني بمثل هذه النخب؟ كل المعطيات المقارنة التي نصل إليها بقراءات متنوعة تثبت أنه ما من ديمقراطية إلا وقد بذل فيها الجيل المؤسس ثمناً عظيماً من التضحية والإيثار، وهو ما لم يحدث في تونس ومصر، خاصة ونحن واقفون على باب ردة عظيمة سيكون ثمنها أثقل من ثمن الصبر على الديمقراطية. نعاين الآن فشلاً كبيراً ونراه يمتد غداً، بما يعني أن وضعاً آخر يتهياً دون هذه النخب بل ضدها.

*موسوعة: عربي 21

الجماعية، مع التمتع في مقاهي النخبة وحنانها بلعن الثورة التي لم تقدم لهم شيئاً.

لم يختلف الإسلاميون عن بقية النخب، وإذا كان جسم النهضة في أغلبه من فقراء المجتمع فإن نخب الحزب لم تتميز وأثبتت قدرة كبيرة على التسلل والهروب أمام النقابات الشرسة، بل اتخذتها ذريعة لعدم مواجهة ما كانت تعارضه سابقاً.

شجاعة مواجهة السجون والمنافي لم تحضر عند مواجهة النقابات والنخب المحافظة الغنائمية، وخذعتنا قوة الإسلاميين وصبرهم. وقد انكشف لنا لاحقاً أن كثيراً من الإسلاميين ارتدوا عن الحزب والتزاماته لأنهم لم يحظوا ببعض ما حظي به إخوة لهم عرفوا طرق التسلل إلى السلطة.

بناء
ديمقراطية
دائمة يقتضي
التضحية

من يسعون إلى

السلطة/ المغنم لا يمكنهم السعي إلى الديمقراطية/ الوسيلة بصفتها عملاً مؤسساً في واقع غير ديمقراطي يرام منه بناء ديمقراطية من عدم، وهو الأمر الذي كشف ضعف النخب المعارضة السابقة ونفر الجمهور العريض من أتباعهم فأنحازوا إلى خطاب الشعبوية الجذري فكانت هذه النخب سبباً رئيسياً لردة كبيرة عن مطالب الربيع في التحرر والتنمية.

لقد مرت الشعبوية من هذا الفشل، بل قلبت التسامح السياسي الذي أظهرته قيادات الحكم بعد الثورة وصورته ميوعة وضعفاً، وصارت مطالب قطاع واسع من الناس هي القبضة الحديدية، وهي القبضة التي تصيب



جوناثان كامبل جيمس:

نجاح الاقتصاد العُماني مبني على المساءلة كما النفط

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى

على المدى القصير محفوفاً بالتحديات. كما أدى هذا الوضع إلى زيادة حدة الاضطرابات الاجتماعية. وعلى الرغم من استمرار العديد من هذه المشاكل الهيكلية اليوم، إلا أن هذا الاتجاه قد انقلب على ما يبدو. فغالباً ما كانت البلاد تنجو من الكوارث المالية الناتجة عن الأزمات السابقة التي مرّت عليها بفضل تعافي الأسعار العالمية للنفط والقدرة الاستثنائية لـ«شركة تنمية نفط عُمان» على استخراج ولو كمية صغيرة إضافية من النفط من أرض البلاد ذات التركيبة المعقّدة. إلا أن الفضل يعود أيضاً إلى القيادة السياسية العُمانية هذه المرة.

التأكيد على المساءلة

اتّسمت مسيرة أعمال السلطان هيثم في بداياتها ببعض الالتباس، إلا أنه يبدو أنه استخلص الدروس

عندما تولّى السلطان هيثم بن طارق آل سعيد السلطة في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ بعد وفاة ابن عمه السلطان قابوس، كانت أبرز المشاكل التي تواجهها سلطنة عُمان هي الأزمة المالية المرتقبة نتيجة الاعتماد المفرط على عائدات النفط والغاز الطبيعي، والتي تفاقمّت بسبب انهيار أسعار النفط والغاز خلال فترة انتشار جائحة كورونا. وحيث بالكاد انتهت فترة الحداد، تراجعت العقود الآجلة للخام العُماني إلى ٣٠ دولار للبرميل بعد أربعة أشهر - وهو السعر الذي هدد بخفض عائدات النفط المتوقعة للبلاد إلى النصف على مدار العام بأكمله، وتوسيع عجزها المالي ومضاعفة ديونها القومية. وكانت عُمان تعاني أساساً من تصنيفات ائتمانية منخفضة نتيجة العجز السابق في الميزانية، لذا كان تمويل دَينها

نظراً لاستمرار تأثر المقاييس ذات الصلة بجائحة كورونا. ومع ذلك، فإن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٩٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٢ والزيادة الهائلة في الصادرات غير النفطية في عام ٢٠٢١ أمر مشجع، وكذلك قرار إرسال أبرز المسؤولين العُمانيين إلى حدث استثماري كبير في لندن الشهر الماضي (وزير التجارة قيس اليوسف ورئيس «جهاز الاستثمار العُماني» الجديد عبدالسلام المرشدي). وشهد هذا الحدث أيضاً حضوراً حماسياً من الشركات متعددة الجنسيات التي نفذت مشاريع معقدة وتعاونية في سلطنة عُمان وتسعى إلى القيام بذلك مجدداً.

وتمشياً مع التركيز على التنفيذ والكفاءة، قام هيثم بتوحيد مجلس الوزراء وإعادة تشكيله. وأصبحت الحكومة العُمانية اليوم تضم ١٩ وزارة، عوضاً عن ٢٩ وزارة،

في حين تم تعيين سبعة عشر من أعضاء المجلس الأربعة والعشرين منذ عام ٢٠٢٠.

ويأتي الوزراء الجدد بمزيج من المهارات، وهم من المجلس المنتخب ومن خارج الحكومة، وجميعهم من موظفي الخدمة المدنية الذين أثبتوا كفاءتهم. ولا تزال العائلة المالكة تشغل سبعة مناصب وزارية، حيث يعمل شقيق السلطان هيثم شهاب بن طارق - القائد السابق للبحرية العُمانية - على تعزيز إشراف العائلة المالكة على القوات العسكرية.

وبالمثل، قامت مسقط بترشيد الشركات المملوكة للدولة وصناديق استثمار الثروة السيادية في خمسة قطاعات ضمن «جهاز الاستثمار العُماني»، حيث

الصحيحة منذ ذلك الحين، كما يتضح من تشديده على تعزيز جهود تنويع الاقتصاد العُماني بعيداً عن عائدات النفط والغاز.

فقد شهد عهده اعتماد عددٍ من القوانين حول استثمار رأس المال الأجنبي، والإفلاس، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي كان يتم المماثلة بها لفترة طويلة سابقاً. وترافق ذلك مع إحداث تغييراتٍ في أنظمة التوظيف والتأشيرات بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السلطنة. وتندرج هذه الإجراءات ضمن الأهداف الرئيسية لـ «خطة التنمية الخمسية العاشرة» (٢٠٢١-٢٠٢٥)

والخطة الاستراتيجية

لـ «رؤية عُمان ٢٠٤٠»

اللتين كان للسلطان هيثم تأثير عليهما منذ المراحل الأولى. كما تضمن البرنامج الحكومي النشاط بشكل متزايد لتعزيز بيئة أعمال ملائمة،

إنشاء معايير الاختبار والجودة ومنصات التجارة الإلكترونية.

وبالإضافة إلى المثال الشخصي لهيثم في الاقتصاد خلال الأزمة المالية، يتمثل الفارق الرئيسي اليوم في تعزيز مساءلة المسؤولين العُمانيين حول الجهود التي يبذلونها والنتائج التي يحققونها عند تنفيذ هذه المبادرات. ويشير أسلوب عمل السلطان، إلى جانب الأدوات الدستورية الإضافية التي منحها لنفسه لتحسين الرقابة الإدارية، إلى أنه عازم على ضمان التزام المسؤولين التنفيذيين بالخطة وتحقيق المستهدفات ذات الصلة.

وسيستغرق تغيير نظرة المستثمرين بعض الوقت

ساعد السلطان في تخفيف حدة القلق بشأن استقرار الدولة

وبالطبع، لا يعني ذلك أن الحكومة قد تخلت عن قطاع الطاقة، إذ تبذل جهوداً حثيثة لتطوير مصادر جديدة للطاقة، من بينها اتفاقية تطوير مرفق إنتاج الأمونيا الخضراء القائمة على الهيدروجين في مدينة صلالة.

ويدرس شركاء آخرون إمكانية تنفيذ مشاريع للهيدروجين الأخضر تتخذ من الدقم مركزاً لها، في حين يتم تطوير الطاقة الشمسية لأغراض الإنتاج في العديد من حقول النفط والغاز.

ولا يزال برنامج استكشاف الوقود الأحفوري ناشطاً جداً أيضاً. فقد أعادت سلطنة عُمان تفعيل اهتمامها في حقل غرب بُخا للنفط والغاز الذي تشترك فيه مع إيران بالقرب من مضيق هرمز. وأشارت تقديرات وزير الطاقة والمعادن السابق محمد الرمحي قبل تنحيه في حزيران/يونيو إلى أنه من

المرجح أن يرتفع إجمالي إنتاج النفط وامتكثف الغاز الطبيعي بنسبة ١٠ في المائة سنوياً حتى عام ٢٠٢٥ نتيجة اكتشاف موارد جديدة تتخطى النضوب. كما أشار إلى أنه لا يزال لدى سلطنة عُمان ما يكفي من النفط للضخ طوال ثلاثة عشر عاماً وفقاً للتدفقات الحالية.

الحريات المحلية، السياسة الخارجية

من العوامل الإيجابية الأخرى التي ساهمت في تحسين نظرة المستثمرين الأجانب كان قرار مسقط تحسين «النظام الأساسي» للدولة بما يعزز كل من

من المفترض أن يساهم ذلك في تحسين عمليات التنفيذ وتفادي الازدواجية في الجهود المبذولة.

كما تم تعيين مجموعة جديدة من المدراء والرؤساء غير التنفيذيين من أجل تقليل تضارب المصالح وتوسيع الخبرات التجارية المتوفرة.

وبالنظر إلى هذا التركيز المعزز، فقد أصبحت سلطنة عُمان اليوم قادرة على تحقيق الأهداف التي غالباً ما فاتتها في الماضي.

على سبيل المثال، فرضت الحكومة ضريبة على القيمة المضافة في نيسان/أبريل ٢٠٢١ بعد سنوات من المراوغة. وعلى الرغم من تحديدها بمعدل منخفض يبلغ ٥٪،

إلا أن ضريبة القيمة المضافة جمعت إيرادات بلغت ٧٨٠ مليون دولار في عام ٢٠٢١ ومن المتوقع أن تبلغ ١/٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٢.

وفي موازاة ذلك،

يبدو أن هناك عملية جارية لإعادة توازن كبيرة في الميزانية، مدعومة بارتفاع أسعار النفط. ويتم حالياً تنفيذ الخطة المالية الحكومية متوسطة الأجل - التي تتلخص في الحفاظ على استقرار النفقات، وخفض الدين الوطني، وبناء الإيرادات غير النفطية والغازية - بوتيرة أسرع من الجدول الزمني المحدد. ووفقاً لـ «مؤسسة فيتش الدولية للتصنيف

الائتماني» بلغ الدين العام لسلطنة عُمان حوالي ٤٨ مليار دولار في الربع الأول من عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٥٤ مليار دولار في الربع نفسه من العام الماضي، مما خفض نسبة الدين العام إلى «الناتج المحلي الإجمالي» للبلاد من ٦٧/٣٪ إلى ٤٧/٥٪.

قامت مسقط بترشيد الشركات المملوكة للدولة وصناديق استثمار الثروة السيادية

الإيراني وضمان وقف إطلاق النار في اليمن.
أما العلاقات الحميمة مع شركاء السلطنة -
القائمة على الثقة والتاريخ بدلاً من مجرد القيمة
التعاملية - فتؤتي ثمارها على مستوى محفظة
الأعمال الحكومية بأسرها.

وبعد وفاة السلطان قابوس من دون أن يترك
وريثاً مباشراً له وسط تقارير أفادت أن اختياره
السري لخليفته كان مكتوباً على قطعة من الورق
محفوظة في ظرف، انتشر القلق بشأن الاستقرار
السياسي للبلاد.

إلا أنه تمت تسوية هذه المسألة اليوم -
حيث ضمنت الأجهزة
الأمنية العمانية
خلافة سلسة في عام
٢٠٢٠، والنظام الآن
محدد بوضوح في
«القانون الأساسي»،
وتم إعداد ذي وزن
للمستقبل، جزئياً من
خلال تعزيز علاقته
مع الجيش، وربما كان هذا هو الجزء الأضعف في
محفظة السلطان هيثم.

*جوناثان كامبل جيمس خدم مع «فيلق
استخبارات الجيش البريطاني» في لبنان والمملكة
العربية السعودية وسلطنة عُمان، وأخيراً في بغداد
ك «نائب C٢ في مقر القوة المتعددة الجنسيات
في العراق». ثم عمل في شركات مالية في دبي
والرياض، ويدير الآن شركته الخاصة للمخاطر
السياسية التي تركز على الخليج واستشارات
العناية اللازمة.

سيادة القانون وحقوق المواطنين في المشاركة
في الشؤون العامة. وعلى الرغم من أنه لا يزال
يتعين القيام بمزيد من العمل الهيكلي، إلا أن
البلاد تتجه نحو نظام ملكي دستوري. وأثارت
هذه التغييرات القانونية نقاشاً عاماً حول مدى
حماية حرية التعبير، التي غالباً ما تحدت عنها
السلطان هيثم ويدعمها استعداداً لدعوة المنفيين
السياسيين وخصوم من السلالة الملكية الحاكمة
للعودة إلى موطنهم (على سبيل المثال، سلطان
زنجبار السابق؛ أسرة آخر إمام نزوى).

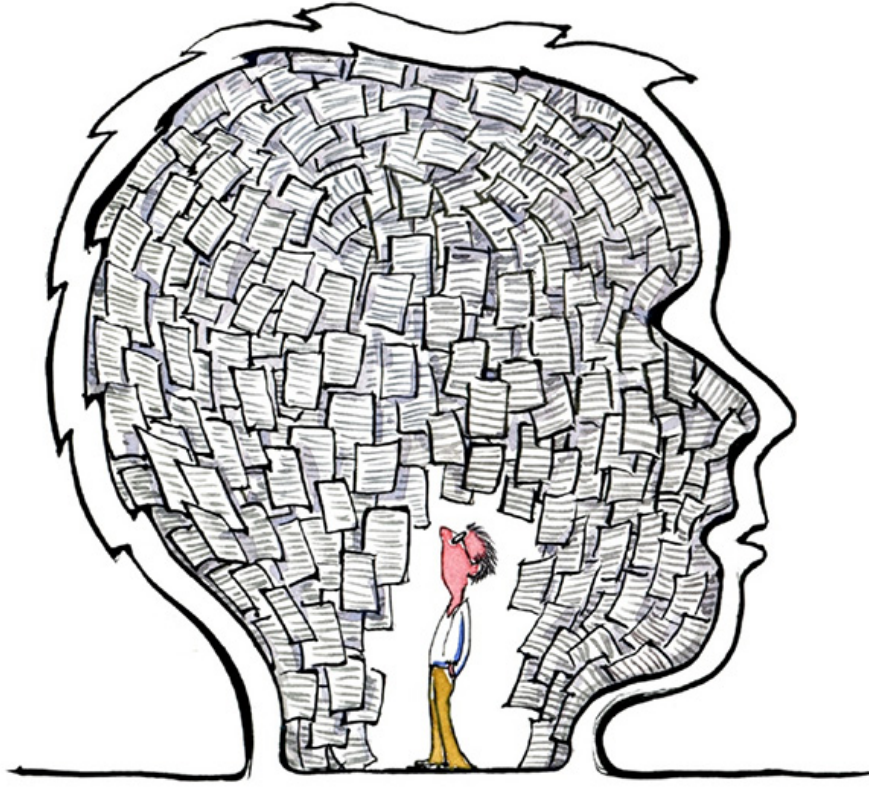
وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية، يبدو أن
السلطان هيثم قد عزز
العلاقات مع مختلف
الدول، لا سيما مع
بريطانيا والمملكة
العربية السعودية.
وقد خشي
المسؤولون
البريطانيون في
البداية من أن استلام
السلطان هيثم السلطة قد يقلل من دفء العلاقة
التاريخية بين الدولتين، لكن سرعان ما تبددت
هذه المخاوف.

ويقضي السلطان إجازته الصيفية في لندن
هذا العام، حيث مكث هناك حتى خلال انعقاد
قمة «مجلس التعاون الخليجي» في جدة بحضور
الرئيس الأمريكي جو بايدن.

كما أكمل ابنه ذي وزن - الوريث المفترض
والوزير الحالي - دورة تدريب الضباط في «أكاديمية
ساندهيرست العسكرية الملكية».

واستمرت سلطنة عُمان أيضاً في دورها البارز
في تسهيل إعادة التفاوض على الاتفاق النووي

استمرت عمان في دورها البارز في تسهيل إعادة التفاوض على الاتفاق النووي الإيراني



*ابراهيم أبو عواد

تأثير السلطة المعرفية على الفرد والمجتمع

وعندما تَقترن ماهيةُ القُوَّةِ بمنظومة الحقوق والواجبات، تتكرَّس هُويَّةُ المُجتمع كمسؤولية مُشتركة وغاية وجودية. والسلطةُ والمسؤوليةُ مُتلازمتان ومُتكاملتان، وتُوجدان معًا، وتغيَّبان معًا. والمُجتمعُ في صيرورة تاريخية مُستمرة ودائمة، من أجل توليد أنماط معرفية مُستندةٍ إلى شرعية الكيان الإنساني، ومُعتمدةٍ على قواعد البناء الاجتماعي، وهذا يدفع باتجاه توثيق العلاقة بين السلطة والمسؤولية كهمٍّ وجودي غير قابل للانفصال عن الواقع. وكما أنَّ الفرد لَن يَجِدَ نَفْسَهُ إلا بالتخلُّص من العُقْد النفسية المتجذرة في داخله، كذلك المُجتمع لَن يَجِدَ نَفْسَهُ إلا بالتحرُّر من العُقْد التاريخية الساكنة في أعماقه.

التحليلُ المنطقي للظواهر الثقافية مُرتبط بطبيعة السلوك الاجتماعي، وبُنية السلطة المعرفية. وإذا كان السلوكُ يَكشف الفعلَ الإرادي للفرد، فإنَّ السلطة تَكشف الجانبَ الفكري للجماعة. وهذا الكَشْفُ المُزدوجُ يُؤسِّس مَجَالاً اجتماعياً حيويًا، يَشتمل على البنى الوظيفية المُسيطرة على الأحداث اليومية، ويؤدِّي إلى إيجاد روابط منطقية بين الوُعي كُنسقي حاكم، والواقع كُنسقي مُحكوم. وإذا كانت مُعطياتُ الواقع المادي تُدفع الأفرادَ إلى الخُضوع للعقل الجمعي، يوصُفه القُوَّةُ المُنظمة للأعراف والعادات والتقاليد، فإنَّ إفرازات الوُعي تدفع الظواهر الثقافية إلى الالتزام بقوانين السلطة المعرفية، يوصُفها القُوَّةُ المُنظمة للمعايير الأخلاقية والعوامل العاطفية.

يَسْتَطِيع الوصول إليه. وأصعبُ شيء في حياة المُجتمع أن يَجِدَ نظامًا لُغويًا مُسيطرًا على العلاقات الاجتماعية، ولا يَسْتَطِيع فَكُّ شيفرته.

تحديدُ مصادر المعرفة يتطلبُ تحديد الثغرات الموجودة في تاريخ المُجتمع، لأن الثغرات تكشف مواضع الانفصال والتشظى في علاقة الفرد بنفسه، وعلاقته مع الآخرين، وهذا يُؤدّي إلى تحليل طبيعة مركزية الذات الإنسانية في الظروف البيئية، ودور هذه الظروف في إنتاج نظام عقلائي قادر على نقد المعرفة، وذلك بتوضيح كيفية نشأتها، وشروط استعمالها، وطرق توظيفها. والمجتمع ليس انعكاسًا تلقائيًا لمراحل الانقطاع في العقل التاريخي، ولكنه سلطة معرفية تتشكل باستمرار، ومنظومة أخلاقية يتم إنتاجها لإيجاد العمق الفكري للفرد، والمحافظة

على توازنه النفسي في ظل مأساة الحضارة وأزمة الوجود. ولن يستطيع الفرد الوصول إلى جوهر البناء الاجتماعي، إلا إذا حوّل البنى اللغوية القائمة على تأويل المعنى وتجاوز التاريخ، إلى خصائص نفسية قادرة على التمثيل المادي للأفكار.

واللغة هي فلسفة السلطة المعرفية، وكلّما عاد الفرد إلى اللغة وُلِدَ من جديد. والفلسفة أسلوب حياة لإدراك حقيقة الأشياء، ومنظومة تجميعية للأسئلة الدائمة، وليست بحثًا عن النظريات والخيالات والمُسلّمات.

* كاتب من الأردن

* شبكة النبأ المعلوماتية

مفهومُ السيادة في بُنية السلطة المعرفية لا يمنع الفرد من ممارسة الفعل الاجتماعي بشكل حر، ولكنه يمنع الفرد من تحويل مصالحه الشخصية المتضاربة إلى منظومة نفعية استغلالية تصير تاريخًا للمجتمع. والتاريخ الحقيقي للمجتمع ليس الوقائع والأحداث، وإنما هو النظام العقلاني الذي يُسيطر على المجتمع في رحلة البحث عن معنى. وهذا من شأنه إلغاء التصورات الذهنية المُستَهْلَكة، واستخراج تفاصيل جديدة لحياة المجتمع أفرادًا وجماعات، بين الزمن الذي ينبعث من أعماق الوعي، والزمن الذي يُخاصر حُلُم المجتمع في التخرّج من الوهم وتغيير الواقع. وهذان الزمان يُحوّلان تاريخ المجتمع من جسد للمكان إلى تجسيد للمعرفة.

والرابطة بين الزمن والمكان لا معنى لها بدون المعرفة. ووجود الفرد في الواقع المُعاش لا يعني

أنه يملك معرفة عنه، لأن المعرفة تأتي من التحليل المنطقي للظواهر الثقافية، ولا تأتي من انحصار الفرد في الزمن والمكان. وأيضًا، إدراك الفرد لوجوده المعنوي والمادي لا يعني أنه يعرف تفاصيل التاريخ الكامن في أعماقه، لأن وجود الفرد لا معنى له بدون الوعي. والوعي والمعرفة لا يصيران نظامًا إنسانيًا يعيش الفرد به وفيه، إلا بامتلاك أدوات التحليل المنطقي، وآليات التأويل اللغوي.

وكما أن الفرد لن يستفيد من منجم الذهب إلا إذا امتلك خريطة الموقع وأدوات التنقيب، كذلك لن يستفيد من حياته إلا إذا امتلك الوعي والمعرفة واللغة. وأصعبُ شيء في حياة الفرد أن يرى كنزًا أمامه، ولا



فاطمة الأحبابي:

دور الشباب في التضامن بين الأجيال

*مركز تريندز للاستشارات

واختارت المنظمة الأممية لهذا العام موضوع "التضامن بين الأجيال: خلق عالم لكافة الأعمار" ليمثل موضوع احتفاء العالم بفئة الشباب. إذ ترصد متابعات المنظمة نسباً وأرقاماً توثق مقدار الفجوة بين الأجيال، والتمييز القائم على أساس السن، ويُعبّر اختصائي الشيخوخة روبرت ن. باتلر عن هذا التمييز بمصطلح "التفرقة العُمرية"؛ وذلك للتدليل على التمييز ضد كبار السن في البيئات المختلفة، وخصوصاً بيئة العمل التي تضع اشتراطات لإقصاء المُسنين عبر المعايير والممارسات المُتبعة في المؤسسات؛ مثل دفعهم إلى التقاعد المبكر، علاوةً على التمييز ضد الشباب المتمثل في صرف الانتباه عنهم،

اعتمدت منظمة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٩ يوم ١٢ أغسطس من كل عام ليكون يوماً لشباب العالم، وذلك لغايات إشراك هذه الفئة العُمرية في الحدث العالمي، ولإبراز أهمية وجودهم بوصفهم عناصر فاعلة في المجتمع العالمي المعاصر، إلى جانب تعميم مشاركتهم وإتاحة الفرصة لمبادراتهم؛ وذلك من منطلق نشر الوعي في جميع أنحاء العالم بضرورة إسهام الشباب في الحياة والمجالات المختلفة، وخصوصاً ما يتعلق منها بتطوير السياسات أو تغييرها واتخاذ القرارات المتعلقة بمصيرهم ضمن الأنظمة السياسية وبقضايا مجتمعاتهم وكلّ ما يتصل بهم.

الاحتفاء بالشباب هو احتفاء بدورهم في التضامن بين الأجيال

الإنسانية التي حققوها، ولو على صعيد القيم والإرث المعنوي الذي هو برأيي أهم مكتسبات الإنسان الأول. وبالأخص في راهن عصرنا، إذ ينحو معظم الشباب إلى الخواء في عالم يكاد يَهَبُ قِيَمَهُ للفناء، في ظل صراعات الأنظمة، وسخط الطبيعة، والحال الشائن لكثير من الأفراد والمجتمعات.

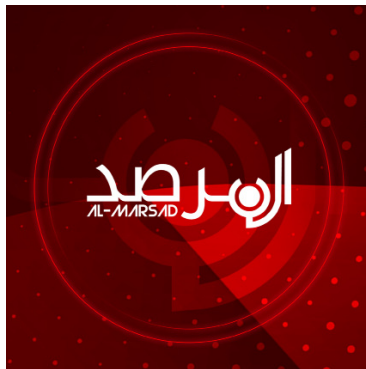
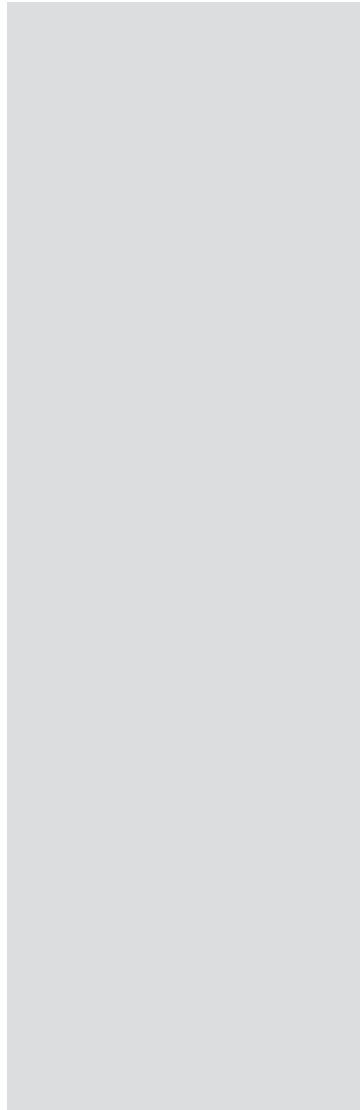
هذا إلى جانب ضرورة عناية الدول نفسها بالفئات العمرية المختلفة، سواء كانت فئة الأطفال أو الشباب أو المُسِنَّين، وتخصيص أنشطة لتفعيل دورهم وإشراكهم في الحياة؛ عبر تشريعات تخص كل فئة على حدة بامتيازات تغطي جوانب احتياجاتها كافة.

كما أنه من الضروري إشعار الأفراد بما تُخصّصه المنظمات الدوليّة من أيام للاحتفاء سنوياً بالشباب والمُسنّين، وغيرها من قضايا العالم التي يُحتَفَى بها سنوياً، مثل يوم الشباب الدولي وعدم تسخيفها أو التقليل من شأنها؛ لأن الاحتفاء بها والكتابة عنها تُعمّق الوعي وتُسهم في إشراك الجميع في قضايا الإنسان المعاصر؛ ما يُسهّل استجابة الأفراد والمجتمعات للقضايا التي تسعى المنظمات الدولية إلى حلّها، ويُحقّق أهداف التنمية المستدامة لإنساننا البهيّ، الذي نحتفي به طفلاً وشاباً وكهلاً.

وتهميش أفكارهم، وتنحية مشاركتهم.

وفي هذا السياق تؤكد كلوديا ماهر الخبيرة الأمميّة ضرورة التضامن بين الأجيال، وخصوصاً مع كبار السنّ في قولها: "تشكّل مكافحة التمييز ضدّ كبار السنّ والقضاء على التمييز القائم على السنّ نقطة انطلاق لتمتع كبار السنّ بجميع حقوق الإنسان. ولا يمكن صون الكرامات وتحقيق المساواة في الحقوق، إذا ما استمر اعتبار كبار السن مجرّد مستفيدين من الرعاية والدعم اللذين يولدان ضغوطاً متزايدة على الميزانيات والموارد." وارتكازاً على هذه الحقائق، فإن الاحتفاء بالشباب هذا العام، هو احتفاء بدورهم في التضامن بين الأجيال، الذي يُعدّ من أهم أهداف التنمية المستدامة لخلق عالمٍ يحتفي به الإنسان ويُحتفى فيه بالإنسان. ويُمكن في وجهتي أن يكون للشباب دور كبير في التضامن بين الأجيال من خلال وعيهم بأهمية الرّعيّل الأول والمُسنّين، والأخذ بحصاد تجاربهم، وتطويرها بما يتواءم مع حيثيات تطور عصرهم، وتحسين التواصل بينهم وبين الفئات العمرية الأكبر سنّاً من خلال التفاعلات الاجتماعيّة والمؤسّساتيّة.

ويتحصّل للشباب الوعي بأهمية الجيل الأكبر سنّاً عبر إبراز جهودهم في بناء الأوطان والمُنجزات



www.marsaddaily.com



الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk